عدد خاص

الإدارة العامة

دورية علمية متخصصة ومحكمة
يصدرها كل ثلاثة أشهر معهد الإدارة العامة
الرياض - المملكة العربية السعودية

في هذا العدد:

- آثار انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) على القطاع المصرفي السعودي.
  د. فهد بن خلف البادي
- انعكاسات انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية (ملامح ونتائج الانضمام - التحديات والفرص).
  د. يحيى عبدالغني أبو الفتوح
- واقع القطاع الزراعي السعودي في ظل انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية: الاستثناءات والالتزامات والتحديات والفرص.
  د. عبدالله بن عبدالله العبيد
- تقييم لنتائج المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية من سنغافورة حتى هونج كونج للفترة من (١٩٩٦ - ٢٠٠٥م).
  د. خليل عليان عبدالرحيم

• المجلد السابع والأربعون • العدد الأول • محرم ١٤٢٨هـ • يناير ٢٠٠٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

ردمد: ٠٢٥٦-٩٠٣٥
ISSN.02569035
رقم الإيداع: ١٤/٠١٣٧

الإدارة العامة

دورية علمية متخصصة ومحكمة
يصدرها كل ثلاثة أشهر معهد الإدارة العامة
الرياض - المملكة العربية السعودية

في هذا العدد

• آثار انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) على القطاع المصرفي السعودي.

د. فهد بن خلف البادي

• انعكاسات انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية (ملامح ونتائج الانضمام - التحديات والفرص).

د. يحيى عبدالغني أبو الفتوح

• واقع القطاع الزراعي السعودي في ظل انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية: الاستثناءات والالتزامات والتحديات والفرص.

د. عبدالله بن عبدالله العبيد

• تقييم لنتائج المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية من سنغافورة حتى هونج كونج للفترة من (١٩٩٦-٢٠٠٥م).

د. خليل عليان عبدالرحيم

• المجلد السابع والأربعون • العدد الأول • محرم ١٤٢٨هـ • يناير ٢٠٠٧م



• المجلد السابع والأربعون
• العدد الأول

تُعبِّر البحوث والدراسات والمقالات التى تنشر فى الدورية عن آراء كاتبيها، ولا تعبِّر بالضرورة عن رأى المعهد.



دورية الإدارة العامة

ترحب الدورية بمشاركة الكتّاب والباحثين وتسعى إلى نشر إنتاجهم من البحوث والدراسات والمقالات العلمية، وكذلك نشر ملخصات الرسائل الجامعية وعروض الكتب وفقًا للشروط والقواعد والمواصفات التالية:

- الإدارة العامة دورية علمية متخصصة ومحكمة لا تقبل الأعمال التى لا تتبع الأسلوب والمنهج العلمى فى الكتابة.
- تنشر الدورية الأعمال العلمية المتصلة بحقل الإدارة وحقول المعرفة الأخرى ذات العلاقة بها، التى لم يسبق نشرها أو تقديمها للنشر إلى جهات أخري.
- يتم عرض جميع الأعمال العلمية المقدمة للنشر فى الدورية على هيئة تحرير الدورية، ويرسل الملائم منها بشكل سرى إلى محكمين متخصصين فى موضوع العمل العلمي.
- تُشعر الدورية صاحب العمل العلمى المقبول بموعد نشره، كما تزوده بنسختين من الدورية بعد صدورها وعشر مستلات من العمل المنشور.
- العمل الذى يقدم للدورية لا يعاد لكاتبه.
- تصرف مكافأة رمزية عن العمل العلمى الذى يجاز نشره.
- لا يعاد نشر أى عمل علمى نشر فى الدورية بأى شكل من الأشكال أو بأى لغة فى أى جهة أخرى إلا بإذن خطى من رئيس التحرير.
- فى حالة استخدام أداة لجمع البيانات، يجب إرفاق الأداة مع العمل العلمي.
- تعبّر الأعمال التى تنشر فى الدورية عن آراء كاتبيها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأى المعهد.

توجه المراسلات المتعلقة بالتحرير إلى العنوان التالى:

مركز البحوث، معهد الإدارة العامة – الرياض ١١١٤١، المملكة العربية السعودية
رئيس تحرير دورية (الإدارة العامة) – هاتف: ٤٧٨٧٥٧٢
سكرتير التحرير هاتف: ٤٧٤٥٠٨٧ – فاكس: ٤٧٤٥٥٤١
E-mail: journal@ipa.edu.sa
www.ipa.edu.sa/research

قواعد النشر فى الدورية

يراعى فى الأعمال المقدمة للنشر فى الدورية أن تكون متّسمة بالجدة والأصالة والموضوعية، ومكتوبة بلغة عربية سليمة وأسلوب واضح مترابط، مع الالتزام بما يلى:

١ - نسخ العمل العلمى بواسطة الحاسوب وبمسافات مزدوجة بين الأسطر، مع ترك مسافة (٤) سم على الهامشين وكذلك مسافة (٤) سم فى أعلى وأسفل الصفحة.

٢ - ألا يزيد حجم العمل المقدم على (٤٠) صفحة ولا يقل عن (٢٠) صفحة بما فى ذلك قائمة المراجع والملاحق.

٣ - بعد استكمال إجراءات التعديل وقبول العمل العلمى فى الدورية يقدم مطبوعًا على قرص الحاسب حسب المواصفات الفنية لنسخ دورية الإدارة العامة.

٤ - ترتب صفحات العمل العلمى حسب التسلسل التالي:

- الغلاف، ويتضمن: عنوان البحث واسم الكاتب (باللغتين العربية والإنجليزية)، الوظيفة التى يشغلها، وكذلك جهة العمل.
- الصفحة الأولي، وهى بداية المتن أو النص، وتأخذ رقم (١).
- يستمر تسلسل ترقيم صفحات العمل العلمى حتى نهاية قائمة المراجع والملاحق.

٥ - يكون لكل عمل علمى مستخلصان: أحدهما بالعربية والآخر بالإنجليزية على ألا يتجاوز عدد كلمات كل منهما (٢٠٠) كلمة، ويراعى أن يتضمن المستخلص: أهداف البحث (العمل العلمي)، مشكلة البحث، منهج البحث، النتائج التى توصل إليها البحث.

٦ - ترفق السيرة الذاتية لمعد العمل فى صفحة منفصلة بحيث تشمل: الاسم والعنوان، الدرجة العلمية والتخصص، العمل الحالى وجهته، وأهم الإنجازات العلمية.

٧ - التوثيق العلمي: يجب أن يراعى فى عملية التوثيق العلمى أثناء الاقتباس وكذلك عند كتابة قائمة المراجع الشكل الإجرائى التالي:

أ - الاقتباس:

- عندما يكون الاقتباس عامًا فإنه يشار إلى مصدر / مصادر اقتباس الفكرة وذلك بوضع الاسم الأخير للمؤلف / للمؤلفين، وسنة النشر بين قوسين: (الحمد، ١٤١٢هـ) . (Deming, 1986)
- عند الاقتباس أو الاستشهاد بمرجع سبقت الإشارة إليه فى متن البحث، يذكر اسم المؤلف أولاً ثم توضع سنة النشر بين قوسين: ، الحمد (١٤١٢هـ) . Deming (1986) ،

- إذا ورد اسم المؤلف فى نفس الفقرة بحيث لا يمكن الخلط بينه وبين دراسات أخرى فإنه يكتفى بذكر اسم الكاتب فقط:

وقد وجد الحمد أيضًا ...

وقد وجد Deming أيضًا ...

- عند الاقتباس أو الاستشهاد بالعديد من المصادر المختلفة، توضع أسماء المؤلفين وسنوات النشر بين قوسين:

(الحمد، ١٤١٣هـ؛ السناري، ١٤١٥هـ).

(Selye, 1984; Deming, 1986; Sallis, 1993)

- عند الاقتباس أو الاستشهاد بأكثر من مرجع لمؤلف واحد وفى نفس العام، يميز بين المراجع باستخدام ترتيب الأحرف الهجائية لكل مرجع، بحيث توضع هذه الأحرف بعد سنة الإصدار مباشرة:

(الحمد، ١٤١٣ أ)، (الحمد، ١٤١٣ ب) .

(AL-Hamad, 1994a) (AL-Hamad, 1994b)

- عند الاقتباس من عمل لأكثر من مؤلف تذكر فى المرة الأولى الألقاب (الأسماء الأخيرة) لجميع المؤلفين تليها سنة النشر بين قوسين:

خليفة، الحسن، وأنس (١٤١٦هـ)

Williams, Jones, Smith, and Bradner (1983)

- وفى المرات التالية يذكر اللقب (الاسم الأخير) للمؤلف الأول تليه عبارة وآخرون تليها سنة النشر بين قوسين:

خليفة وآخرون. (١٤١٦هـ)

Williams et al. (1983)

- عندما يكون الاقتباس نصًا يذكر رقم صفحة أو صفحات الاقتباس بعد سنة النشر مباشرة:

(الحمد، ١٤١٣: ١٤٤) (Deming, 1986: 9)

الحمد، (١٤١٣: ٢٠) Deming, (1986: 30)

ب - إعداد قائمة المراجع العلمية:

- يضمن أى مرجع يشار إليه فى متن البحث أو الدراسة فى قائمة المراجع.
- تصنف المراجع العلمية فى قائمة واحدة مهما كانت مصادرها: دوريات، كتب، نشرات رسمية، مجلات ... إلخ. وتوضع المراجع العربية فى صفحة مستقلة تليها المراجع الأجنبية فى صفحة أخري. وترتب المراجع هجائيًا حسب الاسم

(الأخير للمؤلف)، سنة النشر، عنوان الكتاب أو البحث، المدينة / الدولة، الناشر، وذلك على النحو التالي:

- **البحوث والدراسات:**

الطويل، محمد (١٤١٠هـ). «التجربة الخليجية فى مجال التدريب الإدارى ومشكلاته»، **الإدارة العامة**، الرياض: معهد الإدارة العامة، ٦٥: ٧-٥٠.

Wolf, R. (1994). "Organizational Innovation: Review, Criticue and suggested research ditections". **Journal of Management Studies,** 31 : 405 - 431.

ج - **الكتب:**

- هيجان، عبدالرحمن (١٤١٩هـ). **ضغوط العمل: منهج شامل لدراسة مصادرها ونتائجها وكيفية إدارتها.** الرياض: معهد الإدارة العامة.

Schein, E.H. (1992). **Organizational Culture and Leadership,** San Francisco: Jossey - Bass

د - **فصل فى كتاب:**

- الشقاوي، عبدالرحمن (١٤١٦هـ). أجهزة التنمية الإدارية. فى محمد الطويل وآخرون، **الإدارة العامة فى المملكة العربية السعودية.** الرياض: معهد الإدارة العامة. ص ص. ١٤٥-١٧٤.

هـ - **النشرات والوثائق الرسمية:**

- **التقرير الإحصائى السنوى** (١٤٢٠هـ). الرياض: وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

- **نظام معهد الإدارة العامة** الصادر بالمرسوم الملكى رقم (٩٣) وتاريخ ١٣٨٠/١٠/٢٤هـ.

- **قرار مجلس الوزراء** رقم (٥٢٠) وتاريخ ١٣٨٣/٧/٥هـ بشأن تشكيل لجنة عليا للإصلاح الإدارى ولجنة إدارية تحضيرية.

و - **الرسائل الأكاديمية:**

- Almaayoof, S. M. (1993). **Factors Influeneing the Utilization of IPA Consultations by Saudi Public Sector Organizations.** Unpublished doctoral dissertation, University of Pittsburgh, Pittsburgh, USA.

٨ - الملاحق: توضع الملاحق بشكل مستقل بعد نهاية المراجع مباشرة.

التوثيق من مصدر إلكتروني

أولاً - الدوريات:

١ - المقالة المنشورة على شبكة المعلومات (الإنترنت) ولها مصدر ورقى:

عند الاطلاع على المقالة توضع أقواس بعد عنوان المقالة كما هو مبين فى المثال التالى:

VendenBos, G., Knapp, S., & Doe, J.
(2001). Role of reference elements
In the Selection of resources by
Psychology undergraduates [Elctronic
Version]. Journal of Bibliographic
Research, 5,117-123

❖ إذا كان هناك اختلاف بين الأصل الورقى والنسخة الإلكترونية يكون التوثيق على النحو التالي:

VendenBos, G., Knapp, S., & Doe, J.
(2001). Role of reference elements
In the Selection of resources by
Psychology undergraduates [Elctronic
Version]. Journal of Bibliographic
Research, 5,117-123
Retrieved October 13,2001,

From http://jbr.org/article.html

٢ - المقالة المنشورة فى دورية على شبكة المعلومات (الإنترنت) فقط:

Frecrichson, B.L. (2000, March7)
Cultivating positive emotions to optimize
Health and well-being. Prevention &
Treatment, 3 Articles 0001a. Retrieved
November 20, 2000, from
http://journals.apa.org/prevention/volume3/pre0030001a.html

٣ - نسخة إلكترونية لمقالة كتبها من ثلاثة إلى خمسة كُتّاب فى دورية مسترجعة من قاعدة بيانات:

Broman, W. C., Hanson, M.A., Oppler,
S.H., Pulakos, E.d., & White, L.A.
(1993). Role of early supervisory
experience in supervisor performance.
journal of applied Psychology, 78,
443-449. Retrived October 23.2000,
from PsycARTICLES database.

ثانيًا - الوثائق غير الدورية المنشورة على شبكة المعلومات (الإنترنت):

١ - المقالة المنشورة فى نشرة إخبارية على شبكة المعلومات (الإنترنت) فقط:

Glueckauf, R.L., Whitton, J., Baxter, J.,
Kain, J., Vogelgesang, Hudson, M.,
et al. (1998, July). Videocounseling for
Families for rural teens with epilepsy--
Project update. Telehealth News, 2(2)
Retrieved form http://www.telehealth.net/subscribe/
newsletter4a.html

٢ - وثيقة واحدة لم تتم الإشارة فيها إلى الكاتب والتاريخ:

GYUth WWW user survery. (n.d.).
Retrieved August 8, 2000,from
http://www.cc.gates.edu.gvu/usersurvey/survey 1997-10/

٣ - وثائق البرامج أو الأقسام الجامعية الموجودة على موقع الجهة على شبكة المعلومات (الإنترنت):

Chou,L.,McClintock, R., Moretti, F.,
&Nix, D.H. (1993). Technology
and education: New wine in
bottles: Choosing pasts and imagining
educational futures. Retrieved
August24,2000, fórm Colombia
University, institute for learning
Technologies Web site:
http://www.ilt.columbia.edu/publications/papers.newwinel. htm 1

قواعد نشر عروض الكتب:

أ - شروط عامة:

❖ أن يكون الكتاب فى أحد مجالات العلوم الإدارية والعلوم الأخرى ذات العلاقة.

❖ أن يكون معد العرض النقدى متخصصًا فى نفس المجال العلمى للكتاب.

❖ ألا يكون قد سبق تقديمه للنشر فى دورية أخرى.

❖ أن يكون الكتاب مرجعيًا وحديث النشر

❖ أن يرسل أصل الكتاب مع العرض.

ب - محتويات العرض النقدى:

١ - بيانات عن الكتاب:

- العنوان
- المؤلف
- الناشر وعنوانه
- تاريخ النشر، ISBN/ ردمك، عدد الصفحات

٢ - مقدمة:

- أهمية الكتاب.
- الفئة (الفئات التى يخاطبها الكتاب).
- لماذا اخترت هذا الكتاب دون غيره؟
- كيف يقارن هذا الكتاب بالكتب المناظرة له فى نفس المجال (هل يتفوق عليها؟ هل يكملها؟).

٣ - عرض محتويات الكتاب:

- توضيح مجال الكتاب وأهدافه وعرض للموضوعات التى تناولتها فصول الكتاب فصلاً فصلاً بطريقة موجزة؛ مع مراعاة التوازن بين هذا الجزء والجزء الذى يليه المتعلق بالعرض النقدى للكتاب.

٤ - العرض النقدى للكتاب:

- تحليل ونقد لأهم القضايا والأفكار العلمية التى تناولها الكتاب مع الاستشهاد بأمثلة واقتباسات من الكتاب عند الحاجة إلى تأييد وجهة نظر معينة:

❖ حرفية تناول الموضوعات (المنهجية المتبعة فى تناول الموضوعات، طريق استخدام مصادر المعلومات، تنظيم العمل، طريقة التقديم ... إلخ).

❖ جودة أسلوب الكتاب.

❖ قدرة الكاتب على توضيح ما يريد بيانه.

❖ الإسهامات العلمية التى قدمها الكتاب (هل يقدم الكتاب شيئًا جديدًا أو يتناول المعارف الحالية بطريقة جديدة تساعد على الاستفادة منها بصورة أفضل؟).

❖ مناقشة السلبيات الموجودة فى العمل - إن وجدت - بطريقة علمية موضوعية، دون التعرض لشخص المؤلف، مع مراعاة التعامل مع الأهداف التى وضعها الكاتب لكتابه وليس الكتاب الذى يتمنى قارئه أن يكون المؤلف قد كتبه.

❖ أية نقاط تقترح إضافتها للكتاب عند إعادة طبعه لإثراء موضوع الكتاب.

٥ - خاتمة: تلخص أهم ما قدمه العرض النقدى من إسهامات.

٦ - قائمة بأهم المراجع: التى حواها الكتاب إلى جانب أى مراجع أخرى مهمة - إن وجدت - قد تفيد قارئ العرض.

ملخصات الرسائل الجامعية:

يراعى فى الرسائل الجامعية أن تكون حديثة ولم يمض على تاريخ الحصول عليها أكثر من ثلاث سنوات، وألا يزيد عدد صفحات الملخص على (٢٠) صفحة، مع الالتزام بما يأتي:

١ - مقدمة لبيان أهمية موضوع البحث.

٢ - ملخص لمشكلة (موضوع) البحث وكيفية تحديدها.

٣ - ملخص لمنهج البحث وفروضه وعينته وأدواته.

٤ - ملخص للدراسة الميدانية (التطبيقية) وأهم نتائجها.

٥ - خاتمة لأهم ما وصل إليه الباحث من نتائج وتوصيات.

٦ - قائمة بالمراجع.

المواصفات الفنية لنسخ البحوث والدراسات والمقالات المقدمة للدورية

أولاً - المتن:

١ - مقاس المتن (١٢سم عرضًا × ١٧,٥سم ارتفاعًا) + ١سم لترقيم الصفحة، بحيث يصبح الارتفاع النهائى ١٨,٥سم.

٢ - ينسخ المتن بخط آريل Arial عادى (١٤) على الويندوز أو منى عادى (١٤) على بيئة الماكنتوش.

٣ - إدخال بداية الفقرة (٠,٦) سم.

٤ - المسافة الرأسية بين الفقرات تعادل (١,٥) من المسافة بين السطور.

٥ - المتن المتضمن كلمات أجنبية يجب أن ينسخ بخط تايمز عادى بحجم (١٢).

٦ - ينسخ التهميش (التعليق) العربى - إن وجد - فى ذيل الصفحة بخط آريل Arial عادى (١٠) على الويندوز أو منى عادى (١٠) على بيئة الماكنتوش.

٧ - فى الفقرات المرقومة يجب أن تترك شرطة (-) بين الرقم والفقرة.

٨ - فى الفقرات المرقومة التى تتكون من أكثر من سطر يجب أن يبدأ السطر الثانى وما يليه مع بداية المتن وليس مع الرقم. مثال:

١ - الخطوة الأولى فى التحليل الهرمي: هى تجزئة المشكلة ووضعها فى شكل هرمى وذلك بتحديد المعايير المؤثرة فى اتخاذ القرار والبدائل التى تتم مقارنتها.

ثانيًا - العناوين:

١ - ينسخ العنوان الرئيسى بخط آريل Arial أسود (٢٠) على الويندوز أو منى أسود (٢٠) على بيئة الماكنتوش.

٢ - يصف العنوان الفرعى بخط آريل Arial أسود (١٦) على الويندوز أو منى أسود (١٦) على بيئة الماكنتوش.

٣ - يصف العنوان المتفرع (الأول) بخط آريل Arial أسود (١٤) على الويندوز أو منى أسود (١٤) على بيئة الماكنتوش.

٤ - يصف العنوان المتفرع (الثاني) وما يليه بخط آريل Arial عادى (١٤) على الويندوز أو منى عادى (١٥) على بيئة الماكنتوش.

ثالثًا - الجداول والأشكال:

١ - ينسخ عنوان الجدول أو الشكل بخط آريل Arial أسود (١٤) على الويندوز أو منى أسود (١٤) على بيئة الماكنتوش.

٢ - ينسخ رأس الجدول بخط آريل Arial أسود (١٢) على الويندوز أو منى أسود (١٢) على بيئة الماكنتوش.

٣ - تنسخ بيانات الجدول بخط آريل Arial عادى (١٢) على الويندوز أو منى عادى (١٢) على بيئة الماكنتوش.

٤ - إذا كان هناك مجموع فى نهاية الجدول ينسخ بخط آريل Arial أسود (١٢) على الويندوز أو منى أسود (١٢) على بيئة الماكنتوش.

رابعًا - المراجع:

١ - تصف المراجع العربية فى آخر البحث أو المقال بخط آريل Arial عادى (١٢) على الويندوز أو منى عادى (١٢) على بيئة الماكنتوش.

٢ - تصف المراجع الأجنبية فى آخر البحث أو المقال بخط تايمز عادى بحجم (١٠).

المحتويات	الصفحة
● آثـار انضمام المملكة العربية السـعودية إلـى منظمة التجارة العالمية (WTO) على القطاع المصرفى السعودى. د. فهد بن خلف البادي	١
● انعكاسات انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية (ملامح ونتائج الانضمام – التحديات والفرص). د. يحيى عبدالغني أبو الفتوح	٣١
● واقع القطاع الزراعى السـعودى فـى ظل انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية: الاستثناءات والالتزامات والتحديات والفرص. د. عبدالله بن عبدالله العبيد	٦٥
● تقييـم لنتائج المؤتمـرات الوزارية لمنظمة التجـارة العالمية من سنغافورة حتى هونج كونج للفترة من (١٩٩٦-٢٠٠٥م). د. خليل عليان عبدالرحيم	١٠١

آثار انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) على القطاع المصرفي السعودي

الدكتور فهد بن خلف البادي
أستاذ الاقتصاد المساعد
معهد الإدارة العامة - الرياض

● دوريـة الإدارة العـامـة
● المجلد السابع والأربعون
● العـدد الأول
● محـرم ١٤٢٨هـ
● ينايـر ٢٠٠٧م

آثار انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) على القطاع المصرفى السعودى

د. فهد بن خلف البادي❖

ملخص:

سعت هذه الدراسة إلى معرفة أثر انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) على القطاع المصرفى فيها. ولتحقيق ذلك، استعرضت الدراسة المهام والوظائف الأساسية لمنظمة التجارة العالمية وطبيعة الخدمات التى اشتملت عليها اتفاقية تلك المنظمة والالتزامات المترتبة على الدول الأعضاء من جرائها. كما تم استعراض القطاع المصرفى السعودى والتحديات التى يمكن أن يواجهها بعد انضمام المملكة لتلك المنظمة. وتناولت الدراسة أيضاً الآثار الإيجابية والسلبية التى يمكن أن تقع على هذا القطاع من جراء الانضمام.

وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج كان من أبرزها: اتجاه تكاليف الخدمات المصرفية الحالية فى المملكة نحو الانخفاض بعد دخول المؤسسات المصرفية الأجنبية فى المملكة. وتحسن وتنوع الخدمات المصرفية التى تقدمها البنوك السعودية نتيجة لوجود منافسة قوية من قبل تلك المؤسسات، إضافة إلى تشجيع الاندماج بين المصارف حتى تستطيع من خلال هذا الاندماج زيادة قوتها التنافسية فى الساحة العالمية، وذلك من خلال تحسين كفاءتها والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير عند تقديم الخدمات المصرفية. وكذلك خلصت الدراسة إلى ضرورة قيام البنوك السعودية بزيادة الاهتمام بتدريب وتأهيل العنصر البشرى وزيادة الاستثمار فى مجال التقنية المصرفية الحديثة مما ينعكس إيجاباً على جودة وكفاءة الخدمات المصرفية وتنوعها، إضافة إلى ابتكار خدمات جديدة تلبى طموح العملاء.

أحدث التطور العلمى والتقنى المذهل فى مجال الاتصالات والإعلام، واقعًا جديدًا فى عصرنا الحاضر. فأصبح من اليسير على سكان العالم تداول المعلومات والخبرات والثقافات، وكذلك انتقال أى تطور يحدث فى أى علم من العلوم إلى بقية أنحاء العالم. وساعد ذلك الانتقال فى المعلومات والخبرات والتطورات على انتشار الكم الهائل من المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية (حكومية وغير حكومية). وفى ظل هذا الوضع أصبحت الدول الصناعية المتقدمة تقنيًا تشعر بالقلق على مصالحها؛ لذلك سعت إلى عقد اتفاقيات دولية وتأسيس منظمات يتطلب الانضمام إليها بعض الشروط التأهيلية والالتزام بما يصدر منها من لوائح وقوانين.

وكان من ضمن أهداف تلك الاتفاقيات والمنظمات، رعاية مصالح أعضائها، وتوفير ظروف المنافسة العادلة فيما بينهم. وقد شملت هذه الاتفاقيات والمنظمات العديد من نواحى التعامل فيما بين هذه الدول، ومنها النواحى التجارية حيث تعددت المحاولات

❖ أستاذ الاقتصاد المساعد، معهد الإدارة العامة – الرياض.

التى استهدفت تحقيق التكامل بين كافة الدول والتجمعات الإقليمية ومن ذلك، الإعلان فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣م عن اتفاق لجنة المفاوضات التجارية على حماية اتفاقية جولة أورجواى. وتوالت المساعى الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون بين دول العالم فى النواحى التجارية وتنظيمها، حتى أثمرت تلك المساعى - والتى استمرت سبع سنوات - إلى توقيع مجموعة اتفاقيات بين أكثر من مائة دولة. وتم وضع أسس وقواعد النظام التجارى الدولى الذى بدأ تطبيقه اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥م، بعد إعلان قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) World Trade Organization، والتى ستتولى إدارة الاتفاقيات التى تم التوصل إليه، لتحل محل الاتفاقية العامة للرسوم الجمركية والتجارة (١٩٤٧م) الجات General Agreement Tariffs and Trade (GATT) التى احتوتها المنظمة الجديدة (عبد الغنى، ١٩٩٨: ٧). والتى اشتملت على تنظيم تجارة الخدمات بالإضافة للجوانب المتعلقة بالملكية الفكرية.

وقد تميزت المنظمة الوليدة (WTO) بما يلى:

١- تضم (١٥٠) دولة قابلة للزيادة خلال السنوات القليلة القادمة.

٢- أخذ معظم الدول بسياسة تحرير التجارة الخارجية، بعد أن تغير المناخ السياسى والاقتصادى الدولى إثر انتهاء عصر القطبين وانتهاج سياسة السوق فى معظم دول العالم بما فيها دول أوروبا الشرقية والدول النامية.

٣- وجود نظام فعال لتسوية المنازعات التجارية التى تنشأ بين الدول الأعضاء بما فى ذلك حق اتخاذ إجراءات تجارية (أحمد، ٢٠٠١م).

وقد جذبت هذه الميزات وغيرها العديد من الدول فى مختلف أنحاء العالم للانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وقد اهتمت المنظمة بالعديد من الجوانب ومنها ما يتعلق بتنظيم الخدمات المالية وخصصت لها اتفاقيات محددة استحوذت على اهتمام الباحثين فى الجوانب الاقتصادية والمالية. وقد هدفت المنظمة من ذلك إلى إنشاء إطار متعدد الأطراف من المبادئ والقواعد للتجارة فى الخدمات بهدف توسيع هذه التجارة وتهيئة جو من الشفافية والتحرير التدريجى لها (سنيور، ١٤٢٣هـ).

ويرى العديد من المراقبين والمحللين للشأن المالى فى الدول النامية، أن تنفيذ تلك الاتفاقيات سوف يضع القطاع المصرفى فى الدول النامية - ومنها المملكة - فى جو صعب من المنافسة غير المتكافئة، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية؛ وذلك بسبب التفوق الكبير للمؤسسات المصرفية وبيوت المال وشركات التأمين فى الدول المتقدمة.

مشكلة الدراسة:

يتضمن – عادةً – انضمام أى دولة نامية لمنظمة التجارة العالمية، إحداث تغيرات هيكلية فى اقتصادها ليتوافق مع متطلبات ذلك الانضمام. إضافة إلى ذلك تواجه أسواق الدول النامية منافسة حادة من قبل السلع والخدمات المنتجة فى الدول المتقدمة.

ومن المتوقع أن يواجه القطاع المصرفى السعودى منافسة حادة من قبل مؤسسات مالية أجنبية كبيرة تتمتع بقدرات هائلة فى تقديم الخدمات المصرفية، لذا تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

ما آثار انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على القطاع المصرفى السعودى؟ وهل يمكن مواجهة الآثار السلبية لهذا الانضمام؟ وكيفية ذلك؟ وكيف يمكن النهوض بالقطاع المصرفى السعودى فى ظل انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية؟

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التحديات والآثار الإيجابية والسلبية المحتملة التى يمكن أن يواجهها القطاع المصرفى السعودى بعد انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية، وتقديم توصيات تخفف من حدة تلك التحديات وتقلل من الآثار السلبية المحتملة. ولتحقيق هذا الهدف، سيتم دراسة قواعد منظمة التجارة العالمية المتعلقة بتجارة الخدمات عامة وتلك المتعلقة بالخدمات المصرفية خاصة. ثم يتم التعرف على أهم ملامح القطاع المصرفى السعودى وطبيعة ونوع الخدمات المصرفية التى يقدمها ذلك القطاع، والمؤشرات التى تحدد حجمه مثل الودائع المصرفية، الموجودات، المطلوبات، الاحتياطيات.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية القطاع المصرفى فى الاقتصاد السعودى باعتباره ممولاً رئيساً للقطاع الخاص الذى يتوقع أن يكون له دور كبير فى قيادة مسيرة التنمية بالمملكة، حيث أشارت خطة التنمية الثامنة فى هدفها السابع إلى «زيادة إسهام القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية»، كما أشار الأساس الإستراتيجى التاسع

من الخطة نفسها إلى: «الاستمرار فى الاهتمام بتهيئة المناخ الملائم لزيادة إسهام القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتكثيف المبادرات الحكومية لتشجيع الاستثمارات الخاصة، الوطنية والأجنبية، وتعزيز المقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية» (وثيقة خطة التنمية الثامنة ١٤٢٥-١٤٣٠هـ: ٧٦٤-٧٦٦).

نطاق الدراسة:

تقتصر الدراسة على البنوك التجارية القائمة حاليًا بالمملكة العربية السعودية، والمؤسسات والشركات التى تقدم خدمات مصرفية داخل المملكة وتعامل معاملة البنوك من قبل مؤسسة النقد العربى السعودى، و تسير على قواعد منظمة التجارة العالمية الخاصة بالخدمات حتى عام ٢٠٠٥م. وسيتم إعداد الدراسة فى ضوء ما هو متاح للباحث من مراجع ودراسات وبحوث علمية أو أى إصدارات فى هذا الشأن سواء كانت عربية أو أجنبية.

منهجية الدراسة:

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفى التحليلى، وذلك من خلال عمل مسح مكتبى للدراسات السابقة، بهدف فحص وتحليل ما هو متاح من دراسات وكتابات عربية وأجنبية ذات علاقة بالموضوع.

الفصل الأول

منظمة التجارة العالمية والاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات

تعريف:

منظمــة التجارة العالمية هى الإطار القانونى والمؤسســى لنظــام التجارة بين دول العالم، وهى تتضمن التزامات تعاقدية أساسية تحدد للحكومات كيفية صياغة وتنفيذ الأنظمة والضوابط التجارية المحلية، وتســعى إلى تنمية العلاقات التجارية بين الدول من خلال المناقشات والمفاوضات الجماعية وفض المنازعات القضائية التجارية. وقد تأســســت هــذه المنظمة فى ينايــر ١٩٩٥م وذلك بعد جولة الأورجــواى والتى كان من نتائجها إنشــاء المنظمة المذكورة لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وأن تكون (جنيف) بسويسرا مقراً لهذه المنظمة. (التركى: ١).

الفرق بين منظمة التجارة العالمية (WTO) والجات (GATT):

منظمة التجارة العالمية ليســت امتداداً أو توســيعاً للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)، بل حلت محلها بخصائص ووظائف مختلفة، أوضحتها المنظمة نفسها فى إصدارها «التجارة فى المستقبل» (WTO,Trading into Futur<http://www.wto.org/english/thewto-e/whatis-e/tif-e/fact6-ehtm>).

وقد تناول العديد من الكتاب الاختلافات بين منظمة التجارة العالمية والجات، ومن بينهم الســعدون والتركــى اللذان اتفقا على أن أبرز الاختلافــات بين منظمة التجارة العالمية والجات هى كالتالى:

١- الجــات ليس لها إطار مؤسســى، فهــى عبارة عن مجموعة مــن القواعد متعددة الأطراف، أما منظمة التجارة العالمية فهى إطار مؤسسى يجمع كل الاتفاقيات التى تم التفاوض بشأنها فى جولة الأورجواى.

٢- اتفاقيــة الجــات هى اتفاقيــة مرحلية، أما منظمــة التجارة العالميــة فهى دائمة والتزاماتها كاملة.

٣- تركز اهتمام الجات على تجارة الســلع فقــط. أما اهتمام منظمة التجارة العالمية فهو أعم وأشمل، حيث إنها تهتم بالسلع والزراعة والخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية والاستثمار المتعلق بالتجارة.

٤- تتميــز منظمة التجارة العالمية عن الجات بوجود نظام تســوية المنازعات الذى يتم بواسطته حل المنازعات بشكل آلى وسريع. (السعدون؛ العالى؛ ١٤١٩هـ: ٢٢-٣٢؛ التركى: ١٤-١٥).

المهام والوظائف الأساسية للمنظمة:

بينت منظمة التجارة العالمية وظائفها الأساســية ومهامها فى موقعها على شــبكة الإنترنــت (WTO<http://www.wto.org/english/thewto-e/thewto-e.htm>)، كمــا تناولهــا العديد من الكُتــاب والباحثين منهم على ســبيل المثــال لا الحصر المجدوب والعيسوى. وقد تمثلت تلك الوظائف والمهام فيما يلى:

١- تسهيل وتطبيق وإدارة وتنفيذ النتائج التى تم تحقيقها فى جولة أورجواى.

٢- العمــل كمنتدى لأعضاء المنظمة للمفاوضات التجاريــة متعددة الأطراف، وكإطار لتنفيذ نتائجها.

٣- إدارة إجراءات تسوية المنازعات ومحاولة حسمها.

٤- مراقبة السياسات التجارية الوطنية.

٥- التعــاون مع المؤسســات الدولية المختصة بالسياســات الاقتصاديــة العالمية مثل: صنــدوق النقــد الدولى، والبنــك الدولى والــوكالات التابعة له من أجل تنســيق السياسات الاقتصادية العالمية. (المجدوب ١٩٩٧: ٧٨؛ العيسوى ١٩٩٧: ٨١)

المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية:

تقوم منظمة التجارة العالمية على سبعة مبادئ أساسية حددتها فى نشرتها «التجارة فى المستقبل» على شبكة الإنترنت، وتناولها بعض الاقتصاديين أمثال خان والسعدون، وهذه المبادئ هى:

١- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية Most Favorite Nation Clause:

وهو يعنــى أن أى ميزة تجارية تمنحها دولة لأخرى فعلى هذه الدولة أن تمنح هذه الميزة لجميع الدول الأخرى الأعضاء فى المنظمة.

ب- مبدأ الشفافية: **Transparency**

ويقصد به نشـــر المعلومـــات حول القوانين واللوائح الوطنية والممارســـات التجارية السائدة بشكل واضح.

ج- مبدأ المعاملة الوطنية **National Treatment**

ويعنـــى هذا المبـــدأ أن تلتزم الدول الأعضاء بمنح المنتجـــات الأجنبية نفس معاملة المنتجات الوطنية من ناحية التسعير والتداول والضرائب والمراهنات وغيرها.

د- مبدأ المعاملة بالمثل **Reciprocity**

بموجب هذا المبدأ تستطيع أى دولة عضو فى المنظمة اتخاذ تدابير وإجراءات ضد أى دولة أخرى عضو فى المنظمة أيضاً سبق لها اتخاذ تدابير وإجراءات مماثلة.

هـ- مبدأ تخفيض عوائق التجارة **Reduction of Trade Barriers**

بموجب هذا المبدأ يمكن للدولة العضو فى المنظمة أن تخفض العوائق التجارية مثل الحصص وتخصيص الموانئ التى تعوق انسياب تدفق السلع والخدمات.

و- مبدأ المعاملة الخاصة للدول غير الصناعية **Special Treatment of Non-Industrial Countries**

يتيـــح هذا المبدأ تقديم بعض الميـــزات المؤقتة للدول غير الصناعية، ومنها إعطاء فترة سماح زمنية للدول لترتيب أوضاعها التجارية.

ز- مبدأ المحافظة على البيئة **Protection of Environment**

يؤكـــد هذا المبدأ على ضرورة احتـــرام الدول الأعضاء بالمنظمـــة لمتطلبات حماية البيئة فى المعاملات التجارية على المستوى المحلى والدولى. (خان: ٩-١٠)؛ السعدون (١٤١٩هـ: ٢٣-٢٥)

آثار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

من الطبيعى أن يختلف تأثير الاتفاقيات المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية من دولة لأخرى، من حيث مدى اندماجها فى الاقتصاد الدولى، والتركيبة الســـلعية لصادراتها

ووارداتهـــا، وما تتمتع به من مزايا نســـبية طبيعية، وقدرات تنافســـية. ويعتمد تأثير اتفاقيـــات منظمة التجارة العالميـــة بدرجة كبيرة على طبيعة السياســـات الاقتصادية الوطنيـــة، إلا أنه قد يكون من المتعذر حصر المزايا المنتظرة والآثار الســـلبية التى تعود على الدول الأعضاء وخاصة النامية منها، إلا أنه يمكن استخلاص عدد من تلك المزايا والســـلبيات انطلاقًا مـــن التطبيق العملى لأعضائها؛ كذلك إلى التقارير والدراســـات المنشورة على شبكة الإنترنت إضافة إلى خبرة الباحث واتصاله بالشأن الاقتصادى.

أولاً - المزايا التى تعود على الدولة من انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية:

١- التمتع بالتخفيضات الجمركية:

تتمتـــع الدولة العضـــو بجميع مزايا التخفيضـــات الجمركية المتبادلـــة بين الدول الأعضاء، من خلق فرصة كبيرة لنفاذ منتجاتها إلى الأســـواق العالمية، خاصة الســـلع التى تتمتع فيها بميزة نسبية.

٢- زيادة حجم الإنتاج:

وذلك نتيجة للتخفيضات فى الرسوم الجمركية واتساع الأسواق لاستيعاب المنتجات المختلفة.

٣- حماية الصادرات:

يتيـــح الانضمام للدولة العضو تجنيب صادراتها شـــدة منافســـة مثيلاتها من دول المنظمة التى تتمتع بتخفيضات جمركية.

٤- تحسين مستوى الإنتاجية:

وذلك نتيجة طبيعية لزيادة حجم المنافسة بين الدول بما فيها الدول النامية للحصول على حصة أكبر من التجارة الدولية.

٥- فض الشكاوى والمنازعات:

تســـتطيع الدولة العضو من الدفاع عـــن مصالحها الاقتصاديـــة والتجارية نتيجة عضويتها ومشـــاركتها فى المنظمـــة، إذ يحق لها أن تقدم شـــكوى ضد أى عضو يقوم بفرض قيود معينة على صادراتها.

٦- ضمان عدم التمييز:

ويعنى ضمان عدم التمييز فى معاملة السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء.

٧- جذب الاستثمارات الأجنبية:

يؤدى تطبيق الاتفاقية المتعلقة بالاستثمار إلى تهيئة الظروف المواتية لجذب الاستثمارات، بصفة خاصة فى ظل اتفاقية تحرير إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة (Trade Investment Related Measures (TRIMS.

٨- تنظيم العلاقة التجارية:

وتعنى وجود أساس أو مرجع يمكن اللجوء إليه لتحديد آليات التجارة الدولية.

٩- الأثر الإيجابى لزيادة حجم التجارة الدولية:

يعمل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية على زيادة حجم التبادل التجارى الدولى، مما يزيد الطلب على منتجات الدول النامية، خاصة أن الدول النامية تعتبر مصدراً مهماً للسلع الأولية.

١٠- مكافحة الإغراق:

تؤكد قواعد منظمة التجارة العالمية على مكافحة الإغراق فى التجارة الدولية، وتعطى كل دولة الحق فى اتخاذ إجراءات حماية منتجاتها ضد الإغراق، مما يتيح فرصة أكبر لتسويق الإنتاج المحلى دون منافسة غير عادلة.

ثانياً - الآثار السلبية التى تترتب على انضمام الدولة للمنظمة:

١- ارتفاع أسعار السلع الزراعية:

يؤدى تخفيض الدعم الزراعى على منتجات الدول المتقدمة إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية، مما يضر بوضع موازين مدفوعات الدول النامية التى تستورد الكثير من السلع الزراعية.

٢- انخفاض إيرادات الدول النامية:

تعد الرسوم الجمركية مورداً مهماً للإيرادات فى الدولة النامية، ويؤدى انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية إلى تخفيض رسومها الجمركية وبالتالى إيراداتها.

٣- زيادة الحاجة إلى استثمارات أجنبية:

تتطلب المنافســة فى الأسواق الخارجية استثمارات ضخمة قد لا تتوافر للكثير من الدول النامية.

٤- ارتفاع وتيرة المنافسة فى الأسواق المحلية:

ســوف يكون من الصعب على الصناعات الضعيفة أو ذات الجودة المتدنية الصمود فى وجه المنافسة الدولية.

٥- إمكانية سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات:

تســتطيع الشــركات متعددة الجنسيات السيطرة على الأســواق، وذلك بسبب كبر حجمها وتمتعها بميزة الإنتاج بوفورات الحجم الكبير، وبذلك تمنع الشركات الصغيرة من المنافسة فى الأسواق، مما يؤدى إلى خروجها من دائرة الإنتاج بفعل ما يعرف بأثر الإزاحة Crowding Out.

ونظــراً للصعوبــات التى عبرت عنها بعــض الدول النامية فى تنفيــذ الالتزامات المترتبــة عن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، فقد نصت بعض اتفاقيات المنظمة على منح معاملة خاصة لهذه البلدان على النحو التالى:

- منح البلدان النامية فترة انتقالية لتطبيق بعض الالتزامات.
- إطالة الفترة الانتقالية للبلدان الأقل نمواً، وإعفاؤها من بعض الالتزامات، وتحسين فرص نفاذ منتجاتها إلى أسواق الدول المتقدمة.
- توفير المساعدة الفنية للدول النامية.

نتائج أهم المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية خلال الفترة من عام ١٩٩٦-٢٠٠٥م:

يُعقد المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية، وهو أعلى هيئة فى المنظمة كل سنتين يحضرها وزراء الصناعة والتجارة فى الدول الأعضاء ويكون الاجتماع فى أحد عواصم

الدول الأعضاء. وقد عقدت ستة مؤتمرات فى كل من سنغافورة عام ١٩٩٦م، جنيف عام ١٩٩٨م، سياتل عام ١٩٩٩م، قطر عام ٢٠٠١م، كانون/المكسيك عام ٢٠٠٣م، هونج كونج الصين عام ٢٠٠٥م. وفيما يلى ملخص لما توصلت إليه أهم تلك المؤتمرات من نتائج تتعلق بتجارة الخدمات.

١- مؤتمر سنغافورة ديسمبر ١٩٩٦م:

كان الهدف الرئيسى من هذا المؤتمر هو إجراء مراجعة لمدى تنفيذ الدول الأعضاء التزاماتها، وكذلك تقييم السياسات التجارية المتعددة الأطراف فى إطار ما تم الاتفاق عليه فى جولة أورجواى، وكذلك استكمال المفاوضات الخاصة بتحرير تجارة الخدمات واختبار آليات عمل المنظمة باعتبار أن هذا المؤتمر هو مؤتمرها الأول. وقد خلص المؤتمر إلى إنشاء مجموعات عمل لدراسة الموضوعات المختلف عليها واستمرار المفاوضات فى المسائل التى لم يتم الانتهاء منها.

٢- مؤتمر الدوحة ٩-١٤ نوفمبر ٢٠٠١م:

حظى هذا المؤتمر بمشاركة كبيرة قوامها (١٤٢) دولة من بينها (١١) دولة عربية، وجاء انعقاد المؤتمر بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م التى أحدثت إرباكا كبيراً فى الأسواق العالمية، وأصبحت الحاجة أكثر إلحاحاً فى التوصل إلى نظام اقتصادى عالمى جديد. وقد احتوى جدول أعمال (أجندة) مؤتمر الدوحة على (٢١) موضوعاً هى امتداد (لأجندات) المؤتمرات السابقة فى سنغافورة وجنيف وسياتل التى لم يكتب لها النجاح، والتى تضمنت عدة قضايا من ضمنها الخدمات وقضايا التمويل والديون والنفاذ إلى الأسواق وغيرها من القضايا. وقد صدر إعلان الدوحة شاملاً لمعظم القضايا التى كانت على جدول أعماله ومن ضمنه الفقرة (١٥) الخاصة بالتجارة فى الخدمات.

٣- مؤتمر هونج كونج/ الصين ١٣-١٨ ديسمبر ٢٠٠٥م:

شاركت فيه (١٤٩) دولة من بينها المملكة العربية السعودية العضو رقم (١٤٩) بالمنظمة. وجاء انعقاده كمؤتمر إنقاذ للفشل الذى صاحب مؤتمرى سياتل وكانون، وقد ناقش المؤتمر قضايا حساسة مثل إلغاء الدعم الزراعى. وقد توصل المؤتمر لعدة نتائج من بينها:

١- إلغاء الدعم والقيود على الصادرات الزراعية بحلول عام ٢٠١٣م.

٢- رفع الدعم عن صادرات القطن (تلبية لمطلب الدول الإفريقية، وقد وافقت الولايات المتحدة الأمريكية أخيراً على هذا الطلب).

٣- ضرورة أن تسمح الدول المتقدمة بدخول (٩٧٪) من وارداتها من الدول الأقل نمواً بدون رسوم جمركية ولا حصص استيراد ابتداء من عام ٢٠٠٨م (http://news.yahoo.com/wto-meeting).

الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات (GATS):

تُعد هذه الاتفاقية من أهم القرارات التى تم التوصل إليها فى جولة الأورجواى والتى جاءت بعد جولات عديدة فى إطار اتفاقية الجات (١٩٤٧م)، وتم تضمين نتائج جولة الأورجواى ضمن الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات General Agreements on Trade in Services (GATS)، وهى تماثل فى أهميتها الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (GATT) واشتملت الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات على الخدمات التالية (سنيور، ١٤٢٣هـ):

- النقل الجوى.
- النقل البحرى.
- الخدمات المالية.
- الاتصالات الأساسية.

طبيعة الخدمات التى اشتملت عليها الاتفاقية:

حددت الفقرة الثانية من هذه الاتفاقية طبيعة الخدمات والكيفية التى تقدم بها، وذلك على النحو التالى (عقل، ٢٠٠٣: ٢٩١-٣٠٣):

١- عبر الحدود **(Cross Borders)**:

أى تقديم الخدمة من أرض دولة عضو فى الاتفاقية إلى دولة أخرى عضو، دون انتقال فعلى لمقدم الخدمة أو متلقيها، وإنما انتقال الخدمة نفسها (ومثال ذلك الخدمات المصرفية).

٢- الاستهلاك الخارجي **(Consumption Abroad)**:

ويعنى تقديم الخدمة من دولة عضو إلى مواطنى دولة عضو أخرى، ولكن خارج أرضه، وهنا ينتقل المستهلك إلى بلد المورد (السياحة).

٣- التواجد التجارى (Commercial Presence):

حيث يتم تقديم الخدمة داخل البلد المستفيد من خلال تواجد الشركات أو الوكالات، أو مكاتب التمثيل من البلد المورد.

٤- تواجد الأشخاص الطبيعيين (Natural Presence):

فى هذه الحالة يتم توريد الخدمة عن طريق إيفاد أشخاص من دولة العضو المورد إلى أرض عضو آخر فى المنظمة، مثل التواجد المؤقت للخبراء والاستشاريين.

عناصر الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات المالية:

تنقسم الخدمات المالية التى تم الاتفاق عليها فى جولة أورجواى حول تجارة الخدمات إلى مايلى. عقل (٢٠٠٣م):

١- خدمات التأمين: التأمين المباشر، وإعادة التأمين، والوساطة، والسمسرة، والخدمات الاستشارية.

٢- الخدمات المصرفية: وتشمل قبول الودائع، والإقراض، والتأجير التمويلى، وخدمات الدفع، والتمويل، وبطاقات الائتمان، وعمليات المتاجرة فى البورصات، وإصدار السندات، وإدارة الأصول، وجميع أشكال الاستثمار الجماعى.

وقد كان هناك رأيان أو وجهتا نظر حول تحرير الخدمات المالية، أولهما، للدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والتى تقف إلى جانب الفكرة من منطلق أهمية النمو الكبير فى الخدمات المالية فى الدول الصناعية، هذا إلى جانب الفرص الكامنة فى أسواق كثيرة من الدول النامية. وثانيهما، للدول النامية التى تنظر بكثير من الشك للمكاسب التى يمكن أن تحصل عليها نتيجة تحرير قطاع الخدمات بشكل عام والقطاع المصرفى بشكل خاص. ومصدر الشك الرئيس للدول النامية هو انعدام التوازن بين كفاية قطاعى الخدمات فى الدول النامية والدول المتقدمة، وبالتالى غياب القدرة التنافسية لخدمات الدول النامية أمام الخدمات المقدمة فى الدول الصناعية، وذلك لتفوق الأخيرة بسبب المكون التقنى فى إنتاجها مما يكسبها ميزة نسبية لاتتوافر فى الدول النامية.

وعموما يتوقع أن يكون لانفتاح الأسواق (العولمة) فى مجال العمل المصرفى آثار إيجابية وأخرى سلبية. **فمن الآثار الإيجابية مايلى.** عقل (٢٠٠٣م):

١- تحرير القطاع المالى من القيود المفروضة عليه، الأمر الذى سينعكس إيجاباً على كفايته.

٢- إيجاد الحوافز للقيام بإصلاح هياكل المؤسسات المالية، وتسهيل قيام هذه المؤسسات بتقديم خدمات مالية شاملة.

٣- إيجاد فرص الانطلاق للأسواق الخارجية، ودعم التواجد المالى خارجياً.

أما الآثار السلبية، فتتمثل فى عدة نقاط منها:

١- عدم التكافؤ فى المنافسة مع وجود منافسين أقوياء يتمتعون بمزايا نسبية مرتفعة فى الموارد المادية، والبشرية، والتقنية.

٢- احتمال قيام المؤسسات الأجنبية بتجميع المدخرات الوطنية، واستثمارها فى بلدانها الأصلية، نظرا لوجود فرص استثمارية ذات مخاطر قليلة.

٣- التأثير على السياسات النقدية المتبعة فى الدولة بسبب مناخ الحرية الذى سيمنح للمؤسسات المالية.

الالتزامات التى وقعت عليها المملكة فى قطاع تجارة الخدمات:

تركزت معظم المفاوضات التى خاضتها المملكة فى قطاع تجارة الخدمات والتزاماتها حيالها، على منح شركات الخدمات الأجنبية حقوق نفاذ أكبر داخل الأسواق السعودية، لذلك كانت هذه المفاوضات أكثر ارتباطاً بمناخ وبيئة الاستثمار وبالحواجز أمام التواجد الفعلى للشركات الأجنبية فى السوق السعودى. وقد تعهدت المملكة بمجموعة التزامات فى تجارة الخدمات اشتملت على (١٢) قطاعا رئيسياً، وعلى (١٥٥) قطاعاً فرعياً وعلى (٤) أساليب لنقل أو توصيل تلك الخدمات هى:

١- عبر الحدود، ومثال ذلك خدمات الاتصالات التى يتم إجراؤها من الخارج.

٢- الاستهلاك فى الخارج، مثل سفر السعوديين إلى الخارج بغرض السياحة أو التعليم أو العلاج.

٣- التواجد الفعلى من خلال إقامة معارض أو مكاتب أو شركات أو مصارف داخل المملكة.

٤- نقل الأفراد الطبيعيين إلى المملكة مثل الاستشاريين والخبراء.

ويشتمل جدول الالتزامات الموحدة فى قطاع الخدمات مسائل متعددة ومعقدة، مثال ذلك عملية السعودة أو توطين الوظائف والاستثمارات الأجنبية المباشرة وحق النفاذ إلى الأسواق السعودية للشركات الأجنبية، وتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية، كما تخضع الالتزامات المتعلقة بالخدمات بمبدأ حق الدولة الأولى بالرعاية. ومثال ذلك إذا وافقت المملكة على فتح أسواق اتصالاتها لأحد الأعضاء بنسبة (٦٠٪)، فإن هذه المعاملة تنسحب تلقائياً على بقية الأعضاء فى المنظمة بموجب مبدأ حق الدولة الأولى بالرعاية (نشرة سامبا، ٢٠٠٦: ١٨).

الفصل الثاني
القطاع المصرفى فى المملكة العربية السعودية

خلفية موجزة عن التطور التاريخى للقطاع المصرفى السعودى:

حتى صدور قانون إنشاء مؤسسة النقد العربى السعودى فى عام ١٩٥٢م، كان القطاع المصرفى السعودى يتكون من عدد صغير من مكاتب للصيرفة، ففى عام ١٣٠٤هـ الموافق ١٨٨٥م أنشأت مؤسسة جلاتلى وهانكى أول بنك أجنبى فى مدينة جدة، إضافة إلى مكتب المصرف الهولندى أو الجمعية التجارية الهولندية الذى بدأ عمله فى العام ١٩٢٦م. وظل المصرف الوحيد فى المملكة حتى العام ١٩٤٨م. حيث لم يكن الوضع الاقتصادى يشجع على إنشاء مصارف جديدة. إلا أنه ومع تزايد إيرادات النفط بدأت البنوك التجارية فى الظهور - وكان أولها البنك الأهلى التجارى الذى تأسس أولا تحت مسمى شركة الكعكى وابن محفوظ فى عام ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م - وانتشرت فروعها فى جميع أنحاء المملكة على الرغم من القيود الشديدة التى كانت تفرضها مؤسسة النقد العربى السعودى على إصدار تراخيص جديدة لمزاولة النشاط المصرفى، يضاف إلى ذلك القيود على سعر الفائدة، والتنافس الشديد بين مكاتب الصيرفة التى كانت تقوم بوظائف البنوك التجارية كاستبدال العملات الأجنبية وتقديم القروض قصيرة الأجل.

وفى خلال فترة السبعينيات من القرن الماضى، قدم البنك الزراعى السعودى مجموعة قروض لم تكن تقل فى حجمها عن ما قدمته البنوك التجارية خلال تلك الفترة. وقد استهدفت قروض البنك المذكور، زيادة الرقعة الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتى فى إنتاج بعض المحاصيل الغذائية لسكان المملكة.

على صعيد آخر، وفر قانون الرقابة على البنوك الذى صدر فى العام ١٩٦٦م، الهيكل الأساسى لتطوير القطاع المصرفى، حيث قدم هذا القانون صلاحيات لمؤسسة النقد العربى السعودى لمراقبة المؤسسات المالية فى المملكة، والمحافظة على الاستقرار النقدى واستكمال البناء المؤسسى للنظام المصرفى وتطوير آليات عمله. سنيور (١٤٢٣هـ: ٢٨-٤٧).

مكونات القطاع المالى السعودى:

يتكون القطاع المالى السعودى من مؤسسة النقد العربى السعودى إضافة إلى بعض المؤسسات المصرفية والمالية. وذلك على النحو التالى. سنيور (١٤٢٣هـ: ٢٦):

١- بنوك سعودية (ملكية كاملة) كالبنك التجارى وبنك الرياض وشركة الراجحى المصرفية للاستثمار.

٢- بنوك مشتركة مع بنوك أخرى (عربية وأجنبية).

٣- مؤسسات إقراض حكومية متخصصة: تقدم خدمات مالية أهدافها تنموية مثل الصندوق السعودى للتنمية الصناعية، صندوق التنمية العقارية، البنك الزراعى السعودى، وبنك التسليف السعودى وصندوق الاستثمارات العقارية.

٤- صندوق التأمينات الاجتماعية وصندوق معاشات التقاعد.

٥- سوق الأسهم السعودية.

٦- الشركة الوطنية للتأمين التعاونى، ونحو (١٠٠) مكتب تنشيط فى مجال التأمين من خلال وكلاء سعوديين لشركات غير سعودية.

فى حين يضم القطاع المصرفى السعودى أحد عشر بنكاً تجارياً، عشرة منها مملوكة للقطاع الخاص، ولم يحدث أن بنكاً أعلن إفلاسه فى المملكة العربية السعودية، وهذه البنوك هى (نشرة سامبا، ٢٠٠٦م: ١٩-٢٠):

المصارف السعودية حسب حجم الموجودات فى عام ٢٠٠٤م ❖ (مليون ريال)			
اسم البنك	إجمالى الموجودات	الأرباح الصافية	عدد الفروع
١- البنك الأهلى التجارى	١٣٠,٤١٤	٣,٥٣١	٢٤٨
٢- مجموعة سامبا المالية (البنك السعودى الأمريكى)	٩٤,٩٥٢	٣,٩٣٦	٦٥
٣- شركة الراجحى المصرفية	٧٧,٨٥٥	٢,٠٠٦	٣٩٥
٤- بنك الرياض	٧٤,٢٤٧	٢,٥٠٦	١٩٣
٥- البنك العربى الوطنى	٦٣,٣٣٦	١,٦٣٦	٦٩
٦- البنك السعودى البريطانى	٥٧,٩٢٥	١,٥٣٦	٥٨
٧- البنك السعودى الفرنسى	٥٩,٦٧٤	١,١٦٧	١١٧
٨- البنك السعودى الهولندى	٣٣,٤٤٤	٧٤٣	٣٧
٩- بنك الاستثمار السعودى	٢٨,٥٤٤	٥٨٧	١٥
١٠- بنك الجزيرة	١٠,٧٢٢	١٨٨	١٧

❖ شرع بنك البلاد فى عملياته المصرفية فى مايو ٢٠٠٥م.

وقد قطعت المملكة شوطاً كبيراً فى تحرير أنشطة المصارف السعودية حتى قبل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. حيث تم إنشاء فروع للبنوك الأجنبية المملوكة بالكامل لمصارف من دول مجلس التعاون فى أواخر التسعينيات من القرن الماضى. وشرعت المملكة فى منح تراخيص للمصارف الأجنبية من بقية دول العالم. كما ساعد إصدار قانون سوق الأوراق المالية فى يوليو ٢٠٠٣م على تحرير الأسواق أمام دخول أنشطة البنوك الاستثمارية وشركات الوساطة المالية وخدمات الاستثمار الأخرى خارج نطاق عمل البنوك التجارية القائمة.

ومما هو جدير بالذكر أن قوانين منظمة التجارة العالمية لا تلغى حق الدولة والتزاماتها فيما يتعلق بالحفاظ على سلامة وكفاءة القطاع المصرفى فيها. لذا فإنه من حق الدولة رفض أى طلب ترخيص لأى بنك إذا ارتأت أن ذلك يعرض القطاع المصرفى فيها للضرر (نشرة سامبا، ٢٠٠٦: ١٩).

وتجدر الإشارة إلى أن عملية تحرير القطاع المصرفى قد بدأت فى عام ٢٠٠٢م عقب إصدار تراخيص لبنك الإمارات وبنك الكويت الوطنى وبنك البحرين الوطنى. وكان دويتشه بنك أول بنك غير خليجى يحصل على ترخيص لمزاولة العمل المصرفى فى السعودية فى أواخر عام ٢٠٠٣م، تلاه بى إن بى باريباس ثم جى بى مورغان ثم تشيس فى عام ٢٠٠٤. كما حصل كل من بنك مسقط وبنك الدولة الهندى وبنك باكستان الوطنى وغيرها من البنوك التى شهدت مراحل مختلفة فى تأسيس فروع لها بنهاية عام ٢٠٠٥م. وتستطيع البنوك التجارية الأجنبية التواجد فى أسواق المملكة عن طريق إنشاء شركة مشتركة أو من خلال افتتاح فرع لبنك أجنبى. وبموجب المادة (٣) من قانون رقابة المصارف السعودية تتضمن شروط الترخيص لبنك وطنى أو بنك مشترك فى السعودية وجوب أن يعمل البنك كشركة مساهمة عامة مدرجة فى سوق الأسهم السعودى. وبناء على توصية من مؤسسة النقد يجرى وزير المالية ومجلس الوزراء تقييماً بمنح ترخيص لافتتاح فرع لبنك أجنبى أو بنك سعودى أو بنك مشترك (نشرة سامبا، ٢٠٠٦م: ٢٠).

الخدمات التى يقدمها القطاع المصرفى السعودى:

تتراوح الخدمات التى يقدمها القطاع المصرفى السعودى من وحدات جمع الودائع وبيع العملات إلى مراكز متكاملة للخدمات المصرفية. وتنقسم الخدمات التى تقدمها المصارف السعودية إلى قسمين هما(نشرة سامبا، ٢٠٠٦م: ٣٤):

(أ) الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد وتشمل:

١- الحسابات الجارية:.

وهى عبارة عن حسابات يقيد فيها للعميل سحوبات وإيداعات وقت ما يطلب ذلك، ولا تحسب له أيه فوائد مالية على رصيده.

٢- حساب التوفير:

وهو حساب يقيد فيه البنك للعميل إيداعاته وسحوباته (المقيدة بفترة زمنية) وتحسب له فوائد على الرصيد الموجود فى الحساب خلال فتره زمنية محددة.

٣- بطاقات الائتمان:

وهى بطاقات يصرفها البنك للعملاء، ويحدد بها خط ائتمان (Credit Line) ويستخدمها العملاء فى تسديد فواتير مشترياتهم، والحصول على النقد عند الحاجة. ويسمح البنك للعميل بتسديد تلك المبالغ خلال فترة تتراوح بين (٣٥ إلى ٤٥) يوماً وفى حالة تأخر السداد عن ذلك، تحسب على العميل عمولة تأخير. وتعد فيزاكارد، ماستركارد وأميركان إكسبريس من أكثر البطاقات استخداماً فى المملكة. كما أصدرت العديد من البنوك بطاقات خاصة بها... بمميزات ومسميات مختلفة أخذت طريقها فى الانتشار سريعاً وسط السكان بالمملكة العربية السعودية.

٤- خدمات الاستثمار:

تتعامل البنوك السعودية فى مجموعة من الصناديق الاستثمارية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية. وتشمل مجالات تعاملها السندات المحلية والدولية والأسهم المحلية والدولية، وتمويل مشاريع التنمية العقارية (باشيخ، الجفرى؛ ١٤١٥هـ: ١٦٨).

٥- الحوالات:

وهى عبارة عن قيام البنك بإجراء التحويلات المالية الداخلية والخارجية لصالح العملاء بمقابل مادى.

٦- القروض الشخصية:

تقدم البنوك التجارية السعودية قروضاً شخصية لمن يطلبها بشروط سداد وفوائد معينة.

٧- البيع بالتقسيط:

وهى العملية التى يقوم بموجبها البنك بشراء عقار، سيارة أو أثاث نيابة عن العميل... ويقوم ببيعه للعميل بإضافة فائدة أو عمولة معينة بحسب المدة التى يتفق عليها لسداد كامل مبلغ التمويل.

٨- خدمات الصراف الآلى:

يتمتع أصحاب الحسابات فى البنوك العاملة فى المملكة بخدمات الصراف الآلى على مدار الساعة. ومن تلك الخدمات، السحب من الحساب، تسديد فواتير الخدمات، الإيداع فى الحساب، طلب معلومات عن الرصيد، التحويل لحساب آخر ... إلخ.

٩- خدمات الهاتف المصرفى:

استفادت البنوك التجارية السعودية من التطورات التقنية الهائلة التى حدثت فى مجال الاتصالات ووفرت لعملائها خدمات الهاتف المصرفى، التى تشمل أداء بعض العمليات المصرفية ومنها التحويل من حساب لحساب والاستفسار عن الحساب وعن العمليات التى تمت من إيداع وسحب وتسديد فواتير الهاتف والكهرباء.

١٠- خدمات تسديد فواتير الخدمات:.

تقوم البنوك التجارية فى المملكة بتقديم خدمة سداد فواتير الخدمات (كهرباء، ماء) لعملائها وغيرهم من المتعاملين معها.

(ب) الخدمات التى تقدمها المصارف السعودية للشركات والمؤسسات التجارية:

١- الاعتمادات المستندية (LCS):

وهى تعهدات كتابية تصدرها البنوك السعودية بناء على طلب المستوردين لصالح الموردين تتعهد بموجبها هذه البنوك بدفع أو قبول كمبيالة مرفقاً بها مستندات الشحن إذا قدمت مطابقة تمام لشرط الاعتماد.

٢- التحاصيل المستندية:

وهى مستندات تجارية مصحوبة (أو غير مصحوبة) بمستندات مالية يقوم بها البنك بتظهير المستندات إلى المستورد بعد استيفاء قبول هذه المستندات وحسب حالة الدفع نقداً أو مقابل قبول كمبيالة تستحق فى موعد لاحق. باشيخ، الجفرى؛ (١٤١٥هـ: ١٧٨).

٣- خطابات الضمان:

وهـــى خطابات تصدرها البنوك لتأمين وفاء طالب الضمان بالتزاماته تجاه الغير، ويطلب عادة من قبل جهات حكومية، أو للدخول فى المناقصات.

٤- القروض:

تقوم البنوك التجارية السـعودية بإقراض الشـركات التجارية (المحلية والأجنبية) مبالغ مالية لتحويل مشـاريعها مقابل ضمانـات، إما أن تكون كمبيالات أو صكوكا أو أوراقاً مالية يحتفظ بها البنك لحين إتمام سداد كامل مبلغ القرض.

٥- التأمين:

تقوم بعض البنوك السـعودية بالتأمين على الحسـابات الجاريـة لبعض العملاء مجاناً لاسـتقطاب المزيد من العملاء. وتقدم هذه الخدمة لمن يبلغ متوسـط حسـابه الشخصي١٠٠٠٠٠ريال فأكثر. وفى حالة وفاة صاحب الحساب أوعجزه يحصل ورثته علـى مبلغ التأمين. وتدرس البنوك السـعودية إمكانية تسـويق بوالص التأمين على السيارات ورخص القيادة والمنازل واليخوت بالتعاون مع شركات التأمين المحلية وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية(http://www.gn4me.com/banks/printart.jsp?id=9110)

مقارنة بين تكلفة الخدمات التى يقدمها القطاع المصرفى السعودى ونظيرتها فى المصارف الدولية الأخرى:

قبـل الدخول فى عقد مقارنة بين تكلفة الخدمـات التى يقدمها القطاع المصرفى السعودى وتكلفة نفس الخدمات فى المصارف الدولية الأخرى، يستحسن إعطاء فكرة مختصرة عن البيئة الدولية المصرفية، التى شـهدت أعظم التغيرات خلال السـنوات القليلة الماضى. فقد أصبحت المؤسسات المصرفية العالمية فى العديد من الدول، تتمتع بقدر لم يسبق له مثيل من الحرية فى إدارة عملياتها المصرفية، واتجهت رؤوس الأموال للتدفق عبر القارات متعدية الحدود القطرية والقومية، وأزيلت الحواجز الجغرافية بين الأسـواق النقدية والمالية فى العالم وأخذت هذه الأسواق بالتكامل الإقليمى والدولى. وأصبح العالم بأسـره سـوقاً واحداً لنشـاط رأس المال وحركته واستثماراته. وشهد هذا السـوق ظاهرة أخرى هى حركة الابتكارات المالية Financial Innovation التى أدخلت تنوعاً كبيراً فى الأدوات المالية، كما تنوعت المؤسسات المالية الكبيرة وتزايدات أهمية المؤسسات المالية التى لا تأخذ بأسلوب التخصص القطاعى فى شكل ما يعرف بالبنوك الشـاملة Universal Banks التى تزاول كافة أنواع الخدمات المصرفية دون حدود. (جريدة الحياة ١٢ شوال ١٤٢٠هـ: ١٠-١١).

وقد شهدت فترة التسعينيات من القرن الميلادى الماضى عمليات دمج بين البنوك الكبرى، من أبرزها اندماج بنكى مانيوفاكتشرز هانوفر مع كيميكال بنك وتكوين شركة واحدة تحت اسم كيميكال كوربوريشن، واندماج بنك أوف أمريكا مع بنك سيكورتر باسيفيك. (جريدة البيان، ١٩٩٨/٨/٧م).

وفيما يلى مقارنة بين رسوم بعض الخدمات المصرفية التى تقدمها البنوك السعودية كما حددتها مؤسسة النقد العربى السعودى، (مؤسسة النقد العربى السعودى، ١٤٢٥هـ: ٨٩-٩٥)، ونظيرتها المقدمة من قبل بعض المصارف الأجنبية خارج المملكة.

Community Banking of Lemont, Miscellaneous fees
<http:www.cbofl.com/content/index.cfm/fuseaction/misc-fees.htm
Chisholm trail state Bank prodnets and serrices
<http:www.chishlm-bank.com/pronets/others.asp .

م	نوع الخدمة	رسوم البنوك المحلية	رسوم البنوك الأجنبية (الأمريكية)
١	رسوم تحصيل شيك خارجى	١٠ ريالات = ٢,٦٦ دولار	٠,٥ دولار
٢	رسوم حوالة مالية خارجية	٣٠ ريالاً = ٨ دولارات	للعميل ٢دولار ولغير العميل ٥ دولارات
٣	رسوم إعادة إصدار بطاقة صراف آلى	٥٠ريالاً = ١٣,٣٣دولار	٥ دولارات
٤	رسوم كشف حساب لعمليات سابقة	٢٠ريال = ٥,٣٣ دولار	٣ دولارات
٥	رسوم تأجير صندوق أمانات	من١٥٠ريالاً = ٤٠ دولاراً إلى ٦٠٠ريال = ١٦٠دولاراً حسب حجم الصندوق	من ٢٠دولاراً إلى ٧٠ دولاراً حسب حجم الصندوق
٦	رسوم تأمين مفتاح صندوق أمانات	٧٥٠ريالاً = ٢٠٠ دولار	١٠٠ دولار

من الجدول السابق، نلاحظ أن هناك فرقاً بين رسوم الخدمات بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية وهى فى غالبيتها لصالح البنوك الأجنبية.

التحديات التى سيواجهها القطاع المصرفى السعودى فى ظل انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية:

قبل مناقشة التحديات التى يمكن أن تواجهها البنوك السعودية بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، يجدر أن نشير إلى أن البنوك السعودية قد تبين نجاحها فى التكيف مع الآثار السلبية التى أحدثتها تقلبات أسعار النفط العالمية، والتى تمثلت فى تباطؤ النشاط الاقتصادى، وظهور عجوزات فى الميزانية العامة للدولة وظهور مشكلة الديون المتعثرة وتأثيرها فى ربحية البنوك. حيث تمكنت تلك البنوك من التكيف مع تلك المرحلة ومعاودة النمو والربحية (الشيخ، ١٤١٩هـ). إذ استطاعت البنوك السعودية الوفاء بالتزاماتها تجاه مودعيها والقيام بدورها التنموى المأمول فى ظل تقلبات أسعار النفط وبالظروف التى عصفت بالمنطقة ممثلة فى حروب الخليج الثلاثة. وقد أصبحت هذه البنوك تتمتع بمراكز مالية قوية ومستوى سيولة متميز وحد أدنى لكفاية رأس المال يتجاوز بكثير (٨٪) (الحد الأدنى لنسبة بازل). كما حققت البنوك السعودية تقدماً ملحوظاً فى إدخال التقنيات المتقدمة فى خدماتها، ومن ذلك نظام التحويل الإلكترونى والذى يعتبر بكل المقاييس والمعايير المصرفية أحدث نظام تحويل فى العالم بأسلوب فعال وسريع (حافظ، ع ٨٧). ويترتب على انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية فى ظل العولمة مرحلة تحديات كبيرة للقطاع المصرفى السعودى، حيث يتوجب عليه الشروع فى عمليات اندماج مصرفى كبيرة لخفض التكاليف ورفع مستوى الكفاءة مع ضرورة التطوير المتواصل لأساليب الرقابة المصرفية، وكذلك الاستفادة من تجارب دول جنوب غرب آسيا فى حماية القطاع المصرفى من الأزمات الطارئة (منصور، ١٩٩٩م).

أما التحديات التى يواجهها القطاع المصرفى السعودى فتتمثل فيما يلى:

١- التزامات منظمة التجارة العالمية التى تخص القطاع المصرفى:

هناك ثلاثة التزامات تتضمنها اتفاقية منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالقطاع المصرفى هى:

أ - تقوم الدولة العضو بمعاملة الخدمات وموردى الخدمات المقدمة من الأعضاء الآخرين بأفضلية لاتقل عن تلك الممنوحة لخدماتها وموردى الخدمات المحليين.

ب- تقضى الاتفاقية بأن تقوم الدولة العضو بإنشاء مركز أو أكثر للمعلومات يمكن من خلالها للدول الأعضاء الأخرى الحصول على المعلومات حول القوانين والأنظمة المؤثرة على التجارة فى الخدمات.

ج - تحت الاتفاقية الدول الأعضاء على الدخول فى ترتيبات ثنائية أو جماعية للاعتراف المتبادل بالمؤهلات المطلوبة للحصول على الترخيص المطلوب لأداء الخدمات. (الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، ١٤٢٠هـ: ٣٩-٤٣)

٢- بدء سريان الالتزامات المشار إليها أعلاه.

٣- ضخامة حجم البنوك الأجنبية نتيجة الاندماج المصرفى لخفض التكاليف، ورفع معدل الكفاءة الذى قام به العديد من البنوك الأجنبية.

٤- التطورات التقنية المصرفية الحديثة التى بدأت تنفذها البنوك الأجنبية من خلال شبكة الانترنت والتحول من التعامل التقليدى المباشر إلى التعامل اللاسلكى وتكوينها للمحافظ الإلكترونية.

وقد أثارت هذه التحديات مخاوف الكثير من الدول النامية مما دعاها إلى إجراء دراسات لتحليل القدرة التنافسية لقطاعها المصرفى والعمل على تقوية المركز التنافسى، حتى يتمكن من مواجهة هذه التحديات حال انضمامها للمنظمة.

بعض نتائج الدراسات التى تناولت مدى جاهزية القطاع المصرفى السعودى لعصر العولمة (الانضمام للمنظمة):

بحسب المعلومات المتوافرة للباحث فإن الدراسات التى تناولت مدى جاهزية القطاع المصرفى لعصر العولمة تعتبر قليلة جداً. ويرى الباحث أهمية ذكر بعض النتائج التى توصلت إليها تلك الدراسات فى هذا الموضوع ومنها الدراسة التى أجراها سنيور (١٤٢٣هـ) والتى اتبع فيها الوصف التحليلى من خلال الاعتماد على الأساليب الإحصائية فى تفسير البيانات وقياس معنوية النتائج، واعتمدت على أسلوبين لجمع البيانات هما المسح المكتبى والدراسة الميدانية. وتوصلت الدراسة إلى ثلاث نتائج رئيسية يرى فيها المسئولون فى الإدارة العليا للبنوك السعودية ما يلى:

١- إن تكاليف الخدمات المصرفية الحالية ستتجه نحو الانخفاض بعد انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية.

٢- إن الخدمات المصرفية المقدمة حالياً من قبل البنوك السعودية ستتحسن وتتطور بشكل أفضل نتيجة انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية.

٣- إن الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك السعودية ستتنوع بشكل أكبر بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية.

كما أشارت الدراسة إلى أن المسئولين بهذه البنوك قد أبدوا تخوفهم مما يلى:

١- هيمنة المصارف الأجنبية على معظم القطاع المصرفى السعودى.

٢- إغلاق المنشآت المصرفية الأقل كفاءة.

الإيجابيات التى ستعود على القطاع المصرفى السعودى من الانضمام للمنظمة:

يتوقع أن ينتج عن تحرير الخدمات المالية - ومنها القطاع المصرفى - بعض الإيجابيات التى أجملها (البازعى: ٣٩-٤٠) فى النقاط التالية:

١- سيؤدى توسيع الأسواق محلياً أو خارجياً من خلال بيئة أقل تميزاً ضد الأجانب إلى الاستفادة من وفورات الحجم.

٢- سيؤدى تحرير الخدمات المالية إلى زيادة درجة المنافسة، وستسعى المؤسسات المالية من خلال ذلك إلى تحسين أساليبها الإدارية، وهذا سيؤدى إلى تخفيض تكاليف الخدمات، ومن ثم استفادة العملاء من هذه التخفيضات.

٣- وجود الشبكات الأجنبية سينقل إلى السوق المحلى التقنيات المحاسبية والإدارية وتقنيات جمع وتحليل المعلومات مما يؤدى إلى تطوير قواعد المعلومات المحلية.

٤- تنوع الخدمات المقدمة للعملاء سيسهم فى تعميق وتوسيع الأسواق المالية من خلال زيادة حجم المبادلات.

٥- تحرير الخدمات المالية سيؤدى إلى استقرار العاملين فى مجال الخدمات المالية (مصدرين - مستوردين)، إضافة إلى إلغاء بعض القيود التى تقلل الكفاءة الاقتصادية لصناعة الخدمات المالية.

٦- كذلك أورد الشيخ (١٤١٩هـ: ١-٨) بعض الآثار الإيجابية لتحرير الخدمات المالية نوجزها فيما يلى:

١- زيادة الدخل وتحقيق نمو اقتصادى.

٢- التوزيع المتكافئ للموارد المالية ومساواة أسعار الفائدة عبر الدول.

٣- الضغط على الحكومات لتحسين السياسات النقدية والمالية والسياسات المتعلقة بأسعار الصرف، وإجراء إصلاحات تشريعية تساعد على تحقيق المنافع المرجوة من عملية التحرير، والتى ستؤدى إلى المزيد من الاستقرار الاقتصادى والمالى.

٤- تسـهيل عملية الإقراض المباشـر لصغار المسـتثمرين والذين لا تتوفر لديهم إمكانيات وقدرات اتصال جيدة.

٥- سياسـة التحرير سـوف تؤدى إلى أن تكون المؤسسـات أكثـر اهتماماً بحاجات ومتطلبات العملاء، نتيجة للمنافسة العالمية الناتجة عن تحرير الأسواق العالمية.

السلبيات التى ستترتب على القطاع المصرفى السعودى من الانضمام للمنظمة:

البازعى والشيخ أشارا أيضاً إلى آثار سلبية محتملة ستترتب على القطاع المصرفى السـعودى عند انضمـام المملكة لمنظمة التجـارة العالمية يمكن إيجازهـا فى النقاط التالية:.

١- سيطرة المؤسسات الأجنبية ذات القدرة المالية الأفضل نسبياً من المؤسسات المحلية على سوق الخدمات المالية السعودى.

٢- قد تقتصر البنوك الأجنبية فى نشـاطها على خدمة الشرائح المربحة فى الأسواق المحلية وتهمل الشرائح الأخرى، مما يؤثر سلبا على الاقتصاد.

٣- قد يؤدى التحرير إلى زيادة عدد البنوك الأجنبية فى السوق المحلية السعودية مما يؤدى إلى تفاقم مشكلة تضخم القطاع المصرفى السعودى.

٤- قد يؤدى فتح القطاع المالى أمام المنافسة الأجنبية إلى تدهور ميزان المدفوعات.

الخاتمة:

سـعت هذه الدراسـة إلى معرفة أثر انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجـارة العالمية (WTO) على القطـاع المصرفى فيها. ولتحقيق ذلك، اسـتعرضت الدراسـة المهام والوظائف الأساسـية لمنظمة التجارة العالميـة وطبيعة الخدمات التى اشـتملت عليهـا اتفاقية تلك المنظمـة والالتزامات المترتبة على الـدول الأعضاء من جرائهـا. كما تم اسـتعراض القطاع المصرفى السـعودى والتحديـات التى يمكن أن يواجههـا بعد انضمام المملكة لتلك المنظمة. وتناولت الدراسـة أيضا الآثار الإيجابية والسلبية التى يمكن أن تقع على هذا القطاع من جراء الانضمام.

ومن خلال التحليل السـابق وما أوردته بعض الدراسات تم التوصل إلى العديد من النتائج والتوصيات التى سنوضحها فيما يلى:

أولاً - النتائج:

١- يتوقع أن تتجه تكاليف الخدمات المصرفية المالية فى المملكة، نحو الانخفاض بعد دخول المؤسسات المصرفية الأجنبية فى المملكة.

٢- يتوقع أن تتحسن الخدمات المصرفية التى تقدمها البنوك السعودية نتيجة لوجود منافسة قوية من قبل المؤسسات المصرفية الأجنبية.

٣- يتوقع أن تتنوع الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك السعودية بشكل أكبر بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية.

ثانيًا - التوصيات:

فى ضوء الالتزامات الثلاثة التى حددتها منظمة التجارة العالمية للدول الأعضاء فى مجال الأعمال المصرفية، فإن هذه الدراسة توصى بأن تقوم المصارف السعودية بتعديل بعض التشريعات والإجراءات التنظيمية حتى تكون قادرة على منافسة المصارف الأجنبية التى تنضم للعمل المصرفى فى المملكة بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، ومن ذلك ما يلى:

١- أن تقوم البنوك السعودية بزيادة مستوى الاستثمار فى التقنية المصرفية الحديثة، مما يؤدى إلى توسيع وتنويع خدماتها المقدمة ورفع كفاءة الوساطة المالية.

٢- تشجيع الاندماج بين المصارف حتى تستطيع من خلال هذا الاندماج زيادة قوتها التنافسية فى الساحة العالمية، وذلك من خلال تحسين كفاءتها والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير عند تقديم الخدمات المصرفية.

٣- يجب أن يشمل قياس الأداء المصرفى معايير الكفاءة، إضافة إلى معايير الربحية والمزيج الملائم من الخدمات المقدمة والحجم الملائم من حيث الأصول والموجودات.

٤- ضرورة الاهتمام بالعنصر البشرى، من خلال التدريب والتأهيل للكوادر المصرفية العاملة، مما يساعد على استيعاب التقنيات الحديثة.

٥- الاستمرار فى تنويع الخدمات المصرفية المقدمة، وابتكار خدمات جديدة تلبى حاجات العملاء.

المراجع

أولاً- المراجع العربيـــة:

١- أحمـــد، هلال محســـن (٢٠٠١م)، المملكة العربية السـعودية ومنظمـة التجارة العالميـة، المؤتمر الوزارى الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الدوحة، ٩-١٣ نوفمبر ٢٠٠١م.

٢- الأمانـــة العامة لاتحاد غرف مجلـس التعاون لدول الخليج (١٩٩٨م)، دراســة تطالب المصارف الخليجية باتخاذ إجراءات لمواجهة التحديات المقبلة، **البيان**، ٧ أغسطس ١٩٩٨م.

٣- باشــيخ والجفرى، عبد الرحمن محمد وياسين عبد الرحمن (١٤١٥هـ)، **إدارة البنوك فى المملكة العربية السعودية:** تطور - تحليل - سياسات - استراتيجيات (د. م، د. ن، ١٤١٥هـ).

٤- البنك الســعودى الأمريكى، **نشــرة سـامبا** (٢٠٠٦م)، المملكة العربية الســعودية ومنظمة التجارة العالمية، نشرة سامبا، فبراير ٢٠٠٦م.

٥- التركى، ســليمان، منظمة التجارة العالمية: **التجارة فى المسـتقبل**، (الرياض: مجلس الأعمال السعودى الأمريكى، د. ت).

٦- **جريدة الحياة** ١٢ شوال ١٤٢٠هـ الموافق ٧ يناير ٢٠٠٠م.

٧- حافظ، طلعت زكى، البنوك الســعودية وتحديات القرن القادم، **مجلـة عالم الاقتصاد**، ع٨٧ http://www.ecoworld-mag.com

٨- خــان، محمــد عبد الحميد، منظمة التجـارة العالمية: **تعريف موجز**، (جــدة: الغرفة التجارية الصناعية بجدة، د. ت).

٩- السعدون والعالى، يوسف طراد وعبد الرحمن يوسف (١٤١٩هـ)، **منظمة التجارة العالمية: الماضى والواقع والمستقبل**، الرياض: مؤسسة اليمامة الصحفية.

١٠- ســنيور، خالــد بن عبد الله (١٤٢٣هـ)، **منظمة التجـارة العالمية وآثارها علـى القطاع المصرفى السـعودى:** دراســة ميدانية على اتجاهات آراء الإدارة العليا بالبنوك السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة الملك عبد العزيز - جدة ١٤٢٣هـ.

١١- شركات تأمين سعودية تدرس عقد تحالفات مع البنوك - الموقع على الإنترنت http://www.gn4me.com/banks/printart.jsp?id=9110

١٢- الشيخ، سعيد عبد الله (١٤١٩هـ)، هيكلية القطاع المصرفى الخليجى وتأثير العولمة وتحرير الخدمات المالية، **الأهلى الاقتصادى**، ع٢، ذو القعدة/ذو الحجة ١٤١٩هـ.

١٣- عبد الغنى، مصطفى (١٩٩٨م)، **الجات والتبعية الثقافية**، د.م: مركز الحضارة العربية.

١٤- عقـل، مفلح (٢٠٠٣م)، **أثـر الانضمام إلـى منظمة التجـارة العالمية على قطـاع الخدمات فى الأردن، وجهات نظر مصرفية**، الجزء الأول، مكتبة المجتمع العربى للنشر والتوزيع، عمان.

١٥- العيسوى، إبراهيم (١٩٩٧م)، الجات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

١٦- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض (١٤٢٠هـ)، منظمة التجارة العالمية والآثار المحتملة على الاقتصاد السعودى، الرياض: الغرفة التجارية الصناعية، ١٤٢٠هـ.

١٧- المجدوب، أسامة (١٩٩٧م)، الجات ومصر والبلدان العربية، من هافانا إلى مراكش، ط٢ (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية).

١٨- منصور،محمد إبراهيم (١٩٩٩م)، الاندماج هو الطريق لخفض التكاليف ورفع مستوى الكفاءة: العولمة تفرض تحديات جديدة على النظام المصرفى السعودى، البيان، ١٦ سبتمبر ١٩٩٩م.
http://www.albayam.co.ae/albayam/1999.09.16/eat/13.htm

١٩- مؤسسة النقد العربى السعودى، الأنظمة والتعليمات النقدية المصرفية (١٤٢٥هـ -١٩٩٤م، الرياض: مطابع نجد التجارية.

٢٠- وثيقة خطة التنمية الثامنة ١٤٢٥ - ١٤٣٠هـ (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩م).

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1- WTO,Trading into Futur<http://www.wto.org/english/thewto-e/whatis-e/tif-e/fact6-ehtm.>

2- WTOhttp://www.wto.org/english/thewto-e/thewto-e.htm

3- WTO,Trading into Future http://www.wto.org/english/thewto-e/whatis-e/tif-e/org2-e.htm.

4- WTO Delegates Race for Compromise Dem (http://news.yahoo.com/wto-meeting).

5- Community Banking of Lemont, Miscellaneous fees
<http:www.cbofl.com/content/index.cfm/fuseaction/misc-fees.htm
Chisholm trail state Bank prodnets and serrices
<http:www.chishlm-bank.com/pronets/others.asp

انعكاسات انضمام المملكة العربية السعودية
إلى منظمة التجارة العالمية
(ملامح ونتائج الانضمام - التحديات والفرص)

الدكتور يحيى عبدالغني أبو الفتوح
أستاذ الاقتصاد العام المشارك
معهد الإدارة العامة - الرياض

● دورية الإدارة العامة
● المجلد السابع والأربعون
● العدد الأول
● محرم ١٤٢٨هـ
● يناير ٢٠٠٧م

انعكاسات انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية (ملامح ونتائج الانضمام - التحديات والفرص)

د. يحيى عبدالغني أبو الفتوح ❖

ملخص:

مع انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية أصبح توضيح ظروف التفاوض والنتائج والتحديات والفرص المترتبة جراء الانضمام ضرورةً ملحة لتنوير المواطن سواء كان مستهلكاً أم مستثمراً، وكذلك للقطاع الخاص بشكل عام. ويهدف هذا المقال إلى تحليل ملامح الانضمام وتحليل أهم نتائج المفاوضات فى القطاعات المختلفة والآراء المؤيدة له والأخرى التى لديها بعض التحفظات والموانع. ولتحقيق ذلك اعتُمد على المنهج الوصفى التحليلى فى ظل المصادر المكتبية وكتابات المفاوضين فى هذا الشأن فى الكتب والمقالات. وتم تقسيم المقال إلى أربعة مباحث، يتناول المبحث الأول ماهية منظمة التجارة العالمية، ويتعرض المبحث الثانى لملامح ومعوقات انضمام المملكة، فى حين يتم فى المبحث الثالث تحليل نتائج مفاوضات ذلك الانضمام، ويتناول المبحث الرابع الفرص والتحديات من جراء الانضمام.

بموجب قوانين منظمة التجارة العالمية أصبحت المملكة عضواً رسمياً فى الحادى عشر من كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٥م. ووافق المجلس الذى يضم الأعضاء الحاليين فى المنظمة كافة، وعددهم (١٤٨) عضواً، على انضمام السعودية فى جلسة خاصة بعد أكثر من عقد من المفاوضات. وتقوم الدول الأعضاء فى المنظمة بوضع القوانين الدولية لتسهيل التجارة بينها رغم أنها تسعى جاهدة حالياً إلى كسر الجمود فى المحادثات بشأن التوصل إلى اتفاق لإزالة مزيد من الحواجز التجارية. ويتعين على أى دولة ترغب فى الانضمام إلى المنظمة أن تقدم تنازلات لفتح أسواقها لشركائها التجاريين الرئيسيين، ومن بينها خفض الضرائب الجمركية. وتطبق الاتفاقيات التى يتم التوصل إليها فى المحادثات الثنائية بين الأعضاء على أعضاء المنظمة كافة. وبالتالى يتعين على الدول المرشحة للعضوية التعهد بأن قوانينها التجارية تطابق جميع قوانين منظمة التجارة العالمية، وتلك خطوة أخيرة قبل أن تصبح عضواً فى المنظمة.

ومع انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية أثيرت عديد من التساؤلات أهمها: كيف حسمت المفاوضات بعد اثنتى عشرة سنة؟ ولماذا كل هذه الفترة؟ وما نتائج مفاوضات الانضمام؟ وما التحديات والفرص من الانضمام؟

❖ أستاذ الاقتصاد العام المشارك، معهد الإدارة العامة - الرياض.

ولما كان الانضمام له انعكاسات على الجوانب الحياتية للفرد وعلى الجوانب الاقتصادية المختلفة أصبح توضيح ظروف التفاوض والنتائج والتحديات والفرص المترتبة جراء الانضمام ضرورة ملحة لتنوير المواطن مستهلكاً أو مستثمراً، وكذلك للقطاع الخاص بشكل عام. ومن الصعب حصر نتائج المفاوضات وانعكاسات الانضمام على كافة القطاعات الاقتصادية فى مساحة هذا المقال.

ويهدف هذا المقال إلى تحليل ملامح الانضمام وتحليل أهم نتائج المفاوضات فى القطاعات المختلفة والآراء المؤيدة له والأخرى التى لديها اعتراضات عليه. ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفى التحليلى معتمداً على المصادر المكتبية وكتابات المفاوضين فى هذا الشأن فى الكتب والمقالات. وتم تقسيم المقال إلى أربعة مباحث، يتناول المبحث الأول ماهية منظمة التجارة العالمية، ويتعرض المبحث الثانى لملامح ومعوقات انضمام المملكة، فى حين يتم فى المبحث الثالث تحليل نتائج مفاوضات ذلك الانضمام ويتناول المبحث الرابع الفرص والتحديات من جراء الانضمام.

المبحث الأول - ماهية منظمة التجارة العالمية:

تعتبر نهاية القرن العشرين منعطفاً تاريخياً تميز باستكمال حلقات النظام الاقتصادى العالمى مع قيام منظمة التجارة العالمية بعد جولات عديدة امتدت من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٩٤م، وقد عقدت خلالها ثمانى جولات فى إطار الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (GATT)، كان آخرها جولة الأوروجواى التى دامت ثمانى سنوات من عام ١٩٨٦م، حتى عام ١٩٩٤م وأثمرت ميلاد منظمة التجارة العالمية.

أنشئت منظمة التجارة العالمية فى ١٩٩٥م، وهى واحدة من أحدث المنظمات العالمية عمراً؛ إذ إنها خليفة الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة "الجات" التى أنشئت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أن منظمة التجارة العالمية ما زالت حديثة فإن النظام التجارى متعدد الأطراف الذى تم وضعه فى الأصل تحت "الجات" بلغ عمره خمسين عاماً. وشهدت العشرون عاماً الماضية نمواً استثنائياً فى التجارة العالمية، فقد زادت صادرات البضائع بمتوسط (٦٪) سنوياً وساعدت "الجات" ومنظمة التجارة العالمية على إنشاء نظام تجارى قوى ومزدهر؛ مما أسهم فى نمو غير مسبوق.

لقد تطور النظام من خلال سلسلة من المفاوضات أو الجولات التجارية التى انعقدت تحت راية "الجات"، فقد تناولت الجولات الأولى بصفة أساسية خفض التعريفات.

وشملت المفاوضات التالية مواضيع أخرى مثل مقاومة الإغراق والإجراءات التى لا تخص التعريفات، وأدت الجولة الأخيرة من ١٩٨٦م إلى ١٩٩٤م إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية. ولم تنته المفاوضات عند هذا الحد، بل استمرت بعض المفاوضات بعد نهاية جولة أوروجواى، فى شباط (فبراير) ١٩٩٧م تم الوصول إلى اتفاقية بشأن خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية مع موافقة تسع وستين حكومة على إجراءات تحريرية واسعة المدى تعدت تلك التى تم الاتفاق عليها فى جولة أوروجواى .(WTO,2003)

فى العام نفسه أتمت أربعون حكومة بنجاح مفاوضات خاصة بالتجارة دون تعرفات جمركية خاصة بمنتجات تكنولوجيا المعلومات، كما أتم سبعون من الدول الأعضاء اتفاقاً خاصاً بالخدمات المالية يغطى أكثر من (٩٥٪) من التجارة البنكية والتأمين والأوراق المالية والمعلومات المالية. (اللقماني، ٢٠٠٠م).

وفى إطار هذه المنظمة والمفاوضات التى سبقتها، توسعت العلاقات التجارية الدولية، وتشابكت منظومة الاقتصاد العالمى، نتيجة لإزالة الحواجز الجمركية والجغرافية أمام حركة السلع والخدمات بين الدول، وزيادة تدفق رؤوس الأموال، وتبنى غالبية الدول النامية لبرامج الإصلاح والتكييف الهيكلى، والاعتماد على قوى السوق وتراجع دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، مما دفع بالاقتصاد العالمى نحو العولمة والاندماج.

مهمة منظمة التجارة العالمية:

إن منظمة التجارة العالمية هى المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة بين الأمم، وتهدف المنظمة إلى تقوية الاقتصاد العالمى من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، ورفع مستوى الدخل القومى الحقيقى للدول الأعضاء، وزيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها، وتوسيع وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية، والمساعدة فى حل المنازعات بين الدول والإدارة الآلية للسياسات التجارية، والتعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى (IMF وWB) لتحقيق الانسجام بين السياسات التجارية والمالية والنقدية (الطيب، ١٩٩٩: ٨٤).

يتم اتخاذ القرارات فى منظمة التجارة العالمية بإجماع الدول الأعضاء وتصدق عليها برلمانات الدول الأعضاء، ويتم الاعتراض بشأن الخلافات التجارية عن طريق آلية فض المنازعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، حيث يتم التركيز على تفسير الاتفاقيات والتعهدات وكيفية ضمان التزام السياسات التجارية للدول بهما. وبهذه

الطريقة تتخفض مخاطر أن تمتد الخلافات إلى نزاعات سياسية أو عسكرية. وبخفض الحواجز التجارية فإن نظام منظمة التجارة العالمية يزيل أيضاً الحواجز الأخرى بين الأفراد والدول.

تشمل عضوية منظمة التجارة العالمية حتى سبتمبر ٢٠٠٦م (١٥٠) عضواً يمثلون أكثر من (٩٠٪) من التجارة العالمية، كما أن هناك دولاً تتفاوض بشأن العضوية (٣١) دولة. تمثل الدول العربية فيها (٢٠٪) بما يعادل ست دول هى: الجزائر، اليمن، ليبيا، السودان، لبنان، العراق (WTO، October، 2006). ويتم اتخاذ القرارات عن طريق جميع الأعضاء، وتكون بالإجماع، وتم التصديق على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية عن طريق برلمانات جميع الدول الأعضاء.

وتتحكم المنظمة فى (٨٩٪) من إجمالى التجارة العالمية و (٩٠٪) من حركة رؤوس الأموال المستثمرة و (٩٣٪) من سوق الاتصالات وتقنية المعلومات، كما أنها تسيطر على (٩٧٪) من براءات الاختراعات وحقوق الملكية الفكرية، ويشكل حجم الخدمات المالية والتأمين فى الدول الأعضاء (٩٢٪) من الحجم العالمى، و(٨٨٪) من مشتريات العالم من الطاقة والألمنيوم والحديد والبتروكيماويات (يماني، هاشم، الاقتصادية ١٤٢٦/١١/١١هـ). ولو نظرنا إلى هذه المجموعة من الأطراف المتعاقدة فيما بينها، نجد أنها تستحوذ على النصيب الأكبر من جملة الحركة التجارية العالمية فى العالم، وهذا نتيجة لما تقدمه هذه الدول بين بعضها من مميزات تجارية.

اختصاصات منظمة التجارة العالمية:

إن مفهوم التجارة العالمية هو- ببساطة - إعطاء فرصة لتحرير التجارة، أى تعطى فرصة لمن يملك قدرة معينة للاستفادة منها، مثال ذلك إذا كانت الدولة العضو تملك منتجاً ذا ميزة معينة فإن باقى الدول تعطيها الفرصة بفتح أسواقها لهذه الدولة كى تجنى ثمار هذه الميزة، ومن ثم يتبادل كل منهم مميزات الآخر بفتح الأسواق، وإن الأسواق فى حد ذاتها محكومة بسقوف جمركية ومتطلبات أخرى تضعها كل دولة للنفاذ إلى أسواقها، فالمملكة - على سبيل المثال - لها سقوف جمركية ولها متطلبات أخرى، مثل المواصفات القياسية والتدابير الصحية وغيرها.

يمكن القول- إذن - إن اختصاص منظمة التجارة العالمية هو المساعدة فى سريان وتدفق التجارة بسلاسة وبحرية. وتقوم المنظمة بذلك عن طريق: إدارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة، إيجاد منتدى للمفاوضات المتعلقة بالتجارة، فض المنازعات المتعلقة

بالتجـارة، مراجعة السياسـيات القومية المتعلقة بالتجارة، معاونـة الدول النامية فى المواضيع المتعلقة بالسياسـات التجاريـة من خلال المسـاعدات التكنولوجية وبرامج التدريب، التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

وتعـد الاتفاقيات والقواعد القانونية للتجـارة الدولية عقوداً تكفل للدول الأعضاء حقوقـاً تجاريـة مهمة، كما تلزم الحكومات بأن تحافظ على اسـتمرارية سياسـاتها التجارية فى إطار حدود مقبولة بشـكل يحقـق مصلحة الجميع. غير أن الغرض من تلك الاتفاقيات فى الأسـاس هو مساعدة منتجى السلع والبضائع ومقدمى الخدمات والمصدرين والمسـتوردين علـى إدارة أعمالهم بنجاح؛ مما يقـود إلى تحقيق مصلحة ورفاهية شعوب الدول الأعضاء.

ويرى البعض وجود مخاطر من نشاط واتفاقيات المنظمة خاصة فيما يتعلق بالعولمة المالية أهمها: (زكي، ١٩٩٩: ٨٥)

- مخاطر التعرض لهجمات المضاربة.
- مخاطر هروب الأموال الوطنية.
- مخاطر دخول الأموال القذرة (غسل الأموال).
- إضعاف السيادة الوطنية فى مجال السياسة المالية والنقدية.
- المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية للاستثمارات الأجنبية (خاصة قصيرة الأجل مثل استثمارات الحافظة المالية).

ولكـن يرى المؤيدون أن التجارب أظهرت اسـتفادة الدول التي تحظى بقطاع مالى ومصرفى متحرر ومتطور من الاستثمارات وحققت أداء اقتصادياً أفضل. كما برهنت هـذه التجارب على أن نجاح الإصلاحات الهيكلية الكلية وقدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمـات الخارجية الفجائية ترتبط بدرجة سـلامة القطاع المالـى والبنكى؛ نظراً لأهميته فى رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الكلى المنشود (التقرير الاقتصادى العربى الموحد- سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠: ص ١٦٣).

القرارات فى المنظمة:

تتخذ القرارات فى منظمة التجارة العالمية بإجماع أصوات الدول الأعضاء، ثم يتم إقرارها لاحقاً من خلال برلمانات الدول، وتحول أى خلافات تجارية إلى آلية تسـوية

المنازعات فى المنظمة حيث يتم الاحتكام إلى الاتفاقيات والمعاهدات لضمان أن النظم والسياسات التجارية للدول تتوافق معها. وبهذا الأسلوب تنخفض كثيراً مخاطر تحول المنازعات إلى صراعات سياسية أو عسكرية، وكذلك تؤدى أنظمة منظمة التجارة العالمية إلى تقليل الحواجز بين الأمم والدول بتقليل الحواجز التجارية.

المبحث الثانى - ملامح ومعوقات الانضمام:

بعد مفاوضات شاقة ولمدة اثنى عشر عاماً تمكنت المملكة من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO) التى تضم (١٤٨) دولة وأصبحت المملكة العضو رقم (١٤٩)، ويمثل أعضاء المنظمة أكثر من (٩٥٪) من حجم التجارة الدولية. وللمملكة دور كبير فى التجارة الدولية فالمملكة تحتل المركز التاسع عشر فى الصادرات والتاسع والثلاثين فى الواردات فى التجارة العالمية عام ٢٠٠٤م، وفى مجال الخدمات تحتل المركز السابع والأربعين فى الصادرات والمركز السادس والثلاثين فى الواردات للعام نفسه.

وبنظرة سريعة إلى مكونات الاقتصاد السعودى الثلاثة محل المفاوضات (الصناعة، الزراعة، الخدمات) يتضح أن الاقتصاد السعودى شهد نمواً ملحوظاً خلال السنوات القليلة الماضية، فقد بلغ الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٤م نحو (٩٤٠) مليار ريال بالأسعار الجارية، وبنسبة نمو بلغت (١٦،٨٪) ويعتبر القطاع الصناعى من أهم القطاعات الاقتصادية بالمملكة، وبلغت مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية نحو (٩٥) مليار ريال بنسبة (١٥،٢٪) وباستثمارات إجمالية تصل إلى (٢٦٦) مليار ريال بنهاية العام ٢٠٠٤م. أما القطاع الزراعى فساهم بنحو (٤٪) وبمبلغ (٣٧) مليار ريال من الناتج الإجمالى وباستثمارات تبلغ نحو (٣٠) مليار ريال. وبالنسبة لقطاع الخدمات والذى يشتمل على عدة نشاطات أكثر من (٦٠٠) نشاط (كالمالية، والنقل والتجارة والمقاولات وغيرها) ساهم بنحو٣٥٦ مليار ريال وبنسبة (٣٨٪) من الناتج القومى الإجمالى (مؤسسة النقد العربى السعودى، التقرير السنوى، ١٤٢٦هـ).

ويرى البعض أن المملكة قد تأخرت فى الانضمام واستغرقت المفاوضات وقتاً طويلاً، ويعلل ذلك فى أن التعامل مع ما يُطلب من المملكة كان بطيئاً جداً، إذ تكون جميع الدول قد التزمت بأشياء جديدة واستجدت أشياء كثيرة بحيث ما تم الموافقة عليه لم يعد يصلح الآن، لكنه كان مناسباً قبل سنوات.

كما يرى آخرون أنه يمكن تبرير التأخر فى أمرين الأول من حيث التسلسل الزمنى لمساعى انضمام المملكة للمنظمة، والثانى من حيث اتخاذ القرار فى الدولة. فمن

حيث التسلسل الزمنى لمساعى انضمام المملكة للمنظمة يلاحظ أنه تم أولاً تشكيل اللجنة الوزارية فى عام ١٤٠٤هـ، ودرست اللجنة ملاءمة الانضمام عام ١٤٠٨هـ، ثم صدرت الموافقة على السعى للانضمام عام ١٤١٣هـ، وفى العام نفسه تم تشكيل فريق التفاوض السعودى، وأسندت مهمة الإشراف إلى وزارة التجارة والصناعة بعدما كانت فى وزارة المالية، (قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٠) ١٤١٦/٧/٥هـ)، كما صادف تقدم المملكة بطلب الانضمام فترة تحول من "الجات" إلى منظمة التجارة العالمية، حيث توقفت فى فترة معينة من معالجة الطلبات لانشغال الدول فى جولة الأوروجواى، التى استمرت ثمانى سنوات فكان الوقت محسوباً علينا.

وقد تم تشكيل اللجنة الوزارية مهمتها رعاية عملية الانضمام واتخاذ القرارات الحاسمة ومنح التفويضات التى يحتاج إليها الفريق التفاوضى الذى يرتبط به فرق فنية متعددة يصل إجمالى أعضائها إلى أكثر من (٥٠) متخصصاً فى المجالات محل التفاوض ومن أكثر من (١٥) إدارة حكومية.

ومن الجدير بالذكر أنه عندما انتهت المفاوضات تقريباً تم اعتماد ملف وثائق انضمام المملكة، من قبل مجلس الوزراء بعد مناقشتها فى مجلس الشورى، وصدر المرسوم الملكى فى مدة لم تتعد عشرة أيام وهذا يعتبر خطوة غير مسبوقة، حيث كان هذا الأمر محل إعجاب من عدد من الدول تجاه الإنجاز بهذه السرعة؛ لأن البطء فى اتخاذ القرار كان أحد المعوقات التى كانت تحتاج إلى إصلاح فى المملكة. ومن ثم فإن التأخير لم يكن من المستويات العليا المهتمة باتخاذ واعتماد القرارات على وجه السرعة.

كما أن مهمة التفاوض ليست بالأمر السهل لمناقشة أكثر من (٧٠٠٠) سلعة صناعية وزراعية وكذلك أكثر من (٦٠٠) قطاع خدمى، إضافة إلى عدد من الاتفاقيات التى طلب من المملكة الدخول فيها، وإن كان بعضها اختيارياً؛ فإن بعض الدول مثل الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة أصرت على دخول المملكة فيها. وكان أكثر الأمور إلحاحاً من جانبهم هو موضوع تسعيرة الغاز المحلية رغم معرفتهم بعدم قانونية مطلبهم. كذلك كان التفاوض مع ما يسمى فريق العمل Working Partyويتكون من (٥٢) دولة، إذ يحق لكل دولة عضو (١٤٨ دولة) أن تطلب التفاوض مع المملكة حول سلع أو خدمات معينة وطلبهم إعطاءهم ميزة فى السوق السعودية، ونتيجة للمفاوضات مع هذه الدول تم عقد (٣٨) اتفاقية تتضمن جداول الالتزامات فى مجالى السلع والخدمات (العبيد، ٢٠٠٦م).

أمـا من حيث تسلسـل اتخاذ القرار فى الدولة فلقد أعطـى مجلس الوزراء فريق التفاوض مسـاحة للتفاوض، هذه المساحة توصى بها اللجنة الوزارية التى تم تشكيلها برئاسة وزير الخارجية، وعضوية كل من: وزير البترول والثروة المعدنية، ووزير التجارة والصناعة، ووزير الاقتصاد والتخطيط، ووزير الزراعة، ويرأس الفريق التفاوضى وزير التجـارة والصناعة. كما أن هناك فريقاً فنياً من جميـع الجهات، يتولى هذا الفريق مهمة دراسـة جميع المواضيع ويبحثها مع الدول الأعضاء ثم يرفع توصياته إلى اللجنة الوزارية بالمساحة التى يرغبون فى التحرك فيها.

وبطبيعة الحـال لا تعطى اللجنة الوزارية هذا الفريق الفنى المسـاحة الكاملة فى التحـرك، لكنهـا تعطيه ما هو متاح ثـم يذهب الفريق مرة أخرى، ويفاوض بحسـب المسـاحة التى أعطيت له مـن قبل اللجنة الوزارية، فبعض الأمـور يتم حلها وبعضها الآخر يواجه صعوبات، فيتم تقييم هذه الصعوبات "التى ربما تكون بسـبب تشـددنا أكثر من اللازم"، ثم يقدمونها للجنة الوزارية مرة أخرى للحصول على مسـاحة أكبر، فتدرسـها اللجنة الوزارية وترفع توصياتها إلى مجلس الـوزراء، وهكذا مما أدى إلى طول فترة التفاوض.

وقد صدر منذ بداية المفاوضات حتى نهايتها نحو (٢٦) أمراً سـامياً جميعها يؤكد ضرورة التحرك ضمن الحدود المرسومة للمفاوضات، فإذا ما قسمت على عشر سنوات فسـيكون لدينا ما معدله فى السنة (٢,٦) من الأمر السـامى. وقد اجتمعت اللجنة الوزارية (٢٥) مرة وأجرى الفريق التفاوضى السعودى عدة اجتماعات لدراسة المكاسب والتكاليـف، بلغت (١١٧) اجتماعاً للفريـق التفاوضى، وزيارة (٥٧) دولة والتوقيع على (٣٨) اتفاقية ثنائية. العبيد (٢٠٠٦م).

ويرى الباحث أن عشـر سـنوات مدة معقولة؛ فالأمر ليس كمـا يعتقد البعض أن المملكـة دولة قويـة وهى التى تقرر متى تتعامل مع الـدول الأخرى وتدخل فى الوقت الـذى ترغب فيه إلى المنظمة بشـروطها الخاصة. صحيـح أن هذا الأمر كان ممكناً فى وقت سـابق قبل إنشـاء المنظمة وفى وقت الطفرة. كما أن مهمة التفاوض ليست بالأمر السـهل لمناقشـة أكثر من (٧٠٠٠) سـلعة صناعية وزراعيـة؛ وكذلك أكثر من (٦٠٠) قطاع خدمى كما ذكرنا من قبل. ويكفى للتدليل على ذلك أنه فى الاجتماعات الثلاثة الأولى التى اقتصرت على اسـتعراض ومناقشـة سياسات وأنظمة المملكة فى التجارة والاسـتثمار والاقتصاد تم تقديم أكثر مـن (٢٠) وثيقة تجاوز عدد صفحاتها (٧٠٠٠) صفحة، وأجيب عن العديد من الأسئلة والاستفسارات تجاوزت (٣٤٠٠) سؤال واستفسار. العبيد (٢٠٠٦م: ١٢٢).

كما تطلب الوفاء بمتطلبات الانضمـــام إصدار المملكة (٤٢) نظاماً ولائحة وإجراء منها (١٩) نظاماً ولائحة ذات علاقة باتفاقيات المنظمة الأساسـية، ومن تلك الأنظمة واللوائـح ما يخص الجوانب التجارية ذات العلاقـة بحقوق الملكية الفكرية وتراخيص استيراد وإجراءات الصحة وغيرها.

وبشكل أكثر شفافية يمكن ذكر عدة أسباب لاستغراق مفاوضات الانضمام عشرة أعـوام رغم أن اقتصاد المملكة حر ومفتوح أكثر من معظـم الدول الأعضاء، كما أنها كانت عضواً مراقباً بالمنظمة وقبلها بالجات، وتلك الأسباب هى:

١- بعـض الأجهزة الحكومية لم تكن على علم بإيجابيـات الانضمام، ومنهم من فوت الفرصـة على دخول المملكة بـدون مفاوضات فى بداية عام ١٩٩٥م لو تم التوقيع على اتفاقية مراكش حينئذ.

٢- البيروقراطيـة وطول الإجراءات حيث تطلب الانضمام إلى إعادة إصدار أو تعديل أو إصدار أنظمة جديدة تتلاءم مع متطلبات الانضمام، وتم خلال الأعوام العشرة إصـدار (٤٢) نظاماً جديداً فـى جميع المجالات الاسـتثمارية والتجارية والمالية والاقتصادية، مثـل أنظمة حقوق الملكية الفكرية وتراخيص الاسـتيراد والتدابير الصحية والنباتية والتثمين الجمركى ومراقبة شـركات التأمين التعاونى ومكافحة الإغراق والحماية الوقائية.. إلخ.

٣- كانـت المفاوضـات فى مجال الخدمـات أكثر تعقيداً من المفاوضات على السـلع الصناعية والزراعية، وذلك لتعدد الخدمات وتعدد الجهات المشرفة عليها.

٤- لم يتم الاسـتفادة من البعد السياسـى فـى المفاوضات إلا أخيـراً والمتوج بزيارة خادم الحرمين الشـريفين للولايات المتحدة، كما لم نستفد من استخدام قوة رجال الأعمال فى التنسـيق مع شركائهم فى الدول الأخرى الذين يشكلون عامل ضغط على دولهم، بل إن بعض الدول تتحدث بلسـان رجال الأعمال فيها، وبعض الدول يقوم رجال الأعمال فيها بالدراسات القطاعية اللازمة وتقديم التوصيات للحكومة فى مفاوضاتهم فى منظمة التجارة العالمية.

٥- مطالبـة المملكة الدخول فى اتفاقيات اختيارية مثل اتفاقية المشـتريات الحكومية واتفاقيـة البتروكيماويات (التى كان عدد الدول المنظمة لها ١٢ دولة فقط)، وذلك شرط فى الموافقة على الانضمام للمنظمة.

٦- توزيع الأدوار بين الدول وعدم مسـاندة الـدول الصديقة للمملكة فى مفاوضاتها، وكان حضور هذه الدول لمفاوضات الفريق التفاوضى محدوداً.

وبعد كل هذه الجهود والمفاوضات "العسـيرة"، ما نتائج مفاوضات الانضمام؟ وهو ما يتناوله المبحث الثالث.

المبحث الثالث - نتائج مفاوضات الانضمام:

لقد كانت المفاوضات بين المملكة والمنظمة تتم فى إطار المبادئ الأساسية للمنظمة. ولعل من المناسـب فى البداية أن نلقى نظرة على بعض أهم هذه المبادئ التى تسـاعد على فهـم النتائج المتحققة فى مفاوضات المملكة مع المنظمـة أو المفاوضات الثنائية، وهى: (عبدالحميد، ٢٠٠٣م)

مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وهو يعنى أنه إذا قامت الدولة العضو بمنح ميزة لأى دولة، فعليها أن تعطى الميزة نفسها لجميع الدول الأعضاء بالمنظمة، ويستثنى من ذلك اتفاقيـات مناطـق التجارة الحرة التى تتم بين دولة عضـو وأكثر من دولة عضو، مثل اتفاقيات التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وبعض الدول العربية المسماة Quiz.

الشـفافية، وتعنى الوضوح والإعلان لجميع الأنظمة التجارية للدولة العضو وعدم التمييز فى تطبيقاتها بين الدول الأعضاء.

مبـدأ المعاملـة الوطنيـة، وذلـك بعدم التميز بـين المنتجات المحليـة والمماثلة لها من المسـتوردة. عدم مطالبـة الدولة النامية بالمعاملة بالمثل مـن قبل الدول المتقدمة وإعطائهـا ميزات أكثر، ولذلك كان هناك معارضة قوية من قبل الدول الصناعية على قبول المملكة بوصفها دولة نامية.

اقتصـار الحمايـة على التعرفـة الجمركية فقـط، ووفق مبادئ معينة وعدم اللجوء إلى إجراءات أخرى مثل القيود الكمية أو حظر الاسـتيراد، ماعدا الاسـتثناءات التى تتمتع بها الدولة بموجب أنظمة المنظمة، مثل حظر اسـتيراد المحرمات وما يتنافى مع الأخلاق والعادات والتقاليد.

أمـا عـن حق الدولة الأولى بالرعايـة، فقد أراح هذا المبدأ المملكة كثيراً فى عملية المفاوضـات؛ لأنه لا تأتـى كل دولة لتفاوض المملكة على حـدة، إذ إن ما تحصل عليه الدولـة الواحدة هو الـذى تأخذه الـ (١٤٨) دولة الأعضـاء، إذ إن أكثر الدول النامية تركـت الدول القوية كى تفاوض المملكة، والـذى تحصل عليه هذه الدول نحصل عليه نحن أيضاً فى نهاية المطاف.

أما الشفافية، فإن ما يهم المنظمة بشكل عام تطبيق مبدأ الشفافية والقدرة على الاستقراء، بمعنى أن يكون لدى المملكة أنظمة منشورة ومعروفة وعندما يكتب أى شيء فى النظام يكون واضحاً، مثل سُبل التقاضى وخطواته، فهذا مما يجب أن يكون علنياً وواضحاً لجميع الدول الأعضاء.

وهنا نوضح أن النتائج التى تمت لتأهيل بيئة العمل السعودية والأنظمة التى صدرت أخيراً، تعد أحد أسباب نجاح الانضمام، وقد تطلب ذلك عمل الكثير من الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد السعودى، ولكن خلال السنوات الثلاث الأخيرة عندما بدأت مسيرة هيكلة الاقتصاد السعودى تم إنجاز كثير من الإصلاحات بسرعة جداً لتنفيذ متطلبات الانضمام.

إن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية كان مبنياً على ثلاث وثائق:

أ - الجداول الموحدة للسلع الزراعية والصناعية، وتم إعداد هذه الجداول من خلال اتفاق المملكة مع (٣٨) دولة تمنح التزاماتنا فى هذه الجداول لكل الدول الأعضاء دون تمييز.

ب - جداول موحدة للخدمات.

ج - تقرير فريق العمل الذى يتضمن الأنظمة واللوائح التنفيذية.

ويتم مناقشة كل من تلك الوثائق مع بيان نتائج المفاوضات فيها.

أ- الجداول الموحدة للسلع: وفق الوثيقة النهائية 1DDA/16/UAS/CCA/TW:

هناك (٧٥٥٩) سلعة تشكل إجمالى السلع المتداولة بين المملكة والدول فى المنظمة، وقد وافقت السعودية على تخفيض الجمارك على جزء بسيط من هذه السلع فى الوقت الحالى، وعلى نحو (٨٤٩) سلعة تشكل ما نسبته (١١,٢٥٪) من السلع خلال خمس سنوات، وهناك (٨٨,٧٪) من مجموع السلع لن تتعرض لأى تغييرات، مما يعنى أن الانضمام للمنظمة أدى إلى تغيرات محدودة فى الجمارك، وكذلك بالنسبة لمعظم السلع المحمية، ومنها السلع الزراعية، ومتوسط السقوف الجمركية المتفق عليها أعلى من المطبق حالياً. (العبيد، ٢٠٠٦م: ١٢٥).

وفى الصناعة سيستمر الإقراض وكذلك إعفاء مدخلات الإنتاج الوطنية، واستمرار تسعيرة الغاز وكذلك منح أرض صناعية. ويعنى هذا أن هناك تأثيراً لكنه محدود جداً، وأعتقد أنه توجد نقاط إيجابية أيضاً، مثل موضوع تسعير الغاز، حيث إن ما حصلت عليه المملكة من اتفاق يعتبر شهادة بأن سياسة تسعير الغاز فى المملكة سليمة وهذا فى حد ذاته مكسب كبير.

وتنحصر التزامات المملكة فى مجال السلع الصناعية فى تخفيض تدريجى للتعرفة الجمركية على بعض السلع لفترة تمتد إلى خمس سنوات من تاريخ الانضمام للمنظمة، وإزالة الرسوم الجمركية على الحاسبات الإلكترونية ومنتجات تقنية المعلومات فى مطلع عام ٢٠٠٨م، وإزالة الرسوم الجمركية على المنتجات التى تغطيها اتفاقية المنظمة بشأن الطيران المدنى من وقت الانضمام مباشرة، وكذلك تطبيق اتفاقية المنظمة بشأن تصنيف المنتجات الكيماوية وربطها جمركياً بشكل نهائى مع مطلع عام ٢٠١٠م، بحيث تقوم المملكة بعد الانضمام إلى المنظمة بتطبيق معدلات التعرفة المطبقة فى اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول نظام التعرفات المنسق على المواد الكيماوية، وسيشمل جدول التعرفات الجمركية السعودى على معظم البنود المطبقة فى المنظمة التى تصل إلى نحو (١١٠٠) منتج كيماوى مشمول فى الاتفاقية، وسيجرى تقليص التعرفات على عدد قليل من المنتجات الكيماوية على مرحلتين. وستدخل المعدلات النهائية للتعرفات حيز التنفيذ اعتباراً من أول كانون الثانى (يناير) ٢٠١٠م. (www. wto. org) (www. wto. org).

كما يلاحظ أن المملكة ستطبق أعلى نسبة رسوم على منتجات التبغ والتمر، لكن نحو (١١ ٪) من المنتجات غير الزراعية المستوردة ستكون خالية من الرسوم، فى حين أن أعلى نسبة تعرفة سيظهر أثرها فى المنتجات الخشبية والحديدية والفولاذية.

وبحسب اتفاقية انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية يلاحظ مايلى:

- ستلغى المملكة الإجراءات غير التعريفية التى لا يمكن تبريرها، بموجب قوانين المنظمة، وتشمل إزالة المعوقات غير الجمركية تسهيل استيراد منتجات تقنية المعلومات، وتعهدات بمراجعة رسوم الموانئ لتعكس التكلفة الحقيقية للخدمة، وإزالة رسوم التأشيرات فى نهاية كانون الأول (ديسمبر) من عام ٢٠٠٧م، وإلغاء الحظر الذى تفرضه المملكة على تصدير جميع أنواع الخردة المعدنية، وعدم فرض ضرائب على تصدير منتجات الخردة.
- تلتزم المملكة بشكل تدريجى بإزالة القيود التجارية، إضافة إلى تقيدها بجميع التعريفات المفروضة ضريبياً على جميع المستوردات.
- أبدت المملكة استجابتها للنظر فى قائمة البضائع المستوردة على الأقل مرة واحدة فى السنة، كذلك لن تستمر فى تقديم مساعدات مالية للصادرات المتعلقة بالمنتجات الزراعية.
- ستدرس المملكة تسعيرة الرسوم المتعلقة بالوثائق التجارية المصدقة وجعلها متوافقة مع قوانين منظمة التجارة العالمية خلال سنتين من انضمامها لمنظمة التجارة العالمية.

من حيث السلع المحرمة كان لدى المملكة موقف واضح منها، وكان تساؤل المفاوضين للمنظمة ماذا تعنى محرمة؟ وطلبوا أن يتم المنع من خلال تحديد سقف جمركى يصل إلى ألف فى المائة، لكن المملكة رفضت هذا الأمر بتاتاً، وتم إقناعهم فى النهاية بأنه لا يمكن لأحد أن يبت فى هذا الأمر؛ لأن هذه السلع محرمة شرعاً، وانتهى الأمر بفرض وجهة نظر المملكة فى هذا الشأن. وتعد المملكة أول دولة نالت عضوية المنظمة ووضعت شرط عدم دخول لحم الخنزير والكحول والمواد المحرمة، وهذا الأمر جاء بفضل وقوف الكثير من الدول إلى صف المملكة فى هذا الشأن.

كذلك هناك نحو (٦٥) سلعة شرعية أو سلع أخرى يمنع دخولها لأسباب فنية مثل الإطارات المعاد تصنيعها.

ب- الخدمات: وفق الوثيقة الرسمية 2DDA/16/UAS/CCA/TW:

تُعد الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS "الجاتس" من الاتفاقيات التجارية الأساسية للمنظمة التى يقوم بمهمة الإشراف على تطبيقها مجلس تجارة الخدمات التابع للمنظمة. وتتضمن هذه الاتفاقية تحرير وتطوير التجارة فى جميع المجالات الخدمية التى تدخل فى إطار التجارة الدولية، وتلتزم المملكة، بحكم عضويتها المرتقبة فى منظمة التجارة العالمية، بهذه الاتفاقية التى تغطى (١٢) قطاعاً خدمياً. (داس، ٢٠٠٥م).

وتتكون "الجاتس" من مبادئ عامة، والتزامات أفقية تنطبق على جميع قطاعات الخدمات، وأخرى خاصة بكل قطاع على حدة. وتستمد "الجاتس" قوتها من كونها اتفاقية دولية متعددة الأطراف، ملزمة، وشاملة لجميع الخدمات، ولما تتضمنه من التزامات عامة بتحرير التجارة، الشفافية، والانفتاح الاقتصادى على الدول الأعضاء فى المنظمة. داس (٢٠٠٥م).

والخدمات لها وضع مماثل للسلع، ففيها مبدأان، الأول النفاذ إلى الأسواق وهذا النفاذ يكون بشفافية واستقراء، والثانى مبدأ المعاملة الوطنية، وهذا يعنى أن تتم مساواة مقدم الخدمات الوطنى بالأجنبى، وهنالك استثناءات أيضاً، فالالتزامات فى جداول هذه الخدمات تقبل الإبقاء على الوضع الحالى للأنشطة الخدمية طبقاً للقائمة السلبية للاستثمار. ويمكن عرض أهم نتائج المفاوضات فى أهم قطاعات الخدمات (التوزيع والتأمين والاتصالات والبنوك والسياحة) على النحو التالى:

١- قطاع التوزيع:

تم فتح بعض الأنشطة للاستثمار الأجنبى، ضمن ضوابط وشروط محددة مثل قطاع التوزيع بالجملة والتجزئة، قطاع التأمين التعاونى. وتم السماح بزيادة نسبة رأس المال الأجنبى فى عدد من الأنشطة مثل قطاع التأمين التعاونى من (٤٠٪) إلى (٦٠٪)، و أيضاً قطاع التوزيع بالجملة والتجزئة. وقد وضعت المملكة شروطاً على المستثمر الأجنبى منها السماح بإنشاء منفذ واحد فى كل منطقة لتجارة الجملة والتجزئة وتحديد رأس المال المستثمر بـ ٢٠ مليون ريال لكل منفذ، إضافة إلى تطبيق شرط السعودة، إذ يجب أن يكون هنالك (٧٥٪) من العاملين سعوديون من أول يوم يمارس فيه هذا النشاط.

٢- قطاع التأمين:

وفقاً لنتائج المفاوضات سيتم السماح لشركات التأمين الأجنبية بفتح وإدارة فروع مباشرة فى السعودية، ويسمح بالحضور التجارى لشركات التأمين بتأسيس شركات تأمين ذات رأسمال مشترك بحيث تكون المشاركة الأجنبية مقصورة على (٦٠٪)، وسيتم منح فترة انتقالية تصل إلى ثلاث سنوات لشركة التأمين الأجنبية الموجودة فى السعودية من أجل أن تتحول إما إلى شركة تأمين تعاونية سعودية وإما إلى فرع مباشر لشركة التأمين الأجنبية، وخلال الفترة الانتقالية سيتم السماح لشركة التأمين الأجنبية الموجودة فى السعودية من الاستمرار فى عملياتها الحالية، وكذلك تقديم خدماتها ومنتجاتها الجديدة لعملائها.

٣- قطاع الاتصالات:

تتلخص التزامات المملكة فى قطاع الاتصالات فى السماح للشركات الأجنبية للاتصالات بتقديم خدماتها عبر الحدود، وتبنى تشريعات جديدة حول الوجود التجارى بصورة تدريجية ليتم السماح برفع سقف الملكية الأجنبية لرأس المال إلى (٧٠٪) فى نهاية ٢٠٠٨م، وتشمل هذه الالتزامات كلاً من خدمات الاتصالات الأساسية، والقيمة المضافة إلى خدمات الاتصالات بأى وسيلة من وسائل التكنولوجيا، كما تم الموافقة على تضمين الالتزامات فى ورقة إضافية مرجعية صادرة من منظمة التجارة تشجع المنافسة فى مجال الاتصالات، وإصدار مجموعة تشريعات لمنع شركة الاتصالات من القيام بأية ممارسات احتكارية، كما التزمت المملكة بتطبيق الورقة بشكل شمولى وبحيث تؤسس الورقة مرجعية قانونية لالتزامات المملكة فى قطاع الاتصالات.

٤- قطاع البنوك:

سيتم السماح بالوجود التجارى للبنوك على شكل شركة ذات رأسمال مشترك أو على شكل فرع تابع للبنك العالمى، وبعد انضمام السعودية فإن حصة رأس المال الأجنبية بمشروعها المشترك البنكى سيتم زيادته إلى (٦٠٪)، وبينما يتم تحديد الخدمات المالية فقط عن طريق البنوك التجارية فإن البنوك غير التجارية يمكن أن تقدم خدمات استشارية وإدارة الأصول.

٥- قطاع السياحة والسفر:

يقسم تصنيف الخدمات فى "الجاتس" - كما ذكرنا - إلى (١٢) قطاعاً، وهذا التصنيف يعرف بـ W/120 كما تم فى هذا الإطار تصنيف خدمات السياحة والسفر المرتبطة بها إلى أربعة قطاعات فرعية هى:

- خدمات الفنادق والمطاعم، شاملة خدمات التوريد بالأطعمة.
- خدمات وكالات السفر ومنظمى الرحلات أو مشغلى الخدمات.
- خدمات الإرشاد السياحى.
- خدمات أخرى.

بمراجعة ما قدمته المملكة حتى شوال ١٤٢٦هـ من التزامات فى كل الأنشطة السياحية، سواء المصنفة ضمن القطاع (٩) أو غيره من القطاعات يمكن عرض أهم الالتزامات على النحو التالى:

- لم تقدم المملكة أى التزامات لتحرير بعض القطاعات المرتبطة بالسياحة، وأغلب هذه القطاعات موجود فى القائمة السلبية للهيئة العامة للاستثمار. (الجمعة، ٢٠٠٢م)، مثل: خدمة نقل المسافرين جواً وبراً.
- قدمت المملكة التزامات كاملة بعدم تقييد نفاذ الموردين الأجانب إلى أسواق الخدمات السياحية، وكذلك التزامات بمعاملة الموردين الأجانب معاملة وطنية فى القطاعات السياحية الرئيسية، وهى: الفنادق والمطاعم (باستثناء البارات والنوادى الليلية ونحوها)، ووكلاء السفر، ومشغلو الرحلات السياحية، والمرشدون السياحيين (باستثناء ما يخص الحج والعمرة). وتشمل هذه الالتزامات الأشكال الثلاثة الأولى للتوريد وهى: (التوريد عبر الحدود، الاستهلاك الخارجى، التواجد التجاري). كما قدمت التزامات مماثلة فى قطاعات مرتبطة بالسياحة، مثل خدمة نقل المسافرين بحراً، وبالسكك الحديدية، وخدمة تأجير السفن والسيارات، وخدمات الترويح فى الحدائق والمتنزهات العامة.

- الاستثناء الرئيسي من هذه الالتزامات هو قطاع وكلاء السفر، وقد قيد النفاذ للسوق المحلية عبر الشكل الثالث للتوريد (الوجود التجارى) – وهو يعنى انتقال المورد من بلد المنشأ إلى دولة أخرى، كأن يقوم مثلاً بإنشاء فندق فى المملكة، ويرتبط هذا الشكل بالاستثمار الأجنبى المباشر، وذلك بشرط اختبار الحاجات الاقتصادية الذى يعنى تقييد النفاذ للسوق المحلية بمدى الحاجة إلى دخول مورد خدمة جديد إلى السوق، وفق المعايير التالية: الطاقة الاستيعابية، نسبة السكان إلى وكلاء السفر، والانتشار الجغرافى.
- اتخذت المملكة موقفاً متحفظاً فيما يتعلق بوجود الأشخاص الطبيعيين – وهذا الوجود يتمثل فى الانتقال المؤقت للعاملين من الدول الأعضاء للعمل فى الشركات السياحية ويدخل ضمنهم المديرون والتنفيذيون والمتخصصون – بهدف توفير فرص أفضل لتوظيف المواطنين فى جميع قطاعات الخدمات ومن بينها السياحة؛ حيث لم تلتزم المملكة فيما يتعلق بالشكل الرابع للتوريد والمتعلق بالعمالة (تواجد الأشخاص الطبيعيين) بخلاف ما ورد فى جدول الالتزامات الأفقية. وبمراجعة الالتزامات الأفقية الخاصة بالعمالة يتضح أن المملكة التزمت بالسماح بانتقال المديرين والتنفيذيين والإخصائيين للعمل فى المملكة وفقاً للشروط التالية:
- أن تكون لديهم خبرة ثلاث سنوات فى المجال نفسه.
- ألا تتجاوز نسبتهم (٢٥٪)، بحد أدنى ثلاثة أشخاص لكل مورد خدمة.
- أن تكون مدة الإقامة سنتين قابلة للتجديد.
- ألا يعملوا فى الوظائف المقصورة على المواطنين وهى: التوظيف والاستقدام، الاستقبال، الصرافون، مسؤولو الأمن، المعقبون لدى الجهات الحكومية.

الاستثناءات فى جداول الخدمات:

والاستثناءات التى حصلنا عليها فى جداول الخدمات هى تحديد نسبة العمالة الأجنبية بما لا يزيد على (٢٥٪) من إجمالى العاملين، وتطبيق الضريبة على أرباح المستثمر الأجنبى، والزكاة الشرعية على السعودى.

إضافة إلى تطبيق الأنظمة السعودية واللوائح التنفيذية الصادرة عن الجهات الحكومية المختصة على المستثمر الأجنبى والسعودى دون تمييز، وتطبيق اشتراطات الممارسة والتراخيص الصادرة عن الهيئات السعودية المنظمة لهذه الخدمات، وتحديد

شـــروط الإقامة والزيـــارة والخبرة العالمية ومعايير الشـــهادة للعمالة الأجنبية، كما تم استـــتثناء نشـــاط الحج والعمرة والنقل البرى من جداول هذه الخدمات؛ لأهمية ذلك أمنياً، كذلك لخصوصية الحج والعمرة.

ج- تقرير فريق العمل tropeR ytraP gnikroW ehT **وفق الوثيقة** 1DDA/16/UAS/CCA/TW:

يعـد تقرير فريـق العمل هو عصب وثائـق الانضمام، وهو نتـاج المفاوضات التى دامـت عقداً من الزمان. ويحوى الكثير من المعلومات والبيانات عن الجوانب المختلفة للاقتصاد السـعودى والإجراءات والأنظمـة واللوائح والسياســات. وكذلك يتضمن استفســارات الأعضاء وردود المملكة عليها كما يحتوى تقرير فريق العمل على (٣١٦) فقرة منها (٥٨) فقرة التزام و(٥٩) فقرة استثناء، وتتكون هذه الفقرات من بنود تحدد وضع المملكة الحالى فى جميع القطاعات، وفقرات تحتوى على ما تم الاتفاق عليه مع الدول الأعضاء، وما تم الالتزام به وما تم الحصول عليه من الاستثناءات.

أولاً - الالتزامات:

تعنــى الالتزامات فى هذا التقرير تطبيق اتفاقيات المنظمة متعددة الأطراف تحت مبدأ الالتزام الشــامل الموحد، فلا يمكــن اختيار اتفاقية دون أخرى، وضرورة توضيح خطوات صدور القرارات وتعديلها وإلغائها طبقاً لمبدأ الشــفافية، وإمكانية الاستقراء، وكذلــك تطبيق مبدأ المعاملــة الوطنية وتوفير حق الدولة الأولــى بالرعاية، والالتزام بأحــكام حق المتاجرة وأنظمة الاســتيراد والتصدير، والالتزام بتطبيق قواعد المنشــأ والتدابيــر الحدودية والتثمين الجمركى، وتطبيق السياســات الخاصة بحماية حقوق الملكيــة الفكرية، وإلغاء الحصـص الكمية والدعم المحظور للصادرات وتخفيض الدعم الزراعــى المحلى، وأخيراً إلغــاء الحظر المفروض على تصدير خــردة الحديد وإلغاء التعرفة الجمركية المفروضة على تصديرها.

ثانياً - الاستثناءات:

١- السلع والخدمات:

تتصرف الاســتثناءات فى تقرير فريق العمل التى حصل عليها الفريق التفاوضى إلى تنفيــذ أحكام المنظمة بما لا يتعــارض مع القيم والمبادئ والأمــن والبيئة والصحة طبقاً للمادة (٢٠) من اتفاقية الجات فى قطاع السلع، والمادة (١٤) من اتفاقية الجات فى قطاع

الخدمــات. وتعطى المنظمة الدول هذا الحق، وذلك يعنى أن أى شــيء يتعارض مع قيم الدولة أو مبادئها وأمنها وبيئتها وصحتها يمكن اســتثناؤه ســواء كانت سلعاً أو خدمات. ولكل دولة فى المنظمة ثوابتها المختلفة عن بقية الدول الأخرى. اللقماني (٢٠٠٠م).

كذلك سُــمح للمملكة باســتخدام مبدأ النفاذ التدريجى للأســواق فى زيادة نسبة رأس المال الأجنبى المستثمر، مثلاً الاتصالات (٤٩٪) عند الانضمام و (٥١٪) بعد سنة و (٦٠٪) بعد ثلاث ســنوات وهكذا، وأيضاً إعطاء المملكــة الفرصة للنظر فى جدوى الانضمام لاتفاقية المشتريات الحكومية، واستثناء المملكة من تطبيق اتفاقية الطائرات المدنية، ما عدا الجزء الخاص بالسلع، بالإضافة إلى تطبيق اللوائح الخاصة بالتدابير الصحية والصحة النباتية وإمكانيــة تحديد فترات الصلاحية على المنتجات الغذائية ســريعة التلف، وتطبيق المواصفات والمقاييس المعتمدة فى المملكة على جميع الســلع، والإبقاء على توفير قروض البنوك الصناعية والزراعية التنموية، وتوفير تسعيرة بعض السلع والخدمات طبقاً لمبدأ المعاملة الوطنية، واستثناء الدعم الخاص ببعض الأنشطة الخدمية الممنوحة للمواطنين فقط، إضافة إلى اســتمرار المملكة فى تسعير الغاز بما يغطــى التكاليف وهامش ربح معقول، والإبقاء على إعفاء مدخلات الإنتاج المســتوردة من التعرفة الجمركية، (www.wto.org).

ومن الجديــر بالذكر أن إعطاء الأجانب حق تملك (٦٠٪) من البنوك، تمكين وليس فرضاً، ولا يعنى هذا أن الطريق أصبح مسدوداً أمام السعوديين للاستثمار فى البنوك، بل العكس فإنه يحق للســعوديين أن يدخلوا هذا القطاع بنســبة (١٠٠٪). أما موضوع الخدمات البنكية فى المملكة فإنها تعد أحد ثلاثة قطاعات حققت تقدماً فى الأداء وفى الســعودة (البنوك، المصافى، والبتروكيماويات)، والحقيقة أن هذه القطاعات مفتوحة للاســتثمار الأجنبى منذ فترة ليســت بالقصيرة، وقد جلبت للمملكة تقنيات وأساليب إدارية جيدة، وإذا أثرت المنافسة فى البنوك واحتاجت إلى إدارات متقدمة أو تخصصات استثمارية فإنها سوف توفر متطلباتها سواء كانوا سعوديين أو غير سعوديين.

كذلك يجد المطلع على تقرير فريق العمل أن وثائق انضمام الســعودية إلى منظمة التجارة العالمية للمملكة منحت الحق فى وضع شــروط ومتطلبات معينة فى آلية منح إجازات الاســتيراد على بعض المواد، على الرغم من أن قوانين المنظمة المعنية بتسهيل التجارة، تشــجع على عدم وضع شــروط، ورفع الموجود منها، وأن يكون منح إجازات الاستيراد آلياً. ويتعين على الجهات الحكومية المحددة المعنية بالفسح البت فى طلبات الاستيراد خلال (٣٠) يوماً وإلا اعتبر الطلب نافذاً.

كمـا منحت وثائق انضمام المملكة إلى منظمة التجـارة العالمية حقوقاً للمملكة فى أن تشـترط على المصدِّر الأجنبى تقديم شـهادة إلزامية Mandatory Certification تتضمن معاييـر صنع المُنتج، ومواصفاته، ومقاييس الجودة. ولا يعنى انضمام المملكة إلى منظمة التجارة أنه يحرمها من حق الحصول على شهادة الجودة على مواد أخرى، لكنها تكون اختيارية بالنسبة للمصدِّر طبقاً لما جاءت به اتفاقية منظمة التجارة العالمية "العوائق الفنية على التجارة Technical Barriers to Trade -TBT".

ولـم تمنـح المنظمة هذا الحق للمملكة إلا بعد أن وجـدت أن ما قدمته المملكة من معلومات (الفقـرات من ١٩٠ إلى ٢٠٢ من تقرير فريق العمل المعنى بانضمام المملكة) حول القوانين السعودية المعنية بالمعايير الاختيارية، والمعايير الإلزامية (تتضمن ٢٠٣٣٨ فقرة) فى اللوائح الفنية السـعودية والبرنامج السـعودى لشـهادات الجودة الدولية، والتوجيهات المعدّلة للبرنامج، وخطة العمل السعودية لتنفيذ اتفاقية العوائق الفنية على التجارة، وتوجيهات هيئة المقاييس السعودية (١٨ من تموز (يوليو) ٢٠٠٠م، وتعديلاتها فى ١٩من تموز (يوليو) ٢٠٠٥م) - يتطابق مع قوانين المنظمة. (يماني، هاشم، جريدة الاقتصادية، ١١/١١/١٤٢٦هـ).

وأكّـدت المملكة فى تقرير فريق العمـل أن معاييرها فى المقاييس الإلزامية للجودة تسـتند إلى حماية الصحـة العامة، البيئة، الأمن الوطنى، القوانين الإسـلامية، ومنع الممارسـات المُخادعة، وأن الأطراف المعنية فى الإشـراف على تطبيقات هذه القوانين والأنظمة تضم ممثلين عن اللجان الفنية فى التجارة بينهم فنيون حكوميون متخصصون، وأكاديميون، وممثلون عن قطاعى الصناعة والتجارة.

واشـترطت السـعودية صدور شـهادة الجودة والمواصفات "من قبل هيئة مخوّلة من مؤسسـة رسمية فى بلد المنشأ"، وأن تتضمن الشـهادة "المعلومات المتعلقة بالمادة المسـتورّدة كلها" وأن "تؤكد مطابقتها المعايير الدولية للجـودة التى حددتها الأنظمة الفنيـة فى منظمة التجارة،" وأن يشـار بوضوح لاسـم وعنـوان الجهة التى أصدرت الشـهادة، وأن تؤكد الشـهادة أن المنتج خضع للفحص المخبرى المنتظم، تحت إشراف مؤسسة متخصصة فى بلد المنشأ تكون مسؤولة كلياً عن محتويات الشهادة، وأن تتحمل الشـركة المنتجة المسـؤولية الكاملة عن جميع الأضرار التى تحصل نتيجة لاستخدام هذه المنتجات.

وأنه يمكن للسلطات السعودية أن تأخذ عينات عشوائية من الشحنات المستوردة لدى وصولها إلى موانئ المملكة للتأكد من صدقية الشـهادة، ولن تكون مثل هذه الشهادات

مطلوبة حالما تؤكد المملكة، أكثر من مرّة، قدرة البلد على تقديم شهادات جودة صادقة وحقيقيــة. وأكدت المملكة أنها لا تضع حدوداً جغرافية أو وطنية على تقويم شــهادة الجودة أو المطالبة بها، وأن مطالبتها بهذه الشــهادات لا تقوم على أســس تمييزية بين دولة وأخرى أو جهة وأخرى، أو تمييز على أصل المنتج.

وتسرى شــهادة الجودة على جميع المنتجات والبضائع المصدّرة إلى المملكة العربية الســعودية بينها المنتجات المحلية، باســتثناء الخاضع منها لأنظمة المملكة حول صحة ســلامة الحيوان والنبات. ولن تكون الشــهادات مطلوبة عندما يتم تقديم وثائق تؤكد مطابقة المنتجات مع متطلبات الدين الإســلامى، ولن تفرض المملكة رسوماً على هذه الشهادات.

كمــا أوضحت المملكة أنها ســتنوط بمختبرات القطاع الخــاص، بوصف ذلك آلية بديلة عن المختبرات الحكومية، تقديم شهادات مطابقة الجودة على المواد المستوردة بما يتلاءم مع المعايير الموضوعة فى المملكة، وذلك بعد أن يتم منح هذه المختبرات شــهادة كفايــة لإجراء الفحوصات. وتشــمل قائمة المنتجات التى يكون فيهــا المورِّد الأجنبى مُلزماً بتقديم شهادة إلزامية Mandatory Certification تتضمن معايير صنع المُنتج، ومواصفاته، ومقاييس الجودة (طبقاً لما جاء فى الملحق H من وثائق الانضمام).

٢- الثوابت الدينية:

ومن الاستثناءات المهمة والجديرة بالذكر، أن اتفاقية الانضمام إلى منظمة التجارة العالميــة التى وقعتها المملكة لا يترتب عليها أى تنــازل عن ثوابتها الدينية فى مختلف القضايا والنزاعات التجارية. فالنظام العام فى المملكة هو الشريعة الإسلامية، وطبقاً لما تضمنه نظام الحكم فإن الشــريعة هى التى يجب تطبيقها فى جميع الأحوال. وقد وضــح ذلك فى نص الفقــرة (٦٧) فريق العمل الذى أقرته المنظمة ، وهى تشــير إلى أنه فى حــال تعارض الاتفاقيات الدولية مع الأنظمة فــى المملكة "يتم اتخاذ الإجراء اللازم لمعالجة ذلك، ومثال ذلك تحريم بيع واستيراد الخمور فى المملكة، والأجهزة التى تســتخدم أو يمكن أن تســتخدم لتصنيع الخمور. كما تضمن التقرير أن المادة (٤/٢) مــن الجزء الثانى من المواصفات والمقاييس الســعودية لا تتضمن مواصفات قياســية تعوق انســياب التجارة الدولية إلى المملكة، باســتثناء ما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتأكيداً لهذا المبدأ اشترطت كون اللحوم المستوردة حلالاً، وأن تكتب عبارة "خال من الكحول" على المشروبات.

كما أفصح التقرير نفسه عن أن النفاذ إلى أسواق قطاع التأمين فى المملكة لا بد أن يكون على أساس خدمات التأمين التعاونى، وفقاً لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، فيما يتفق مع الشريعة الإسلامية ولا يتعارض مع أحكامها.

إلى جانب ذلك تضمنت أنظمة حقوق الملكية الفكرية التى تم إعدادها لمتطلبات الانضمام إلى المنظمة نصوصاً صريحة بعدم التزام المملكة بحماية ما يتعارض من تلك الحقوق مع أحكام الشريعة. فنصت المادة (٤) من نظام براءات الاختراع على: "عدم منح الحماية إذا كان الاستغلال التجارى مخالفاً للشريعة الإسلامية"، وكذلك ورد فى نظام العلامات التجارية فى مادته الثانية.

وتأكيداً لذلك استثنت المملكة فى أنظمتها ما يتعلق بالمادة (٢٣) من اتفاقية تربيس التى تعنى بالحماية الإضافية للمؤشرات الجغرافية المتعلقة بالخمور والمشروبات الكحولية وتمت موافقة دول المنظمة جميعاً على ذلك.

٣- حماية حقوق الملكية الفكرية:

فى مجال حماية الحقوق الفكرية (على الحدود) لصالح أصحاب العلامات التجارية، وفى حين أسند إلى وزارة الإعلام حماية حقوق المؤلف، وللوفاء بمتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ صدرت لائحة الإجراءات الحدودية لحماية حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بالعلامات التجارية وحقوق المؤلف التى شارك فى إعدادها، إضافة إلى مصلحة الجمارك، كل من: وزارة التجارة والصناعة، وزارة الثقافة والإعلام، وديوان المظالم. تضمنت هذه اللائحة أحكاماً تفصيلية خاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية على الحدود مثل الإجراءات التى يقوم بها أصحاب الحقوق لمنع دخول السلع التى تنتهك حقوقهم عند الحدود الجمركية كالجهة التى يتقدمون إليها لإصدار أوامر الحجز التحفظى، وهو ديوان المظالم، فيما يتعلق بحقوق أصحاب العلامات التجارية ووزارة الثقافة والإعلام فيما يتعلق بحقوق المؤلف.

تحقق هذه اللائحة، وكذلك الأنظمة الأخرى التى صدرت المتعلقة بحماية الحقوق الفكرية، حماية أفضل لأصحاب الحقوق، إضافة إلى تطبيق مبدأ الشفافية، وقد تم نشر تلك اللائحة فى الجريدة الرسمية ووضعت على موقع مصلحة الجمارك فى الإنترنت باللغتين العربية والإنجليزية (www.customs.gov.sa).

يشجع صدور تلك اللائحة والأنظمة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية الاستثمارات، ومن ذلك الاستثمارات الأجنبية، ونقل التقنية من خلال حماية هذه الحقوق لأصحابها،

ومن شـــأن ذلك أيضاً إيجاد فرص عمل بتحسين البيئة الاستثمارية. (الجهني، جابر، الاقتصادية ١٢/١٠/١٤٢٦هـ).

إن توفير حماية حقوق الملكية الفكرية هو أحد العوامل المساعدة على تحسين مناخ الاســتثمار فى المملكة، حيث تطمئن الشركات على وجود حماية للحقوق الفكرية التى تتضمنها منتجاتهم وخدماتهم؛ لذلك فإن لحماية الحقوق أثرها فى تنظيم الأنشــطة التجارية والصناعية فى المملكة وتشجيع الإبداع والابتكار لمواطنى المملكة.

المبحث الرابع: الفرص والتحديات:

حظـــى انضمام المملكة إلى منظمـــة التجارة العالمية باهتمام كبير على المســـتويين المحلـــى والإقليمى، وصاحب هذا الاهتمام مزيد من الجدل بين المؤيدين بما يرونه من إيجابيات والمعارضون بما يرونه من تحديات.

المؤيدون والإيجابيات:

يرى المؤيـــدون أن انضمام المملكة يأتى بالإيجاب فى مجال الصناعة والاســـتثمار والزراعة، والخدمات والاســـتيراد والتصدير وممارسة حقها فى حماية صناعتها من الممارســـات التجارية الدولية غير العادلـــة، كالإغراق والدعم أو حتى زيادة غير مبررة فى الواردات.

الصناعة الوطنية والاستثمار:

يـــرى المؤيدون أن الصناعـــة الوطنية من أكثر القطاعات التى ستســـتفيد من هذا الانضمـــام؛ لأنهـــا فى الأصل لم تكن صناعة محمية، لذا فإن الصناعة الســـعودية لن تؤثـــر فيها المواجهة مع العالم، إذ تشـــكل الصادرات نحـــو (٦٠) مليار ريال، وقد نمت هذه الصناعة بشكل كبير فى ظل المنافسة، لكن الذى سيخسر من لا يستطيع مواجهة المنافسة؛ لأنه بعد دخول الشركات الأجنبية ستكون هناك منافسة أقوى. وقد التزمت الســـعودية بتخفيض التعرفة الجمركية على جميع الســـلع الصناعية المســـتوردة عند انضمامها وبنســـب متفاوتة، وهذا سيسهل دخول المســـتثمر الأجنبى لإضافة مشاريع جديدة فى البلاد تعود بالنفع فى نهاية المطاف على الاقتصاد السعودى. كما أن نظام حماية حقوق الملكية الفكرية سيعطى للمستثمر الأجنبى الثقة المطلوبة لحماية حقوقه فى السوق السعودية، ويهمه جداً أن تكون ملكيته الفكرية محمية. كذا سيجد المستثمر

بيئة عمل أصلح. أما عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهناك مؤسسات تعانى الآن مشكلة المنافسة، وهذه المؤسسات ستتضاعف معاناتها مع الانضمام، وهنا يأتى دور الغرفة التجارية فى حثها على الاندماج وعمل تكتلات اقتصادية وإيجاد مخرج لها.

الزراعة:

نتيجة لوعى المملكة بأهمية القطاع الزراعى؛ استطاعت خلال مفاوضاتها المضنية التى خاضتها أن تحافظ على مكتسبات هذا القطاع والمحافظة على السلع الحساسة التى لها ثقل كبير فى القطاع الزراعى السعودى، كذلك استطاعت الحصول على فترة سماح للتخفيض التدريجى للتعريفات الجمركية على بعض السلع الزراعية لفترة تمتد إلى خمس سنوات، كما استطاعت الحفاظ على مكتسبات القطاع من الدعم الحكومى للقطاع الزراعى بما يتوافق مع بنود اتفاقية الزراعة فى إطار المنظمة والتى تتيح للدول دعم القطاع الزراعى فى حدود معينة، وأشير هنا إلى أن التزامات السعودية بالنسبة للقطاع الزراعى ستنعكس على هذا القطاع فى الفترة القريبة المقبلة، غير أن بعض التأثيرات ستمتد لعشر سنوات مقبلة؛ مما يعنى أن بعض المنتجات الزراعية ستتأثر أكثر من غيرها، فالمنتجات الزراعية التى تعتمد على الحماية بشكل كبير ستتأثر أكثر من غيرها مما يتطلب وضع خطط إستراتيجية للمرحلة المقبلة للتعامل مع مرحلة انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، أما فيما يختص بالتسهيلات والتغيرات التى ستطرأ على أنظمة المواصفات التى تعالج موضوع الواردات من المنتجات الزراعية واللحوم وغيرها، نجد من المناسب رفع المقاييس السعودية لحماية المستهلك من دخول السلع الأجنبية الرديئة إلى السوق، ورغم أن رفع المواصفات للمنتجات الزراعية سيزيد الأعباء على الصناعات الغذائية والزراعية الوطنية، إلا أننا نرى أن هذا سيكون مفيداً للمستهلك والمصنِّع السعودى على المدى الطويل. العبيد (٢٠٠٦م: ١٣١-١٣٨).

قطاعا البنوك والتأمين:

يعد القطاع المالى السعودى قطاعاً حيوياً ونشطاً استفاد من انفتاحه على المستوى الدولى من خلال مشاركة البنوك الأجنبية الكبرى فى ملكية وإدارة عدد من البنوك السعودية. ولذلك فإن تأثر القطاع المصرفى سوف يكون محدوداً بسبب انفتاح ذلك القطاع السابق للانضمام. ومع حرص الدولة على استمرار نمو وتطور القطاع المصرفى وتقديم الخدمات المتجددة والمبتكرة لعملاء القطاع المصرفى من المستثمرين المحليين والأجانب. أعطت المملكة عدداً من الرخص لبنوك دولية مرموقة لفتح فروع

لها فى المملكة دعماً لذلك التوجه. كما تم تحويل عدد من مؤسسات الصرافة المحلية إلـى بنك مرموق (بنك البلاد) ذى حجم يواكب متطلبات سـوق كبيرة ومنافسـة مثل السوق السعودية. ومما لاشك فيه أنه سوف يكون هناك رخص جديدة تمنح من قبل هيئة السـوق ومؤسسة النقد لشـركات وبنوك استثمارية توفر خدمات مالية متنوعة. ولكن كل ذلك سوف يتم فى إطار المتطلبات الإشرافية السعودية التى تطبقها الجهات الرقابية السعودية على مختلف المؤسسات بصرف النظر عن ملكيتها.

ومع كبر حجم سوق البنوك، من المتوقع عدم تأثر البنوك السعودية كثيراً حتى مع دخول بنوك أجنبية منافسـة لها، ويرى الباحث أن البنوك السـعودية ستتأثر فى جانب إقراض الشركات، وهو الجانب الذى سيحدث فيه منافسة كبيرة بين البنوك، ويرجع التأثر النسبى للبنوك إلى تنوع العمليات التى تقوم بها كخدمات التجزئة والتمويل والإقراض وغيرها من الخدمات البنكية المتنوعة. وعند قراءتنا للالتزامات فى قطاعى البنوك والتأمين نجد أن السعودية قد حررت السوق بشكل كبير وفق ما هو معلن فى الاتفاقية.

أما التأمين فيعتبر سـوقاً حديثاً على السوق السعودية، فعملية الانضمام ستعمل على تنظيم شـركات التأمين وتخلق صناعة جديدة ضمن سوق كبيرة تقدر بالمليارات، إضافة إلى أنه سـيوفر فرصاً وظيفية مع وجود شركات جديدة، كذلك من المتوقع مع هذا الانضمام أن تنتهى مشـكلة التأمين التى كنا نسـمع بها فى السـابق، هذا يرجع إلى العدد الكبير من الشـركات التى سـتدخل هذا السوق، إلى جانب وجود تشريعات ستنظم خدمات شركات التامين وترتقى بها وفى النهاية البقاء للأصلح منها.

وبالإضافة إلى السـماح للبنوك وشـركات التأمين بتأسيس فروع داخل السعودية، نجد أن هذه البنوك وشـركات التأمين تسـتطيع تقديم خدماتهـا عبر الحدود ودون الحاجة إلى تأسـيس فروع داخل السعودية؛ الأمر الذى يضع البنوك وشركات التأمين السعودية أمام تحديات كبيرة.

الإغراق والتحكيم:

فيما يتعلق بالإغراق، سـتوجد قنوات رسمية تستطيع أن تلجأ إليها المملكة كجهات قضائية لتحمى أسـواقها من أى ممارسـات تجارية غير عادلة، فلدى المنظمة أنظمة وقوانـين يخضع لها جميع أعضائهـا، إضافة إلى أن لديها لجاناً للتحكيم، فهذا الأمر يعطى الحق لأى عضو بعد إثباته تضرره من خلال قنوات المنظمة القضائية، أن يضع رسوماً تصل إلى (١٠٠٪) على الواردات التى تسبب له بالضرر.

تسهيل الاستيراد والتصدير:

تشـمل إزالة المعوقات غير الجمركية تسـهيل اسـتيراد منتجات تقنية المعلومات، وتعهـدات بمراجعة رسـوم الموانئ لتعكس الكلفـة الحقيقية للخدمة، وإزالة رسـوم التأشـيرات فى نهاية كانون الثانى (ديسـمبر) من عام ٢٠٠٧م. سيسهم هذا الإجراء فـى انتعاش حركة الموانئ، ويعمل على زيادة التجارة الخارجية السـعودية اسـتيراداً وتصديراً، ويتوقع أن يسـتفيد قطاع التصدير اسـتفادة أكبر؛ نتيجة انخفاض تكاليف الشـحن على الصادرات السعودية، وهذا سيساعد الصادرات السعودية على المنافسة فى الأسواق الخارجية. وتشير الكثير من التوقعات إلى انتعاش سوق الخردة المعدنية فى المسـتقبل القريب، على اعتبار أن إلغاء حظرها مـن أهم متطلبات الانضمام إلى منظمـة التجـارة العالمية والتى تحظر على الدول اسـتخدام القيـود الكمية لتحديد الصادرات أو الواردات.

من أهم مزايا انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، التحسن المتوقع فى مستوى رفاهية المسـتهلك؛ حيث سيؤدى فتح سوق الخدمات السياحية للمنشآت الأجنبية إلى توافر الخدمات كماً وكيفاً بسبب المنافسة الدولية، كما سيتم نقل التقنية وتطويعها مع دخول المنشـآت الأجنبية المتطورة، ما يؤدى إلى زيادة كفاءة وتنافسية قطاع الخدمات السياحية المحلية؛ وهذا بدوره سيعود بالإيجاب على القطاعات الاقتصادية الأخرى.

الجانب العقارى:

إن تأثيـر انضمام المملكة للمنظمة العالمية فى الجانـب العقارى تأثير إيجابى؛ إذ إن من شـأن ذلـك تحفيز العاملين فى هـذا المجال على الإبداع والرفع من مسـتوى هـذا القطاع الحيوى بوجه عـام، وهو قطاع مؤثر فى اقتصاديـات أخرى مثل قطاع الاستثمارات وقطاع مواد البناء وقطاع المقاولات والقطاع الهندسى وقطاع المفروشات وكذلك القطـاع الصناعى، ولأهمية هـذا القطاع عالمياً ومحليـاً ولتأثيره الكبير فى الاقتصـاد الوطنـى فإن من المهم إعـادة النظر فى تنظيمه ورفع كفاءته بشـكل عام، وهناك عدة نقاط ومحاور مهمة يجب الاهتمام بها لتحقيق ذلك، منها:

أولاً - تهيئـة القطاع الخاص والتعريف بالشـروط والأنظمة المعمول بها فى المنظمة والتـى تخص القطاع العقارى، وهذا الأمر يجـب أن تعنى به الغرفة التجارية الصناعية عن طريق عقد الندوات والمحاضرات التعريفية.

ثانياً - تحقيق مطالبة العقاريين بإنشـاء هيئة عليا للعقار تعنى بجميع جوانب العقار التشـريعية والتنظيمية والرقابية والتنفيذية؛ لتوحيـد المرجعية لهذا القطاع وتسـهيل الإجـراءات الخاصة به بشـكل عام، ويمكن فى هـذا الجانب ضم الإدارات المعنيـة بالعقار فى الـوزارات المعنية فى هذه الهيئة حيث يمكن ضم وكالة الأراضى والممتلكات وإدارة السـجل العقارى فى وزارة الشـؤون البلدية والقروية، وكذلـك كتابة العدل فى وزارة العدل وغيرهـا من الإدارات المعنية بالعقـار. ومن المهم تفعيل السـجل العقارى والتسـجيل العينى للعقار وتبنى أسلوب تقنى حديث فى هذا الجانب.

ثالثـاً - سـرعة إصدار وتحديث بعـض الأنظمة المهمة، مثل: نظـام الرهن العقارى المرتبط بالتمويل العقارى، والذى يعتبر عصب القطاع العقارى. وكذلك تطبيق نظام السجل العقارى والتسـجيل العينى للعقار لأهميتهما فى حفظ الحقوق وإلغاء التدخلات وضبط الملكيات والتى من شـأنها رفع الثقة لدى المسـتثمر فـى القطاع. كذلك من المهم وضع آلية واضحـة وعملية لحفظ كامل حقوق المسـتثمر والمستفيد على حد سـواء، ولا يقل أهمية عن هذه الأنظمة تحديث وتسهيل الأنظمة الخاصة بالبناء وإصدار التصاريح للمبانى بأنواعها.

رابعـاً - التخطيط السـليم لإنشاء كيانات عقارية كبيرة قادرة على المنافسة العالمية فى هذا المجال. ومن المفيد لهذه الكيانات الاندماج والمشـاركة مع شركات عالمية متخصصة للاستفادة من تجاربهم وخبراتهم فى هذا القطاع، وهو يُعدُّ جذاباً جداً للشركات الأجنبية من ناحية جدواه الاستثمارية.

المعارضون والتحديات:

يـرى المعارضون أن أهم تكاليـف الانضمام تتركز فى إعطاء الشـركاء التجاريين فرصة أكبر للنفاذ إلى السـوق السـعودية، تحت شـروط أكثر تيسيراً مما مضى فى مجال الصادرات السـلعية وبعض القطاعـات الخدمية، مثل التأمين والتوزيع ونحوها مـن القطاعات الخدميـة؛ ولذا يتوقع المعارضـون تأثر بعض الجوانـب الاقتصادية سـلبياً كالقطاعات الغذائية، فأما تجارة التجزئة فمـن الأهمية الاطلاع الكامل على البرتوكـولات الموقعة التى تختص بتجارة التجزئة، والعمل على بحثها بشـكل جيد من قبـل تجار التجزئة وتطبيقها على الوضع القائم لدى المملكة، إلى جانب دراسـة مدى تأثيرها فى سوق تجارة التجزئة.

كما أن هناك تحدياً كبيراً سيواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى السعودية، لاسيما عند كثرة الاستثمارات الأجنبية فى البلاد، لذا فإن التحدى الأكبر سيواجه صغار المنتجين عندما تزاح منتجاتهم من أماكن عرضها لتحل محلها منتجات الشركات الأقوى بعدما تنفتح أمامها الحدود، ويجدون أنفسهم فى صراع لمحاولة تصريفها ولو بأقل من تكلفة إنتاجها!! ولذلك فإن على هؤلاء المنتجين التركيز بشكل أكبر على المنتجات النهائية أو المنحدرة من الصناعات الأساسية التى ستكون هى مستقبل الصناعة السعودية فى ظل هذا الانضمام ومراجعة حساباتهم وإعادة تنظيم كياناتهم، ومحاولة الاندماج مع غيرهم فى سبيل إيجاد كيانات أقوى تستطيع المنافسة والبقاء، وفضلاً عن ذلك ينبغى عليهم الاهتمام بإعادة تشكيل الهياكل التنظيمية لمنشآتهم، وإزالة ما بها من ترهلات، وتطوير مهارات كوادرهم البشرية بالتدريب والتأهيل النفسى لمواجهة التغيرات التى قد لا تكون متوقعة. وقبل ذلك، من المهم مراجعة تكاليف الإنتاج والمصروفات الإدارية بهدف ترشيدها، والحد من الهدر فيها؛ لما لذلك من تأثير مباشر فى الأرباح، كذلك فإن انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية سيؤدى إلى وجود منافسة مع الشركات الأجنبية: الأمر الذى سيوجد تحديات كبيرة أمام الصناعات السعودية؛ مما يتطلب من القطاع الخاص دراسة التزامات المملكة تجاه المنظمة بدقة، والاطلاع على اتفاقيات المنظمة لمعرفة الحقوق والواجبات تجاه هذه الاتفاقيات لتعظيم الاستفادة من الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، ويرى الباحث أنه يجب على الغرف التجارية العمل بجد من خلال وسائل الإعلام المختلفة لتوضيح الاتفاقية والشروط التى تتضمنها عملية الدخول إلى منظمة التجارة العالمية، والتوعية لجميع القطاعات التجارية والصناعية المختلفة.

إن تزايد نفوذ موردى الخدمات الأجانب فى سوق الخدمات السياحية المحلية؛ نظراً لامتلاكهم كفاءة أعلى فى توريد الخدمات السياحية مقارنة بالموردين المحليين فى هذه المرحلة – قد يؤدى فى بعض الحالات إلى سيطرة أجنبية على بعض القطاعات السياحية والمرتبطة بها. ولكن بسبب انفتاح سوق الخدمات السياحية الوطنية لكثير من المنشآت الأجنبية فى الوقت الحالى، فإن الآثار السلبية للانضمام قد تكون أقل من المتوقع، فى حين أن فتح الأسواق الأجنبية للمنشآت السياحية الوطنية قد لا يفيد كثيراً منشآت الخدمات المحلية بسبب المنافسة الأجنبية القوية فى الأسواق الخارجية وبسبب عدم توافر الخبرات والإمكانات اللازمة للمنافسة عالمياً.

الخلاصة:

مع انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية أصبح توضيح ظروف التفاوض والنتائج والتحديات والفرص المترتبة جراء الانضمام ضرورةً ملحة لتنوير المواطن مستهلكاً أو مستثمراً، وكذلك للقطاع الخاص بشكل عام. إن انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية ليس فقط إنجازاً كبيراً للمملكة، ولكن قبل ذلك هو شهادة اعتراف عالمية بسلامة وملاءمة أساسيات الاقتصاد والأنظمة التجارية. وقد أوضح المقال أسباب استغراق المملكة عشر سنوات فى المفاوضات، ونتائج تلك المفاوضات فى المجالات الصناعية والخدمية والزراعية، والسلع المستثناة ووجهة نظر المؤيدين (الإيجابيات والفرص) والمعارضين (التحديات) من جراء الانضمام.

تتلخص نتائج المفاوضات فى وثيقة تسمى تقرير فريق العمل الذى تطرق إلى موضوعات متعددة تتعلق بالسياسات الاقتصادية والتجارية والنفاذ إلى الأسواق والشفافية. كما تضمن تقرير فريق العمل حصر المؤسسات المالية المتخصصة وتوضيح أهدافها التنموية. أما عن الأنظمة فيجب ألا تتعارض مع المبادىء الأساسية للشريعة. وقد حصلت المملكة على استثناءات عدد من السلع لكى تخضع لنظام التسعير بغرض ضمان استقرارها وأهميتها فى سد احتياجات أفراد المجتمع. استطاعت المملكة أن تحصل على استثناء للسلع الممنوع استيرادها وعددها (٨٣) سلعة وأهمها مشتقات الخنزير والكحول والإطارات المستخدمة وفى مجال الالتزامات نتائج مفاوضات المملكة بشأن السلع سوف ينتج عنها فى الأخير بعد خمس سنوات تخفيض التعرفة الجمركية لنسبة أقل من التعرفة المطبقة لعدد (٨٤٩) سلعة تشكل (١١,٨٪)، وتظل نسبة (٨٨,٢٪) من السلع عند مستويات التعرفة الجمركية المطبقة.

أما قطاع الخدمات، فتم حجب الأنشطة التى تتعارض مع القيم والمبادئ والأمن والصحة والبيئة إضافة لحجب الأنشطة ذات العلاقة بالحج والعمرة. كما تم تحديد نسبة العمالة الأجنبية بما لا يزيد على (٢٥٪) من إجمالى العاملين. وجميع الأنشطة يطبَّق بشأنها الأنظمة واللوائح السعودية. كما تم فتح قطاع التوزيع ولكن بشروط هى تحديد منافذ التوزيع بالجملة والتجزئة بما لا يزيد على مركز واحد فى كل منطقة وألا يقل استثمار رأس المال الأجنبى عن (٢٠) مليون ريال فى كل مركز والالتزام بتدريب (١٥) من المواطنين السعوديين سنوياً. وأن يمارس التأمين حسب نظام التأمين التعاونى فقط وحسب النظام فى المملكة.

وأهــم القطاعـــات التى تم فتحها هى: القانونية - ولكـــن المرافعة تكون من خلال محامين ســـعوديين فـــى المحاكم - والمحاســـبة، والكمبيوتر، والبحوث، الاستشـــارات الإدارية، والصيانة، والشحن، والمستشفيات، والفنادق، مكاتب السفر والسياحة، والنقل البحرى. وقد قيدت معظم هذه الأنشـــطة بنســـبة مشـــاركة أجنبية لا تتعدى (٧٥٪). والبنوك بنسبة (٦٠٪) والاتصالات بنسبة (٥١٪) ترتفع بعد سنوات إلى (٧٠٪).

وقد أوضح المقال وجهة نظر المؤيدين (الإيجابيات والفرص) والمعارضين (التحديات) من جراء الانضمام. أما عن الفرص والإيجابيات التى يوفرها الانضمام لمنظمة التجارة العالمية فتتمثل فى اســـتقرار نفاذ المنتجات الســـعودية من سلع وخدمات إلى الأسواق العالمية، وتمثل خطوة مهمة فى زيادة التبادل التجارى وتحســـين البيئة الاســـتثمارية، وتتيح فرصـــة الانضمام تمتع المملكـــة بثمار نتائج الجولات الســـابقة من المفاوضات التجاريـــة العالمية التى لم تشـــارك فيها، وتمكنها من عدم تعـــرض صادراتها للتمييز، واكتسابها حقوق الدفاع عن مصالحها فى إطار فض المنازعات متعددة الأطراف. كما أن من شـــأن عضويتها فى المنظمة أن تدعم جهودها الرامية إلى اجتذاب الاســـتثمار المحلـــى والأجنبى الضروريـــين لتنويع قاعدتها الإنتاجية، وســـوف تتمتع المملكة بكافة مزايا الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية المتاحة للدول الأعضاء الآن فى المنظمة (١٥٠ دولـــة) وفتح أســـواقها للصادرات الســـعودية. كما أن الانضمـــام يمثل خطوة إستراتيجية للاندماج فى الاقتصاد العالمى والمشاركة فى المفاوضات التجارية الشاملة وصياغة الاتفاقيات الجديدة والدفاع عن مصالحها الحيوية والاستفادة من الامتيازات والحقوق التى تتيحها المنظمة لأعضائها.

أمـــا التحديات فهى كثيرة. تقع معظم التحديـــات - فى رأى الباحث - على عاتق الأجهـــزة التنفيذية، تتمثل فى أهمية عنصر الشـــفافية والوضـــوح فى تنفيذ الأنظمة والإجراءات وتحديد إنجازها فـــى فترة محددة وصعوبة التعطيل؛ لأن مجال المقاضاة مفتوح. والتحدى الآخر هو زيادة حدة المنافســـة على المنتج المحلى من ســـلع وخدمات تدفع مســـائل جديدة للبحـــث مثل جدوى الاندماجات أو إعادة أولويات المنشـــآت، إذ تبرز أهمية عنصر الإنتاجية واســـتخدام التقنية لزيادة القدرة التنافســـية والمحافظة على حصصها فى الأســـواق، وهذا يعتبر فى البدايـــة تحدياً ولكن النجاح فى التعامل معها يمكن أن يحول هذا التحدى إلى ميزة فى المستقبل. بالإضافة إلى أن فتح قطاع التوزيـــع يتطلب العمل على تحســـين خدمات التوزيع للاســـتمرار على المحافظة على حصة الســـوق والبديل هو الخروج من الســـوق. وهذا التحدى ينسحب على قطاعات الاتصالات والبنوك والتأمين ومعظم قطاع الخدمات.

وعلـى المملكة العمل على تنفيذ الأنظمة واللوائــح التنفيذية ذات العلاقة باتفاقية المنظمة الأساســية والتى استكملت المملكة إقرارها، وهى اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية، وأنظمة العلامات والأدلة، والبيانات والأسماء التجارية، ونظام حقوق المؤلف وبراءة الاختراع، والمنافسة غير المشــروعة، وتراخيص الاستيراد، والتدابير الصحية، والعوائــق الفنية أمام التجارة، والتثمين الجمركى. وهذا التحدى يصبح مشــكلة فى حالة تراخى جهود التنفيذ. ولكن يتحول إلى ميزة إذا تم التنفيذ بحزم؛ فإنه مع تطبيق هذه الأنظمة ســوف تصبح البيئة الاســتثمارية أكثر جاذبية والإجراءات أكثر شفافية والحقــوق تتمتع بالحماية المطلوبة، مما يشــجع على زيادة الاســتثمار وجعل المملكة موطناً ملائماً لتنمية الأفكار والإبداعات والاختراعات العلمية والتجارية.

كما أن قضايا جودة التدريب ومخرجات التعليم هى مســائل أكثر إلحاحاً من فترة مــا قبل الانضمام والتعامل معها بجدية. ويقع على الغرف التجارية مســؤولية توعية أصحاب المنشــآت ومتابعة سير شــفافية الإجراءات والأنظمة التى تخصه. والتعامل مــع قضايا قد تبدو جديــدة وهى الإنتاجيــة والتدريب وإيجاد مراكــز جديدة تعنى بتعزيز المنافسة والاســتغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية وتعزيز الكفاءة الإنتاجية وتنمية الصادرات. وتوفير مزيد من المعلومات عن الأسواق الخارجية.

المراجع

المراجع العربية:

١- التقرير الاقتصادى العربى الموحد - سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠م.

٢- الجمعـــة خالد، (٢٠٠٢م)، التعليق علـى نظام الاسـتثمار الأجنبى الجديد فـى المملكة العربية السعودية، التعاون، العدد الخامس والخامسون، ربيع الآخر.

٣- الجهنى خليل بن جابر، جريدة الاقتصادية، ١٤٢٦/١٠/١٢هـ، السعودية.

٤- داس، بهاجيرات لال، (٢٠٠٥م)، "اتفاقيات منظمة التجارة العالمية: "المثالب والاختلالات والتغييرات اللازمة. تعريب، عبدالسلام، رضا، عبدالخالق، سيد أحمد دار المريخ للنشر، ٢٠٠٥م.

٥- رمزى زكى، "العولمة المالية: الاقتصاد السياسـى للرأسـمال المالى الدولى. دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

٦- عبد المنعم محمد الطيب الاقتصاديات العربية والعولمة والبدائل المطروحة، ورقة عمل مقدمة فى المائدة المستديرة للأساتذة العرب، ليبيا، ١٩٩٩م.

٧- عبدالحميد، عبدالمطلب (٢٠٠٣م)، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية: (من أوروجواى لسياتل وحتى الدوحة)، الدار الجامعية، الإسكندرية.

٨- العبيـــد، عبد الله (١٤٢٧هـ) القطاع الزراعى فى ظـل انضمام المملكة لمنظمة التجـارة العالمية. وزارة الزراعة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٩- قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٠) ١٤١٦/٧/٥هـ.

١٠- اللقماني، سـمير (٢٠٠٠م). منظمة التجارة العالمية: آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، دار الحامد.

١١- مؤسسة النقد العربى السعودى، التقرير السنوى، ١٤٢٦هـ.

١٢- يماني، هاشم، جريدة الاقتصادية، ١٤٢٦/١١/١١هـ.

المراجع الأجنبية:

1- World Trade Organization, ,(2003) (WTO) 10 benefits of WTO trading system,Geneva.

2- HYPERLINK "http://www.customs.gov.sa" www.customs.gov.sa.

3- HYPERLINK "http://www.imf.org" www.imf.org.

4- HYPERLINK "http://www.worldbank.org" www.worldbank.org.

5- HYPERLINK "http://www.wto.org" www.wto.org.

6- World Trade Organization, (2006), (WTO) Understanding WTO ,October 2006.

واقع القطاع الزراعى السعودى فى ظل انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية: الاستثناءات والالتزامات والتحديات والفرص

الدكتور عبدالله بن عبدالله العبيد
وكيل وزارة الزراعة لشؤون الأبحاث والتنمية الزراعية
وعضو فريق التفاوض السعودى

● دورية الإدارة العامة
● المجلد السابع والأربعون
● العدد الأول
● محرم ١٤٢٨هـ
● يناير ٢٠٠٧م

واقع القطاع الزراعي السعودي في ظل انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية: الاستثناءات والالتزامات والتحديات والفرص

د. عبدالله بن عبدالله العبيد ❖

ملخص:

تعتبر منظمة التجارة العالمية The World Trade Organization (WTO) من أكبر المنظمات المؤثرة في الساحة الدولية. وقد خاضت المملكة مفاوضات شاقة حتى تمكنت من إنهاء جميع المفاوضات وتحقيق متطلبات الانضمام. ولقد كانت الزراعة أحد المحاور المهمة في جميع مراحل المفاوضات للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ويهدف هذا البحث إلى تقييم النتائج النهائية للمفاوضات الزراعية متضمنًا تلك الالتزامات والاستثناءات. ولتحقيق هدف البحث تم إعطاء خلفية مبسطة ومختصرة عن واقع الزراعة خلال فترة اتفاقية «الجات» في ظل منظمة التجارة العالمية. هذا بالإضافة إلى وضع القطاع الزراعي في الاقتصاد السعودي والوضع النهائي للمفاوضات والاستثناءات والالتزامات في هذا القطاع. وفي الختام تم التطرق إلى مستقبل القطاع الزراعي في المملكة من حيث التحديات التي تواجهه والفرص المتاحة له في ظل الانضمام الرسمي إلى منظمة التجارة العالمية ومتطلبات القطاع الزراعي في المرحلة القادمة، ودور كل من القطاع الخاص والقطاع العام في ظل هذا الانضمام.

تُعد منظمة التجارة العالمية The World Trade Organization (WTO) من أكبر المنظمات المؤثرة في الساحة الدولية. كيف لا وقد أصبحت بأعضائها (١٥٠) دولة تسيطر على نحو (٩٠٪) من حجم التجارة الدولية، كما أنها تشمل بأحكامها والتزاماتها جميع أسواق السلع ومعظم أسواق الخدمات وتحوي جهازاً فعالاً لفض المنازعات التجارية بين أعضائها. ولقد كان من المستغرب جداً ومن غير المناسب أن تكون دولة كالمملكة العربية السعودية باقتصادها الكبير وتجارتها الواسعة – وهي تحتل المرتبة (١٣) بين مصدرّي دول العالم، والرقم (٢٦) ضمن أكبر مستوردي دول العالم – خارج أسوار هذه المنظمة الفعّالة. لقد تقدمت المملكة للمشاركة في اتفاقية الجات GATT (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة) منذ عام ١٩٨٥م (قبل بداية الجولة الثامنة من مفاوضات الجات) ولكن باعتبارها دولة «مراقبة»، ولم يتم تقديم الطلب الرسمي للمشاركة في اتفاقية الجات إلاّ في عام ١٩٩٣م. وبعد إنشاء منظمة التجارة العالمية لتبدأ أعمالها في ١٩٩٥/١/١م تم تحويل الطلب للانضمام إلى هذه المنظمة الجديدة مع نهاية عام ١٩٩٥م. ومنذ ذلك التاريخ خاضت المملكة مفاوضات شاقة على المستوى الثنائي Bilateral، وعديد الأطراف Blurilateral، ومتعدد الأطراف Multilateral حتى

❖ وكيل وزارة الزراعة لشؤون الأبحاث والتنمية الزراعية، وعضو فريق التفاوض السعودي.

تمكنـت المملكة – بحمد الله – من إنهاء جميـع المفاوضات وتحقيق متطلبات الانضمام قبيل المؤتمر الوزارى الســادس للمنظمة (هونغ كونــغ ١٣-٢٠٠٥/١٢/١٨م). هذا ولقد كانت الزراعة أحد المحاور المهمة فى جميع مراحل المفاوضات. وقبل الحديث عن النتائج النهائية للمفاوضات الزراعية، متضمناً تلك الالتزامات والاســتثناءات، أجد من المناسب جداً إعطاء خلفية مبســطة ومختصرة عن واقع الزراعة من حيث المفاوضات والممارسة خلال فترة اتفاقيــة «الجات» ومنظمة التجارة العالمية. هذا بالإضافة إلى وضع القطاع الزراعى فى الاقتصاد السعودى حيث تم الاستفادة من هذه الخلفية فى إدارة المفاوضات الزراعيــة التــى تحظى غالبًا بتعامل خــاص نظراً لأهميتها وحساســيتها. وفى الختام تم التطــرق إلى مســتقبل القطاع الزراعى فى المملكة من حيــث التحديات التى تواجهه والفــرص المتاحة فيــه فى ظل المتغيرات الجديدة التى فى مقدمتها الانضمام الرســمى لمنظمة التجارة العالمية.

أولاً- الزراعة فى اتفاقية «الجات»:

أ- النشأة والأهداف:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار وأوضاع اقتصادية ســيئة كان هناك حرص شديد من قبل الدول التى تأثرت بهذه الحرب، وخاصة الدول الصناعية – علــى تخطى هذه الأزمة وتصحيح الأوضاع وإعادتهــا إلى حالتها الطبيعية لضمان استمرار نموها الاقتصادى وبسط هيمنتها على الاقتصاد العالمى وفى ظل هذا التوجه تم إنشــاء كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشــاء والتعمير عام ١٩٤٥م باعتبارهما مؤسستين عالميتين تابعتين للأمم المتحدة.. حيث يقوم الأول بإرساء قواعد النظــام المالى والنقدى ومعالجة عجز موازيــن المدفوعات ويقوم الثانى بمهام التمويل التنموى وإعادة الإعمار، وكذلك توفير الإقراض طويل الأجل المخصص لمشاريع البنية الأســاسـية والتنمية فى الــدول النامية. ونظراً لأهمية الجانــب التجارى فى النظام الاقتصــادى الجديد آنذاك فقد فكر قرابة (٥٠) دولة فى إنشــاء منظمة دولية ثالثة ضمن مؤسســات برتــن وودز (Bretton Woods) تابعة للأمم المتحدة تعنى بالجوانب التجارية تســمى منظمة التجارة الدولية International Trade Organization ITO وكان يراد لهذه المنظمة أن تكون طموحة لتتجاوز تنظيم التجارة الدولية ولتشمل الأنظمة الخاصة بالعمل واتفاقيات السلع والاستثمار الدولى والخدمات. وقبل الاتفاق النهائى لإنشــاء هذه المنظمة اتفق بعض الأعضاء (٢٣ دولة / أمريكا – بريطانيا – فرنســا – هولنــدا – كندا – أســتراليا – نيوزلندا – بلجيكا – لوكســمبورج – جنوب أفريقيا –

الصين - تشيلى - بورما - سيريلانكا - تشيكوسلوفاكيا - كوبا - البرازيل - النرويج - الهند - باكستان - لبنان - سوريا - روديسيا) فى عام ١٩٤٧م على تحرير التجارة وتخفيض الرسوم الجمركية، وبهذا نشأت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات The General Agreement on Tariffs and Trade (GATT، وقد شكلت هذه المنظمات الثلاث إدارة النظام الاقتصادى الجديد، بحيث تولت كل من هذه المنظمات الثلاث مسؤولية إدارة النظام النقدى والمالى والتجارى فى العالم. و«الجات» لم تكن منظمة لها أعضاء ثابتون، وإنما أطراف متعاقدة Contracting Parties، وكان من أهدافها توسيع نطاق التجارة الدولية من خلال إزالة القيود الكمية والقيود غير الجمركية الأخرى وإجراء تخفيضات مرحلية على الرسوم الجمركية.

ب- مهام ومسؤوليات اتفاقية الجات:

مقارنة بمنظمة التجارة العالمية (WTO) كانت اتفاقية «الجات» ذات مهام ومسؤوليات محدودة، حيث ركزت على مجال النفاذ للأسواق من حيث الرسوم الجمركية على السلع الصناعية والزراعية كافة، ولذا لم تشمل التجارة الخدمات وتجارة المنسوجات والملابس، ولم تشمل كذلك الجوانب التجارية من حقوق الملكية الفكرية، ولم يكن لديها جهاز فعّال لفض المنازعات التجارية بين الدول المشاركة فيها.

ومن عيوب اتفاقية الجات أنها متحيزة لصالح الدول الصناعية، حيث وصفت بأنها نادى الأغنياء حيث ركزت على السلع الصناعية وتعمدت إغفال السلع الزراعية. لقد كانت الدول المتقدمة (الصناعية) تتحاشى التفاوض فى السلع الزراعية لأنها كانت تعاملها معاملة خاصة، وكانت تخصها بالدعم الكبير والرعاية والحماية المستمرة، وفى نهاية جولة الأورغواى تم صياغة اتفاقية خاصة بالزراعة بعد جدل كبير ومناقشات مكثفة أدت إلى تأخير إنهاء جولة الأورغواى وميلاد منظمة التجارة العالمية ثلاث سنوات كاملة؛ إذ كان من المفترض إنهاء جولة الأورغواى عام ١٩٩٠م، وليس عام ١٩٩٣م، وقد تم تحقيق هذه الاتفاقية بعد أن تم الوصول إلى حلول توافقية ترضى اللاعبين الكبار - أى: كلاً من دول الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة الأمريكية - من خلال تلبية مطالبهم بدعم القطاع الزراعى وفق إجراءات الصندوق الأزرق Blue Box Measures (تقديم مدفوعات تعويضية للمزارعين للحد من الإنتاج) (Goode 1998)، وكذلك منح مزيد من المرونات لدعم الصادرات من خلال اختيار سنوات أساس التخفيض التى تخدمهما بشكل أكبر (متوسط الفترة ١٩٨٦م-١٩٩٠م) كما تم إرضاء اليابان من خلال السماح لها بحماية نشاط إنتاج الأرز بشكل كبير وفق إجراءات حمائية مرتفعة.

جـ- ممارسات الدول المشاركة فى الجات:

خلال فترة عمل اتفاقية «الجات» كان هناك انتهاكات مستمرة من جميع أعضائها خاصة الدول المتقدمة؛ لذلك شهدت هذه الاتفاقية ثمانى جولات تفاوضية لتطويرها، وفى كل جولة ينضم أعضاء جدد ويخرج أعضاء آخرون دلالة على عدم وجود القناعة التامـــة من جميع أعضائها بتطبيق التزاماتها، وخـــلال هذه الاتفاقية تم التركيز على السـلع الصناعية، وهذا ما حقق مصالح الدول المتقدمة بشـكل أكبر، حيث تم خلال مسيرة اتفاقية «الجات» تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية من (٤٠٪) - وهو المتوســط الســائد عند قيام الاتفاقية فى عام ١٩٤٧م - إلى أقل من (١٠٪) فى المتوسط مع نهاية الجولة السابعة عام ١٩٧٩م (جولة طوكيو). من جانب آخر شهدت فترة تطبيقها زيادة التكتلات الإقليمية والسياســية على حساب الاتفاقية، كما شهدت هذه الاتفاقية اســتمرار الدول الصناعية فى مخالفة القواعد الرئيسية للاتفاقية مثل زيادة العوائق الفنية، فقد شــكّل ذلك ستاراً يحمى الإنتاج المحلى فى الدول الصناعية أمام الواردات القادمة من الدول النامية.

د- مواقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية:

رغم أن كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية كانت من المؤسســين ومن المؤثرين فى اتفاقية «الجات»، ومن أهم المستفيدين منها، إلا أنها لم تلتزم بالشق الزراعى منها، وكانوا يقدمون دعمًا كبيرًا وحماية مستمرة لقطاعاتهم الزراعية، ورغم أن المنتجات الزراعيــة لم تكن وفــق منطق اتفاقية «الجات» تخضع لأى شــروط خاصة بل كانت من حيث المبدأ كمثيلاتها من المنتجات والســلع الأخرى خاضعة للتحرير وفق ما نصت عليه المادة (١١) من «الجات»، لكن النصوص شىء والتطبيق شىء آخر.. ولذا لم تطبق أحكام الجات على السلع الزراعية ولو بالحد الأدنى، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من أعفى نفسه من أحكام «الجات» الأساسية فى الزراعة، وكان ذلك عام ١٩٥٥م وفق قرار اتخـــذه الكونجرس الأمريكى، وبعد فتره تبعتها الدول الأوربية عندما اعتمدت ما ســمى بالسياسة الزراعية المشتركة The Common Agricultural Policy (CAP) عام ١٩٥٧م (CECOEDECON: 2005)

هـ- ازدياد النزاعات التجارية:

نظــرًا لعدم وجود جهاز فعّال لفض المنازعات التجارية فى اتفاقية «الجات» ونظرًا لاقتصــار تطبيقها على الســلع الصناعيــة دون الزراعية، فقد شــهدت فترة اتفاقية

«الجات» الكثير من النزاعات التجارية بين أطرافها المتعاقدة، وقد كان التناقض الواضح بين مبادئ الاتفاقية ومصالح الدول الصناعية أحد الأسباب الرئيسة لخرق أحكام الاتفاقية، ولعل من أهم الأسباب التى أدت إلى وجود نزاعات تجارية بين الدول التوسع فى استخدام القيود الكمية، وبالذات حصص الاستيراد بدلاً من الرسوم الجمركية، وكذلك مبالغة الدول الصناعية فى قيمة الرسوم المضادة للإغراق وتحويلها فى نهاية المطاف إلى حواجز منيعة أمام السلع القادمة من الدول النامية.. وخلاصة القول إن زيادة النزاعات التجارية بين الدول وتحيز الاتفاقية فيما بعد لتحقيق مصالح الدول الصناعية على حساب الدول النامية، قد ولّد القناعة بأهمية إنشاء منظمة دولية تتجاوز سلبيات هذه الاتفاقية وتكون أكثر قوة وشمولاً (UNCTAD: 1995).

ثانيًا - الزراعة فى «منظمة التجارة العالمية»:

أ- قضايا الزراعة ونشأة المنظمة:

مع نهاية جولة الأورغواى وبالتحديد فى يوم ١٥ / أبريل /١٩٩٤م بمدينة مراكش بالمغرب أعلن وزراء التجارة والاقتصاد والمال الذين يمثلون (١٢٧) دولة، إنشاء منظمة التجارة العالمية حيث وقعوا على المحضر الختامى لجولة الأورغواى لتصبح المنظمة سارية المفعول فى ١٩٩٥/١/١م، وقد احتوى المحضر على (٦٠) اتفاقية ومبدأ ومذكرة تفاهم تقع فى (٢٢,٠٠٠) صفحة (٣٤مجلدًا)، فى حين يقع النص الأساسى للمحضر الختامى فى (٤٢٤) صفحة، وبعد إنشائها أصبحت منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO) الإطار المؤسسى المشترك لحماية المبادئ الأساسية وتعزيز الأهداف التى بُنى عليها النظام التجارى الجديد فيما بين أعضائها وفقاً لأحكام الاتفاقيات والصكوك القانونية الواردة مرفقات لهذا الاتفاق.

هذا ويمكن القول إن منظمة التجارة العالمية أشمل من اتفاقية «الجات»، وهى أكبر تأثيرًا، فقد جاءت لتتعامل مع تجارة السلع فى كل أشكالها وأنواعها، وتجارة الخدمات والجوانب التجارية من حقوق الملكية الفكرية، كما أنها احتوت على جهاز فعّال لفض المنازعات التجارية ومكافحة الإغراق وإجراءات الوقاية منها. كما أنها غطت مجالات حيوية أخرى مثل تجارة السلع الزراعية وتجارة الملابس والمنسوجات والجوانب التجارية للاستثمار. ومنظمة التجارة العالمية منظمة دائمة، وهى مبنية على أسس قانونية، وتضم أعضاء دائمين ملتزمين بأحكامها واتفاقياتها ومبادئها، بعكس اتفاقية «الجات» التى لم يكن لها أعضاء دائمون، وإنما أطراف تعاقدية (Contracting Parties). وتعتبر منظمة التجارة العالمية منظمة مستقلة يحكمها أعضاؤها، وليست إحدى منظمات الأمم المتحدة، ومقرها الرئيسى فى جنيف، وليس لها فروع فى أى مكان آخر.

ب- اتفاقية الزراعة Agreement on Agriculture:

تهــدف اتفاقية الزراعة إلى إنشــاء نظام للتجارة فى المنتجــات الزراعية منصف ومســتند إلى قوى الســوق، كما أن الهدف الطويل الأجل هو التوصل إلى تخفيضات تصاعديــة كبيرة فى الدعم والحماية الزراعيــة تتواصل وفق فترة زمنية متفق عليها؛ مما يسفر عن تصحيح ومنع القيود والتشوهات فى الأسواق الزراعية العالمية. تتكون اتفاقيــة الزراعة من (٢١) مادة فى (١٣) فصلاً وخمســة ملاحــق توضيحية، وتتركز أساساً فى ثلاثة أركان رئيسية Three Pillars هى:

١- النفاذ للأسواق Market Access.

٢- الدعم المحلى للإنتاج الزراعى Domestic Support.

٣- إعانات التصدير Export Subsidies.

وعلــى كل عضو فى المنظمــة تطبيق الالتزامات الخاصة بهــذه المجالات على أن تكون هذه الالتزامات متســاوية فيما بين الدول الأعضاء كافة مع الأخذ بعين الاعتبار المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول الناميــة، وكذلك الاهتمامات غير التجارية للدول Non-Trade Concerns مثــل: الأمن الغذائى، وحماية البيئة، والتنمية الريفية، هذا بالإضافــة إلى منح الدول الأقل نمواً والدول النامية المســتوردة الصافية للغذاء بعض الاستثناءات الخاصة، وذلك لمراعاة الآثار السلبية المتوقعة عليها من تنفيذ الاتفاقية.

فيمــا يتعلق بالنفاذ إلى الأســواق فإن اتفاقية الزراعة تنص على مبدأ الشــفافية Transparency والذى يعنى إلغاء جميع القيود الكمية غير الجمركية (حظر الاستيراد أو تحديد حجمه، تراخيص الاســتيراد التمييزية، حصص الاستيراد، الرسوم المتغيرة على الواردات، تجارة المؤسسات الحكومية وغيرها) إلى رسوم جمركية Tariffication تضمن للســلع الزراعية الحماية نفســها التى كانت تتمتع بها من خلال تطبيق القيود غير الجمركية. ومن هذا المنطلق فإن اتفاقية الزراعة تنص على أن يتم تثبيت الرسوم الجمركية على السلع الزراعية وتخفيضها بنسبة (٣٦٪) بالنسبة للدول المتقدمة خلال ست سنوات بدءاً من العام ١٩٩٥ م وحتى العام ٢٠٠٠م. وبنسبة (٢٤ ٪) بالنسبة للدول النامية خلال عشــر ســنوات بدءاً من العام ١٩٩٥م وحتى العام ٢٠٠٥م. هذا وتطالب منظمة التجارة العالمية من جميع الدول الأعضاء تثبيت الرســوم الجمركية على جميع الســلع الزراعية وتخفيضها وفقاً للمعدلات والبرامج الزمنيــة المذكورة أعلاه، إلا أن للدول الإسلامية استثناء السلع المحرمة دينياً مثل المشروبات الكحولية ولحوم الخنزير

استناداً إلى المادة رقم (٢٠) والمادة رقم (٢١) من اتفاقية «الجات» التى تعطى الحق المطلق للدول الراغبة فى الانضمام للمنظمة بحجب واستثناء ما تراه ضاراً بالقيم والأخلاق والصحة والبيئة والأمن الوطنى.

وبالنسبة للسلع التى كان استيرادها محظورًا قبل الانضمام أو عليها إجراءات حمائية كبيرة، فيمكن للدول فى هذه الحالة وضع حصص تعريفية Tariff Quotas عليها، بحيث تستورد وفق كميات محددة وبرسوم جمركية منخفضة، وما زاد عن ذلك فبرسوم أعلى (٣٨ دولة تستخدم هذا الإجراء، معظمها دول متقدمة، كما أن من ضمنها دولتان عربيتان هما تونس والمغرب). من جانب آخر هناك (٣٩) دولة (معظمها من الدول المتقدمة) لها الحق فى استخدام تدابير وقائية خاصة (SSM) على (٦١٥٣) سلعة زراعية، وذلك فى حالة ارتفاع حجم الاستيراد أو انخفاض أسعار الاستيراد بشكل كبير. وفيما يتعلق بالدعم الزراعى المحلى فإن اتفاقية الزراعة تقسم هذا الدعم إلى ثلاثة أقسام رئيسة (الصناديق الملونة) على النحو التالى:

١- دعم زراعى محلى مشوّه للإنتاج والتجارة ويجب تخفيضه:

ويسمى هذا الدعم دعمًا مباشرًا أو دعمًا سعريًا، ويكنّى بإجراءات الصندوق الكهرمانى أو الصندوق الأصفر Amber Box Measures، ويعرّف هذا الدعم على أنه المدفوعات التى تقدمها الحكومة لدعم أسعار منتجات زراعية معينة بما يفوق سعرها الحقيقى، أو تقديم خدمات أو عناصر إنتاج بأسعار تقل عن تكلفتها أو مجاناً، أو تقديم منح أو قروض أو مساهمة فى رأس المال للمشروعات الإنتاجية، كما يشمل أيضاً تنازل الحكومة عن إيراداتها مثل الإعفاءات الضريبية. ومثل هذا الدعم يجب أن يخفض عبر الزمن؛ لأنه مشوه للتجارة الدولية ولا يعبر عن التكاليف الحقيقية للإنتاج، ويؤثر فى استغلال الميَز النسبية فى مناطق الإنتاج الزراعى، ويؤدى إلى سوء تخصيص الموارد واستخدامها، ويميز السلع المحلية عن السلع المستوردة أى يضعها فى وضع تنافسى أفضل ومتميز ضد السلع المستوردة.

وحجم هذا الدعم إن وجد يجب أن يخفض بنسبة (٢٠٪) على مدى ست سنوات (بدءاً من عام ١٩٩٥م) بالنسبة للدول المتقدمة. وبنسبة (١٣،٣٪) على مدى عشر سنوات بدءاً من عام ١٩٩٥م، بالنسبة للدول النامية. وسنة الأساس لحجم الدعم الزراعى الذى يجب تخفيضه هو متوسط الفترة ١٩٨٦-١٩٨٨م لجميع الدول التى انضمت إلى المنظمة قبل عام ١٩٩٥م، أما الدول التى تنضم بعد ذلك فأساس حجم

الدعم هو متوسـط الدعم فى آخر ثلاث سنوات قبل الانضمام تتوافر فيها معلومات عن الدعم. كما يعفى هذا الدعم من التخفيض بالنسبة للدول المتقدمة إذا لم يتجاوز (٥٪) وبالنسـبة للدول النامية إذا لم يتجاوز (١٠٪) حيث يعتبر دعمًا ضئيلاً. ويقاس هـذا الدعم بمجموع مقياس الدعم الكلـى Aggregate Measurement of Support Total (AMS Total) وهو مقياس كمى محسـوبًا بالقيمة النقدية يقيس حجم الدعم المحلى الزراعى القابل للتخفيض.

وحسـب بيانات منظمة التجارة العالمية هناك (٣٢) دولة فقط تقدم هذا النوع من الدعم، وهى المعنية بالتزامات التخفيض، ومعظمها دول متقدمة.

٢- دعم زراعى محلى مشوّه للإنتاج والتجارة ومسموح به بشروط:

ويسـمى هـذا الدعـم إجـراءات الصنـدوق الأزرق Blue Box Measures، وهى مدفوعات مباشـرة للمنتجين فـى إطار برامج تحديد الإنتـاج (مدفوعات تعويضية) سـواء كان هذا الإنتاج إنتاجًا نباتياً أم إنتاجًا حيوانياً. وهذه المدفوعات يجب أن تكون مستندة إلى مساحة غلة ثابتة على أساس (٨٥٪) أو أقل من مستوى الإنتاج الأساسى، أو على أسـاس عدد ثابت من رؤوس الماشـية (يسـتخدم هذا النـوع من الدعم عدد محدود من الدول، وهى دول الاتحاد الأوربى، أمريكا، أيسـلندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، النرويج واليابان).

٣- دعم محلى زراعى غير مشوّه للإنتاج والتجارة ومسموح به:

ويسـمى هذا الدعم دعمًا غير مباشـر ولا يعتبر دعماً مشوهاً للإنتاج ولا للتجارة الخارجيـة، حيث يقدم لأغراض خاصة تمليها ظروف القطاع الزراعى وتسـتفيد منه جميع الأنشطة الزراعية دون تمييز.

وينقسم هذا الدعم إلى عدة أقسام على النحو التالى:

إجراءات الصندوق الأخضر Green Box Measures:

ومن أمثلة هذه الإجراءات:

أ - الخدمات الحكومية الزراعية العامة كدعم الأبحاث والإرشـاد والتدريب والفحص والوقاية والتسـويق والترويج وخدمات البنية الأساسـية (إنشاء الطرق والسدود ومشاريع الرى والصرف ... إلخ).

ب - المخزون الغذائى الحكومى للسلع الغذائية الإستراتيجية لأغراض الأمن الغذائى.

ج - المدفوعات الحكومية فى حالة الإغاثة من الكوارث والحوادث الطبيعية.

د - المدفوعات الحكومية فى إطار المساعدات الإقليمية.

هـ - دعم دخول المزارعين على ألاّ يرتبط ذلك بمستوى الإنتاج أو الأسعار.

و - برامج المعونات الغذائية الموجهة للطبقات الفقيرة أو المحتاجين.

ى - المساعدات المرتبطة بالتكيف الهيكلى المقدمة من خلال برامج تقاعد المنتجين، وكذلك من خلال برامج سحب الموارد وصيانتها.

الدعم الضئيل De minimis:

وهو حجم الدعم المباشر الذى لا يتجاوز (٥٪) بالنسبة للدول المتقدمة، ولا يتجاوز (١٠٪) بالنسبة للدول النامية، سواء كان مرتبطًا بدعم محلى محدد بسلع معينة أو دعم محلى غير محدد بسلع معينة.

إجراءات المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية Special and Differential Treatment Measures (S&D):

تراعى اتفاقية الزراعة ظروف وإمكانيات الدول النامية حيث تعانى هذه الدول تخلفاً فى قطاعها الزراعى مع وجود مشاكل وعقبات تواجه هذا القطاع. ومن أمثلة هذه البرامج المساعدات الحكومية الموجهة للتنمية الريفية، ودعم الإعانات الزراعية الموجهة لذوى الدخول المنخفضة أو أولئك الذين يواجهون شحاً فى الموارد الزراعية، وكذلك تلك البرامج الموجهة لتنويع الإنتاج والابتعاد عن زراعة المخدرات.

كما تشتمل هذه البرامج إعانات الصادرات المتعلقة بتقليل التكاليف المحلية لبعض الخدمات التسويقية، مثل الفرز والتدريج والنقل والشحن، كما تشمل دعم تكاليف النقل والشحن الداخلى للسلع المصدرة من خلال معاملة تفضيلية على السلع المسوقة محلياً. كما تشمل هذه المعاملة الخاصة والتفضيلية المرونات المذكورة أعلاه والخاصة بفترات التطبيق وحجم الدعم الضئيل.

وجميع أقسام الدعم المحلى للقطاع الزراعى، سواء كان دعماً قابلاً للتخفيض (ومقاساً بمقياس AMS)، أو كان دعماً غير قابل للتخفيض (دعماً مستمراً أو جديداً)،

يجب أن تعد بياناتها واضحة ودقيقة (مبدأ الشفافية)، وتقدم لإدارة المنظمة فى وثيقة تسمى وثيقة التزامات الدعم الزراعى (Agricultural Support Commitments) وتحدث بياناتها بصفة دورية مستمرة.

وأخيراً فيما يتعلق بإعانات التصدير فإن اتفاقية الزراعة تدعو إلى تخفيضها بنسبة (٣٦٪) على مدى ست سنوات بدءاً من العام ١٩٩٥م بالنسبة للدول المتقدمة، وبنسبة (٢٤٪) على مدى عشر سنوات بدءاً من العام ١٩٩٥م بالنسبة للدول النامية. وسنة الأساس لحجم هذه الإعانات وهذا الدعم الذى يجب تخفيضه، يحسب على أساس متوسط الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠م لجميع الدول التى انضمت قبل العام ١٩٩٥م أما بالنسبة للدول التى انضمت أو ستنضم بعد العام ١٩٩٥م فيحسب حجم هذا الدعم على أساس متوسط آخر ثلاث سنوات تتوافر فيها بيانات لهذا الدعم قبل الانضمام.

كما تنص الاتفاقية على تخفيض حجم الصادرات المعانة بنسبة (٢١٪) على مدى (٦) سنوات بدءاً من العام ١٩٩٥م بالنسبة للدول المتقدمة وبنسبة (١٤٪) على مدى عشر سنوات بدءاً من العام ١٩٩٥م بالنسبة للدول النامية.

وحجم دعم الصادرات وكميتها المعانة يجب أن تظهر بياناتها واضحة فى وثيقة الدعم المحلى الزراعى التى تقدم للمنظمة بصفة دورية. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الدول التى تقدم دعماً للصادرات الزراعية (٢٥) دولة، أما بقية الدول الأخرى فليس مسموحاً لها تقديم هذا الدعم حيث التزمت بذلك حال انضمامها للمنظمة.

جـ - لجنة الزراعة:

تعتبر لجنة الزارعة Agricultural Committee إحدى اللجان الرئيسة فى مجلس التجارة للسلع Council of Trade on Goods، وتعقد هذه اللجنة اجتماعات مكثفة، وهى على نوعين: اجتماعات عادية Normal Sessions يتم خلالها مناقشة الإخطارات المقدمة من الدول الأعضاء حول بعض الممارسات التجارية من بعض الدول لمعرفة أسبابها ومبرراتها وسبل علاجها، واجتماعات خاصة Special Sessions يتم من خلالها طرح المواقف التفاوضية حول الإصلاحات المطلوبة لاتفاقية الزراعة استناداً إلى الفقرة (٢٠) من اتفاقية الزراعة، وغالباً ما تكون المناقشات والطروحات متباينة وقوية لتأكيد المواقف والدفاع عن المصالح. هذا ويحق للدول التى فى مرحلة مفاوضات الانضمام وكذلك المنظمات الدولية حضور هذه الاجتماعات بصفة مراقب Observer دون المشاركة فى اتخاذ قراراتها.

د- الزراعة دعم وحماية:

يحظى القطاع الزراعى بصفة عامة ودون غيره من القطاعات الأخرى بالكثير من وسـائل الدعم والحماية وفق برامج وسياسـات متنوعة (FAO ،2002). وما ذلك إلاّ لحساسـية هذا القطاع وأهميته فى الاقتصاد المحلـى، هذا بالإضافة إلى خصائصه وظروفه وإلى وجود الكثير من المبررات والاعتبارات.

١- الدعم:

أ- وسـائل وبرامج الدعم المباشـر، ومنها شـراء بعض المحاصيل والمنتجات الزراعية بأسـعار مرتفعـة وبيعهـا (أو توزيعها) فى السـوق المحلى أو للتصدير بأسـعار منخفضـة، تقديم مدفوعات تعويضية للمزارعين لتـرك الإنتاج أو لتقليله، تقديم القروض بـدون فوائد أو منخفضة الفائدة والإعانات على الإنتاج أو على مدخلى الإنتاج وغير ذلك من الوسائل الأخرى.

ب- وسـائل وبرامج الدعم غير المباشر وهى كثيرة ومتنوعة، وهدفها تقديم الخدمات اللازمة للقطاع الزراعى إما مجاناً أو بأسـعار مدعومة، مثل الإرشـاد والتدريب والوقاية والبيطره والأبحاث ومشاريع البنية الأساسية من طرق واتصالات وسدود ومشاريع رى وصرف وغيرها.

٢- الحماية:

تحرص معظم الدول على حماية قطاعها الزراعى أمام مواجهة المنافسـة الأجنبية من خلال الرسـوم الجمركية المرتفعة، وتكون غالبًا ضعفين إلى ثلاثة أضعاف الرسوم الخاصة بالسـلع الصناعية فـى الدول النامية، وثلاثة إلى أربعـة أضعاف فى الدول المتقدمـة، هذا بالإضافة إلى الرسـوم النوعية على بعض السـلع Specific Duties، والحصـص التعريفية Tariff Quotas، والتعريفـات التصاعدية Tariff Escalations على المنتجـات الغذائية المصنّعة والمواصفات والمقاييـس وإجراءات الصحة والصحة النباتية (World Bank ,2003).

هذا بالإضافة إلى الكثير من الإجراءات الأخرى التى هدفها تقييد حجم الواردات من أجل حماية المنتجات المحلية.

٣- المبررات والاعتبارات:

لا شك أن دعم وحماية القطاع الزراعى يستند إلى الكثير من المبررات والاعتبارات، منها:

أ- ظـــروف وخصائص القطاع الزراعـــى التى تكاد تميزه عن بقية القطاعات الأخرى، ومنها ارتفاع عناصر المخاطـــرة واللايقين Risk and Uncertainty، وتمثل جميع أقـــدار الله عز وجل مـــن التعرض للأمراض والآفات والظروف الجوية القاســـية من أمطار وبـــرودة وعواصف وفيضانات وصقيع وغيرها. وكذلك ارتفاع نســـبة التكاليف الثابتة فى الإنتاج، وموسمية الإنتاج والدخول والعمالة، وارتباط النشاط الزراعى بقانون تناقص الغلة، وشدة تمثيل أسواق السلع الزراعية لأسواق المنافسة التامة، وضعف مرونات العرض والطلب الســـعرية ومرونة الدخل، واحتياج أنشطة القطاع الزراعى لمشاريع البنية الأساســـية، وهى مشاريع مكلفة وليس باستطاعة المزارعين تنفيذها، وغير ذلك من الظروف والخصائص الأخرى.

ب- المساهمات المختلفة للقطاع الزراعى فى التنمية الاقتصادية:

يقـــدم القطاع الزراعى العديد من المســـاهمات فى التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية، وهذه المساهمات لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تنمية هذا القطاع ودعمه وتشجيعه، وهى تبرز بوضوح دور هذا القطاع فى التنمية الشاملة، ومن أمثلة هذه المساهمات ما يلى:

١- إنتاج السلع الغذائية اللازمة للإنسان والمواد الأولية والخام للصناعة.

٢- المســـاهمة فى تكوين النـــاتج الإجمالى المحلى وزيادة وتوســـيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد المحلى.

٣- توفير الفرص الوظيفية للمواطنين أو إطلاق العمالة للقطاعات الأخرى.

٤- من أهم مصادر الحصول على العملات الأجنبية الصعبة من خلال إحلال الواردات أو التصدير.

٥- زيادة التكوين الرأسمالى فى المجتمع من خلال زيادة الاستثمارات الزراعية أو توجيه رأس المال للاستثمار فى القطاعات الأخرى (بطريقة مباشرة أو غير مباشرة).

٦- تنمية وتنشيط القطاعات الأخرى الإنتاجية والخدمية من خلال الروابط الخلفية والأمامية.

٧- التوازن الإقليمى بين المناطق والحد من الهجرة للمدن والمناطق الحضرية.

٨- استقرار الأسعار والحد من معدلات التضخم.

٩- تحقيق الاكتفاء الذاتى من منتجات زراعية مهمة.

١٠- توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

١١- أهمية القطاع الزراعى فى التجارة الخارجية وتحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات.

١٢- مبررات أمنية وسياسية واجتماعية.

١٣- اعتبارات غير تجارية Non – Trade Concerns ومنها الأمن الغذائى والتنمية الريفية والمحافظة على البيئة.

٤- من ممارسات بعض الدول فى دعم وحماية قطاعاتها الزراعية:

تكاد تكون جميع دول العالم تقدم دعمًا وحماية للقطاع الزراعى، لكن ذلك يعتمد على ظروفها وإمكاناتها ومكانة القطاع الزراعى فيها. ولا شك أن معظم الدعم والحماية يتم فى الدول المتقدمة نظراً لقدراتها وإمكاناتها وشدة اهتمامها بالقطاع الزراعى، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- يصل إجمالى الدعم العالمى للقطاع الزراعى (معظمه فى الدول المتقدمة) إلى نحو (٣٦٠) بليون دولار سنوياً، أى بليون دولار يوميًا، وهو ما يعادل إجمالى الناتج المحلى لجميع الدول الأقل نمواً (٤٩ دولة حسب تصنيف الأمم المتحدة).
- تقدم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) (وهى ٢٩ دولة = نادى الأغنياء) دعمًا كبيرًا لقطاعاتها الزراعية بلغ فى العام ٢٠٠٠م = (٣٢١) بليون دولار، وفى العام ٢٠٠١م (٣١١) بليون دولار، وهذا الدعم يمثل (١,٣٪) من الناتج المحلى الإجمالى لهذه الدول؛ وهذا أدى إلى ارتفاع الإنتاج الزراعى فى هذه الدول مسبباً تقليص فرص استقبال صادرات الدول النامية.
- يبلغ حجم الدعم الزراعى فى كلٍ من دول الاتحاد الأوربى وأمريكا واليابان ما يقارب حجم التجارة الزراعية فى العالم، حيث يزيد عن (٢٠٠) بليون دولار سنوياً.
- فى معظم الدول الصناعية متوسط دخل المزارع أعلى من متوسط الدخل العام، ويصل إلى نحو (٢٥٠٪) فى هولندا، (١٧٥٪) فى الدانمارك، (١٦٠٪) فى فرنسا و(١١٠٪) فى كل من أمريكا واليابان.
- النسبة الأكبر من دخل المزارعين فى أمريكا من المدفوعات الحكومية، وبدونها يخسر المزارعون.
- يبلغ حجم الدعم الزراعى فى كلٍ من سويسرا، كوريا الجنوبية والنرويج مساويًا لإجمالى مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الإجمالى لهذه الدول أو يتجاوزها.
- تقدم دول (OECD) دعمًا سنويًا لمنتجى السكر يبلغ (٦,٤) بليون دولار، وهذا ما يعادل إجمالى الصادرات الزراعية للدول النامية.
- يحظى السكر فى كلٍ من الاتحاد الأوربى، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية بدعم وحماية بوسائل مختلفة، منها الإعانات المباشرة والتعاريف الجمركية المرتفعة والحصص الاستيرادية والرسوم النوعية، مما يجعل منتجى السكر فى هذه الدول يحصلون على ضعف سعره عالمياً.

- تقدم الولايات المتحدة الأمريكية دعمًا سنويًا يصل إلى (٣) بليون دولار لمنتجى السكر.
- تقدم الولايات المتحدة الأمريكية دعمًا كبيرًا لمنتجى القطن يصل إلى قرابة (٤) بليون دولار سنوياً، وهذا يمثل ثلاثة أضعاف المساعدات الخارجية الأمريكية لجميع دول أفريقيا. ويؤدى هذا الدعم إلى زيادة الإنتاج (٧٠٪ منه للتصدير) وانخفاض الأسعار العالمية للقطن مسبباً انخفاضاً كبيراً فى دخول آلاف المزارعين فى غرب ووسط أفريقيا وجنوب آسيا والدول الفقيرة حول العالم. ونتيجة لذلك تقدر خسارة منتجى القطن فى دول وسط وغرب أفريقيا بـ (٢٥٠) مليون دولار سنويًا.
- يصل الدعم المقدم فى اليابان لمنتجى الأرز إلى (٧٠٠٪) من تكاليف الإنتاج مؤدياً إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية، وحارماً الاستيراد من دول ذات ميز نسبية كبيرة فى إنتاج الأرز، مثل الهند وتايلند وفيتنام وغيرها من الدول الأخرى. من جانب آخر يصل إجمالى دعم دول OECD لمنتجى الأرز إلى (٢٦) بليون دولار سنوياً.
- الحماية الجمركة فى السلع الزراعية أعلى منها فى السلع الصناعية بـ (٣) إلى (٤) أضعاف فى الدول المتقدمة ومن (٢) إلى (٣) أضعاف فى الدول النامية.
- الدول المتقدمة هى المستخدم الأكبر للرسوم العالية Tariff Peaks، والرسوم التصاعدية Tariff Escalations، والرسوم النوعية Specific Duties.
- تحظى السلع الزراعية الإستراتيجية، مثل الحبوب والسكر ومنتجات الألبان واللحوم، بالنسبة الأكبر من الدعم والحماية فى الدول المتقدمة.
- عدد السلع الزراعية التى تحمل مزيجًا من الرسوم الجمركية والرسوم النوعية أكبر فى الدول المتقدمة، وهذا يعنى أن الشفافية فى النفاذ إلى الأسواق أقل فى الدول المتقدمة.

اليابان	(١٥٪) من السلع الزراعية عليها رسوم نوعية.
كندا	(٢٤٪) من السلع الزراعية عليها رسوم نوعية.
أمريكا	(٤٠٪) من السلع الزراعية عليها رسوم نوعية.
الاتحاد الأوربى	(٤٤٪) من السلع الزراعية عليها رسوم نوعية.

- تغطى الحصص التعريفية Tariff Quotas نحو (٢٨٪) من إجمالى السلع الزراعية فى دول (OECD).

فى الولايات المتحدة الأمريكية	(٢٦٪).
فى دول الاتحاد الأوربى	(٣٨٪).
فى هنغاريا	(٦٨٪).

- أسعار التصدير لكلٍ من القمح والذرة والأرز فى الولايات المتحدة الأمريكية تمثل فقط (٥٨٪)، (٦٧٪) و(٧٧٪) على التوالى من تكاليف الإنتاج.
- يحظى القمح بدعم سنوى كبير فى دول الاتحاد الأوربى يصل إلى (١٠) بليون دولار، هذا الدعم أدى إلى تغير وضع أوروبا من حجم استيراد يقدر بـ (٥) ملايين طن خلال السبعينيات إلى فائض تصديرى يقدر بـ (٢٠) مليون طن مع بداية التسعينيات.

هـ- استمرار المفاوضات فى الزراعة:

نظرًا لعدم استكمال المفاوضات الزراعية فى جولة الأورغواى الأخيرة التى نشأت مع نهايتها منظمة التجارة العالمية، نصت المادة رقم (٢٠) من اتفاقية الزراعة Agreement on Agriculture على بدء المفاوضات لإصلاح اتفاقية الزراعة فى ٢٠٠٠/١/١م، وذلك فى إطار لجنة الزراعة، ومن خلال اجتماعات خاصة (رسمية وغير رسمية) لهذا الغرض، واستناداً إلى ذلك فإنه حتى نوفمبر من عام ٢٠٠١م قدمت (١٢١) دولة عضو أكثر من (٤٠) مقترحاً تفاوضياً لتحسين اتفاقية الزراعة فى جميع جوانبها، ثم جاء البيان الختامى للمؤتمر الوزارى الرابع الذى عقد فى الدوحة خلال الفترة ٩-١٤/نوفمبر/٢٠٠١م، متضمناً التوجيه بإجراء مفاوضات شاملة حول عدد من المواضيع فى مقدمتها الزراعة (WTO، 2005a).

وقد تم التأكيد فى الفقرتين (١٣)، (١٤) من هذا البيان على أهمية أن يتم الوصول فى هذه المفاوضات إلى تحقيق تحسينات جوهرية فى النفاذ إلى الأسواق وتخفيضات (على مراحل) فى دعم الصادرات تمهيداً لإلغائها وتخفيضات جوهرية فى الدعم الزراعى المحلى المشوّه للتجارة الدولية فى السلع الزراعية، على أن يتم الوصول إلى نماذج Modalities تحقق هذا التوجّه مع نهاية ٢٠٠٣/٣/٣١م، وعلى أن يؤخذ بعين الاعتبار المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، وكذلك الاعتبارات غير التجارية Non-Trade Concerns من أجل الأمن الغذائى، التنمية الريفية والمحافظة على البيئة.

ولتحقيق ذلك تم تعيين ستيورت هاربنسون Stuart Harbinson من هونغ كونغ لرئاسة الاجتماعات الخاصة فى لجنة الزراعة، وقد وضع خطة عمل، تبدأ من شهر مارس ٢٠٠٢م وحتى شهر مارس ٢٠٠٣م، لإنهاء هذه المفاوضات والوصول إلى النماذج المطلوبة، إلاّ أن هذه المفاوضات قد تعثرت ولم يتم الوصول إلى اتفاق يرضى جميع الأطراف نظراً للانقسامات الشديدة بين الدول الأعضاء، وخاصة بين المعسكر الذى تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجموعة الكيرنز Cairns Group (١٨دولة مصدرة للسع الزراعية)، التى ترى أن مسودة المقترح المقدم من رئيس الاجتماع الخاص يقصر عن طموحاتهم لتحقيق التحرير المطلوب فى أسواق السلع الزراعية وتخفيض

الدعم الزراعى، وبين معسكر تقوده دول الاتحاد الأوربى واليابان وكوريا الجنوبية وأكثر من (٧٠) دولة نامية، والتى ترى أن مسودة المقترح المقدم من رئيس الاجتماع الخاص يتجاوز مقترحاتهم الخاصة بتحرير أسواق السلع الزراعية وتخفيض الدعم الزراعى.

وخلال المؤتمر الوزارى الخامس للمنظمة فى مدينة كانكون بالمكسيك (١٠-٢٠٠٣/١١/١٤م) قدم رئيس المؤتمر (وزير التجارة المكسيكى) مسودة البيان الختامى للمؤتمر متضمنة نماذج مقترحة للالتزامات الجديدة فى اتفاقية الزراعة، إلاّ أنها واجهت معارضة شديدة، وخاصة من الدول النامية التى مثلها مجموعة العشرين (G20)، وعلى رأسها البرازيل والهند وماليزيا والصين وغيرها من الدول الأخرى؛ إذ ترى هذه الدول أن نماذج الالتزامات المقترحة لاتفاقية الزراعة لاتزال منحازة لصالح الدول المتقدمة، وخاصة الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية اللتين نسقتا مواقفهما بشكل كبير قبل المؤتمر، ولذا فقد كانت الاختلافات الحادة حول الزراعة أحد أهم أسباب فشل المؤتمر.

بعد ذلك عقد العديد من الاجتماعات التى شاركت فيها معظم دول المنظمة، وتم التأكيد فيها باستمرار أن الالتزام ببيان الدوحة وأهمية تحقيق الاصلاحات المطلوبة قبل الموعد المحدد بنهاية عام ٢٠٠٤م، كما أبدت كل دولة استعدادها لبذل المرونة اللازمة بشرط أن يقابل ذلك مرونات مماثلة من الدول الأخرى، وأن عملية التفاوض إنما هى أخذ وعطاء، مما يدل على أن الاختلافات ستستمر ولن يتم الوصول إلى اتفاق إلا إن قدم الجميع التنازلات المطلوبة. وفى ٣١/يولية/٢٠٠٤م توصل المجلس العمومى للمنظمة The General Council إلى اتفاق حول الإطار العام لجميع مواضيع أجندة الدوحة للتنمية على أن يتم الوصول إلى النماذج المطلوبة وفق هذا الإطار مع نهاية عام ٢٠٠٥م، إلا أنه للأسف جاء هذا التاريخ المحدد ولم يتم الوصول إلى النماذج المطلوبة.

وخلال المؤتمر الوزارى السادس للمنظمة الذى عقد فى هونغ كونغ الصين خلال الفترة ١١-١٤٢٦/١١/١٦هـ (١٣-٢٠٠٥/١٢/١٨م) تم الاتفاق على تحديد موعد نهائى لتحقيق جميع الصيغ المطلوبة لمواضيع أجندة الدوحة خاصة (الزراعة، النفاذ لأسواق السلع غير الزراعية NAMA) وذلك بنهاية شهر أبريل من العام ٢٠٠٦م، على أن تقدم جميع الدول الأعضاء جداول التزاماتها الجديدة وفق هذه الصيغ بنهاية شهر يوليه ٢٠٠٦م، مع أهمية مراعاة المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية. وكان من أهم قرارات هذا المؤتمر (WTO،2005b) ما يلى:

- إلغاء جميع أنواع دعم الصادرات الخاصة بالقطن عام ٢٠٠٦م.
- منح الدول الأقل نمواً المنتجة للقطن نفاذًا مجانيًا لأسواق الدول المتقدمة وبدون حصص توريد.

- إجــراء مفاوضات جــادة تؤدى إلى تخفيضات فى الدعــم المحلى للقطن فى الدول المتقدمة، على أن تكون هذه التخفيضات طموحة وخلال أقصر فترة يمكن تطبيقها، (وهذا الالتــزام وافقت عليه الولايات المتحدة الأمريكيــة فى اللحظات الأخير قبل الجلسة الختامية للمؤتمر).
- الدعوة لمشــاركة جميع الأطراف فى المفاوضات الخاصة بالخدمات وبما يؤدى إلى زيادة تحريرها، على أن تقدم المســودة النهائية لجــداول التزامات الدول قبل نهاية شهر أكتوبر من العام ٢٠٠٦م.
- الموافقــة على طلب الدول الأقل نمواً (٤٩ دولة حســب تصنيف البنك الدولي) منح ســلعها نفاذًا بدون رســوم وبدون حصص توريد لأســواق الــدول المتقدمة (والدول النامية الراغبة فى ذلك).

ثالثًا - الزراعة فى «مفاوضات انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية»:

قبــل الحديث عن المفاوضات الزراعية فى مســيرة مفاوضــات المملكة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية وحجم هذه المفاوضات وطبيعتها نجد من المناسب جداً التنويه إلى وضع القطاع الزراعى فى الاقتصاد الســعودى باعتباره مدخلاً مهمًا تم الاستناد إليه فى المفاوضات لتأكيد حساسية هذا القطاع وأهمية المحافظة عليه وعدم تعريضه لالتزامات قاسية.

أ- الزراعة فى الاقتصاد السعودى:

الزراعــة تعتبر أحد أهم القطاعات الإنتاجية فى الاقتصاد الســعودى المســاهمة بفعالية فى الناتج الإجمالى المحلى (GDP) حيث تصل نســبة هذه المساهمة إلى نحو (٨٪) باســتثناء القطاع البترولى، بناتج إجمالى تجاوز (٣٧) بليون ريال عام ١٤٢٥هـ. بالإضافــة إلى ذلك فإن الزراعة تحقق هدفاً مهماً من أهداف التنمية الاقتصادية ألا وهو توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السعودى بدلاً من الاعتماد الشديد على قطاع البترول. الزراعة تسهم إسهامًا فعّالاً فى توفير الفرص الوظيفية لأبناء المجتمع، حيث يعمل فى هذا القطاع ما يقارب (٦٠٠) ألف عامل زراعى يمثلون نحو (٩٪) من إجمالى العمالة، منهم نحو (٤٨٪) ســعوديون، وبهذا يعتبر القطاع الزراعى من أكبر القطاعات المحققة لهدف الســعودة. من جانب آخر يعتبر القطاع الزراعى من القطاعات البارزة فــى المجتمع من حيث قدرته على المحافظة على الدخول الحقيقية لأفراد المجتمع من خلال توفيره، ولفترة طويلة، الســلع الزراعية بأسعار منخفضة ومستقرة. إلى جانب ذلك هناك مؤشرات أخرى تؤكد أهمية القطاع الزراعى فى الاقتصاد السعودى منها:

- تحقيـق الاكتفاء الذاتى فى سـلع غذائية مهمة، منها القمـح وبيض المائدة والتمور والحليب السائل والكثير من الخضروات والفواكه.
- التنمية الريفية والاستقرار السكانى.
- تقليل الفجوة فى الميزان التجارى الزراعى.
- تنشيط الحركة التجارية فى الاقتصاد المحلى من خلال الروابط الأمامية والروابط الخلفية.
- تأثيرات إيجابية فى الاستهلاك من حيث ارتفاع المستوى المعيشى والصحى للسكان.

ب- خطة عمل للمفاوضات:

نظرًا لأهمية القطاع الزراعى وشـدة حساسـيته فى المفاوضـات واهتمام الدول الأخرى بمواضيعه المختلفة ولطبيعته التفاوضية التى تكاد تكون مختلفة عن القطاعات الأخـرى، فقد تم وضع خطة عمل للمفاوضات بدأت من التعرف على فقرات اتفاقية الزراعـة فـى المنظمة، وكذلك واقع الـدول الأخرى فى التعامل مـع القطاع الزراعى والالتزامات التى حصلت عليها فى المنظمة. هذا بالإضافة إلى مكانة القطاع الزراعى فى الاقتصاد السـعودى. ومن هذا المنطلق تم تحديد سلع زراعية معينة (١٦٥ سلعة) سـميت بالمنتجات الزراعية الحساسة (Sensitive Products) حتى يتم التركيز عليها والاهتمام بها وضمان الحصول على الحماية اللازمة لها. هذه السلع لم يتم اختيارها اعتباطـاً، وإنما لأهميتها فى الزراعة السـعودية من حيث حجم اسـتثمارات القطاع الخاص فيهـا وطبيعتها الإنتاجية من حيث الميز النسـبية وحجـم التدخل الحكومى فـى دعمهـا. ولحماية الإنتاج المحلى من هذه السـلع فقد حظيـت بعروض مرتفعة من الرسوم الجمركية والرسـوم النوعية. أما السلع الزراعية الأخرى نظراً لطبيعتها الإيراديـة أو لكونها مدخلات إنتاج فقد كان هناك مرونـة كبيرة فى التفاوض حولها والتنازل لمنح رسوم جمركية منخفضة عليها. لم يُعط المفاوض الأول (INR) على بعض السـلع حق التفاوض إلا فى أضيق الحدود، وخاصـة عند مواجهة ضغوط التفاوض. فيمـا يتعلق بالفقـرات الخاصة بالزراعة فـى تقرير فريق العمل كان هناك تنسـيق مستمر مع الإدارات ذات العلاقة فى وزارة الزراعة والجهات الأخرى ذات العلاقة من خارج الوزارة، مثل المؤسسـة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق، والبنك الزراعى لتقديم الإجابات والبيانات والمعلومات المناسبة وبالسرعة الممكنة حتى لا يؤثر ذلك فى مجريات التفاوض بشـكل عام. وكان هناك حرص شـديد على عدم تقديم التزامات تضر بالقطاع الزراعى.

وأخيراً وثيقة الدعم الزراعى التى تم تقديمها بشكل احترافى لتغطى فترات حديثة جداً (للأعوام ٢٠٠١م - ٢٠٠٢م - ٢٠٠٣م)، وقد تم تدريب الخبرات ذات العلاقة فى الوزارة على كيفية إعدادها استعداداً لتقديمها مستقبلاً للمنظمة باعتبارها إخطارات سنوية.

حـ- المفاوضات وفق مبادئ المنظمة:

لا شك أن حساسية المفاوضات وخطورتها أنها يجب أن تتم وأن تطبق نتائجها وفق مبادئ المنظمة الرئيسية (WTO، 2005c) التى من أهمها:

١- تجارة بلا تمييز: Trade Without Discrimination

وهذا ما يعنى أن تكون التجارة الخارجية وفق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN)، أى عدم التمييز بين الدول فى التعامل التجارى. ويجب أن تحظى سلع جميع الدول الأعضاء بالمعاملة نفسها للنفاذ فى السوق المحلى. بصورة أخرى هذا المبدأ يعنى أن أى امتياز أو تنازل يمنح لدولة معينة فى أثناء التفاوض، سيسرى على جميع الدول الأعضاء، كما أن هذا المبدأ يعنى أن تحظى التجارة الداخلية (والاستثمار) للسلع المحلية والمستوردة (والاستثمار المحلى والأجنبي) بالمعاملة نفسها، ويسمى هذا المبدأ داخلياً بمبدأ المعاملة الوطنية (The National Treatment).

٢- إمكانية التوقع من خلال الربط والشفافية (١٢) نقطة: Predictability Through binding and transparency

تهدف المنظمة إلى تسهيل التبادل التجارى وزيادة حجم التجارة الدولية من خلال وضوح الأنظمة واللوائح والإجراءات وتطبيقها على الجميع دون تمييز، بمعنى ألاّ تواجه التجارة الدولية إجراءات متغيرة يصعب معرفتها أو توقعها. وفيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق فإن الشفافية Transparency تعنى تحويل جميع العوائق غير الجمركية مثل تقييد الاستيراد أو منعة أو تراخيص الاستيراد التمييزية أو الاستيراد الحكومى إلى رسوم جمركية مثبتة واضحة (Tariffication).

٣- تحرير التجارة تدريجيًا من خلال المفاوضات: Freer Trade: Gradually through Negotiations

تهدف المنظمة إلى تحرير التجارة الدولية بشكل مستمر من خلال المفاوضات التى يتفق عليها جميع الدول الأعضاء. فعندما تم إنشاء المنظمة عام ١٩٩٥م كان هناك قدر كبير من الحماية تمتعت به الدول الأعضاء، وخاصة الدول التى تحولت تلقائياً من اتفاقية «الجات» إلى المنظمة، ولذا فقد نصت بعض الاتفاقيات فى المنظمة

مثل اتفاقيــة الزراعة والاتفاقية العامة للتجارة فــى الخدمات (الجاتس) على إجراء مفاوضات بدءاً من العام ٢٠٠٠م، ثم نجح المؤتمر الوزارى الرابع الذى عقد فى الدوحة بدولــة قطر (٩-١٤/١١/٢٠٠١م) فى إطلاق مفاوضات شــاملة تؤدى إلى إصلاحات ومزيــد من تحرير التجارة فى مواضيع محددة فى مقدمتها الزراعة ســميت «بأجندة الدوحة للتنمية».

٤- تشجيع المنافسة العادلة: Promoting Fair Competition

ســواء كان ذلك فى الأسواق المحلية أو فى الأسواق الخارجية، ولذا تسمى منظمة التجارة العالمية بمنظمة التجارة الحرة.

٥- تشــجيع الإصلاحات التنموية والاقتصادية: Encouraging Development and Economic Reforms

لا نجانــب الحقيقة إن قلنــا إن عملية الانضمام إلى منظمة التجارية العالمية تعتبر من أهم الأسباب وراء عمل الإصلاحات التنموية والاقتصادية فى الدول؛ لأنها تتطلب الوضوح والشــفافية وإصدار الكثير من الأنظمة واللوائح والإجراءات حتى تتوافق مع أنظمة ولوائح واتفاقيات المنظمة، وبما يمكّن استفادة جميع الدول الأعضاء منها.

د- المفاوضات الثنائية: Bilateral Negotiations

عندمــا قدمت المملكة عروضها للنفاذ إلى أســواق الســلع والخدمات عام ١٩٩٧م تقدم عدد محدود من الدول لإجراء مفاوضات ثنائية، وعلى ضوء المفاوضات تم تعديل هــذه العروض مرتين: عــام ١٩٩٨م وعام ١٩٩٩م، حيث أصبحــت العروض الأخيرة أســاس التفاوض، ثم زادت الــدول لتصل إلى (٢٥) دولة مع نهايــة عام ٢٠٠٠م، ومع انتهــاء التفاوض كان قــد وصل عدد الدول المفاوضة إلــى (٣٨) دولة، وهو أكبر عدد يواجه دولة منضمّة للمنظمة وفق آلية التفاوض (الصين فاوضها ٣٥ دولة). هذا وقد كانت بعض الدول تفاوض للنفاذ إلى أسواق السلع، وبعضها الأخر التفاوض للنفاذ إلى أسواق السلع والخدمات.

اليابان كانت أول دولة تم التوقيع معها (١٦/١/٢٠٠٠م) والولايات المتحدة الأمريكية كانــت آخر دولــة ٩/٩/٢٠٠٥م. الجدول رقم (١) يوضح الــدول التى أبرمت المملكة اتفاقيــات ثنائية معها خاصــة بالانضمام، وتاريخ توقيع هــذه الاتفاقيات. هذا وقد لوحظ أن بعض الدول تفاوض على سلع زراعية محدودة، وبعض الدول الأخرى تفاوض على عدد كبير منها استناداً إلى حجم وتنوع تبادلها التجارى مع المملكة.

جدول رقم (١) الاتفاقيات الثنائية التى تم توقيعها بين المملكة والدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية بشأن النفاذ إلى الأسواق فى قطاعى السلع والخدمات

م	اسم الدولة	تاريخ التوقيع	م	اسم الدولة	تاريخ التوقيع
١	اليابان	١٦ يناير ٢٠٠٠	٢٠	نيوزيلندا	٢٠ يناير ٢٠٠٤
٢	أستراليا	٢٩ مارس ٢٠٠٠	٢١	تايلاند	١٠ فبراير ٢٠٠٤
٣	باكستان	٦ إبريل ٢٠٠٠	٢٢	بولندا	١٧ فبراير ٢٠٠٤
٤	أورجواى	٦ إبريل ٢٠٠٠	٢٣	كوبا	١٧ فبراير ٢٠٠٤
٥	كوريا الجنوبية	٦ يوليو ٢٠٠٠	٢٤	سيريلانكا	٢٠ فبراير ٢٠٠٤
٦	المكسيك	١٨ سبتمبر ٢٠٠٠	٢٥	سويسرا	٢٤ فبراير ٢٠٠٤
٧	البرازيل	١٩ سبتمبر ٢٠٠٠	٢٦	الإكوادور	٢٥ فبراير ٢٠٠٤
٨	الأرجنتين	٢٦ سبتمبر ٢٠٠٠	٢٧	النرويج	٢٥ فبراير ٢٠٠٤
٩	فنزويلا	٢٧ سبتمبر ٢٠٠٠	٢٨	كندا	٢٦ فبراير ٢٠٠٤
١٠	ماليزيا	٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠	٢٩	الصين	٣ إبريل ٢٠٠٤
١١	تركيا	١٨ فبراير ٢٠٠٣	٣٠	كيرجستان	٢١ إبريل ٢٠٠٤
١٢	الاتحاد الأوربى	٣١ أغسطس ٢٠٠٣	٣١	إندونيسيا	٢٨ إبريل ٢٠٠٤
١٣	جمهورية التشكيك	٢٣ أكتوبر ٢٠٠٣	٣٢	الفلبين	٢٩ إبريل ٢٠٠٤
١٤	جمهورية السلوفاك	٢٣ أكتوبر ٢٠٠٣	٣٣	الهند	١٦ يونيو ٢٠٠٤
١٥	هنغاريا	١٥ ديسمبر ٢٠٠٣	٣٤	بنما	٢٤ يونيو ٢٠٠٤
١٦	لاتيفيا	١٥ ديسمبر ٢٠٠٣	٣٥	السلفادور	٢٤ يونيو ٢٠٠٤
١٧	جنوب أفريقيا	١٧ ديسمبر ٢٠٠٣	٣٦	جمهورية الدومينكان	٢٤ يونيو ٢٠٠٥
١٨	تايوان	١٧ ديسمبر ٢٠٠٣	٣٧	جمهورية الهندوراس	٢٤ يونيو ٢٠٠٥
١٩	باراغواى	١٨ ديسمبر ٢٠٠٣	٣٨	الولايات المتحدة الأمريكية	٩ سبتمبر ٢٠٠٥

هـ- المفاوضات عديدة الأطراف: Plurilateral Negotiations

لقد تمت هذه المفاوضات من خلال اجتماعات فريق العمل (Working Party Meetings) التى بلغت أربعة عشر اجتماعاً خلال فترة استغرقت نحوًا من (١٠) سنوات (جدول رقم ٢)، وهذه المفاوضات كانت مفتوحة لمن يرغب فيها من أعضاء المنظمة، وقد بلغ إجمالى الدول المشاركة فى هذه الاجتماعات (٥٨) دولة. ومن خلال هذه المفاوضات تم إعداد تقرير فريق العمل (The Working Party Report) (أهم وثائق الانضمام) والذى يحتوى على جميع استفسارات وملاحظات الدول الأعضاء

وإجابات المملكة عليها، كما يحوى الالتزامات والاستثناءات، وكانت معظم استفسارات الدول عن الانظمة واللوائح والإجراءات ذات العلاقة بالاقتصاد والاستثمار والتجارة.

رأس هذه المفاوضات سفير كندا لدى المنظمة Mr. John Weeks على مدى سبعة اجتماعات، ثم انتقلت الرئاسة إلى سفير باكستان لدى المنظمة السيد منير أكرم الذى بقى رئيساً لهذه المفاوضات حتى نهايتها. ونظراً لأهمية وثيقة الدعم الزراعى فقد كانت تناقش خلال اجتماعات فريق العمل، وكان هناك ملاحظات تم استدراكها إلاّ أن معظمها كان ملاحظات فنية تتعلق بكيفية إعداد هذه الوثيقة، وقد انتهى الأمر إلى نقاشها فى اجتماع خاص وتم اعتمادها. وبصفة عامة كانت الدول المتقدمة (تحديداً الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربى، كندا، أستراليا، نيوزلندا والأرجنتين) أكثر الدول مناقشة لمواضيع الزراعة فى اجتماعات فريق العمل. ونظراً للاستفسارات والملاحظات المتلاحقة التى كانت تبديها هذه الدول فقد كان هناك سرعة وكفاءة فى إعداد الإجابات اللازمة عليها وتوفير البيانات والمعلومات المطلوبة من قبل المختصين فى وزارة الزراعة المشاركين فى الفريق التفاوضى وفى اللجان الفنية المتخصصة.

جدول رقم (٢) اجتماعات فريق العمل المعنى بانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية

م	الاجتماع	التاريخ
١	الاجتماع الأول	٢-٣/مايو/١٩٩٦م
٢	الاجتماع الثانى	٦-٨/نوفمبر/١٩٩٦م
٣	الاجتماع الثالث	٢٩-٣٠/مايو/١٩٩٧م
٤	الاجتماع الرابع	٢-٤/ديسمبر/١٩٩٧م
٥	الاجتماع الخامس	١٧-١٩/نوفمبر/١٩٩٨م
٦	الاجتماع السادس	٢٢/سبتمبر/١٩٩٩م
٧	الاجتماع السابع	٥/أبريل/٢٠٠٠م
٨	الاجتماع الثامن	١٧/أكتوبر/٢٠٠٠م
٩	الاجتماع التاسع	٢٣-٢٤/أكتوبر/٢٠٠٣م
١٠	الاجتماع العاشر	٢٥/فبراير/٢٠٠٤م
١١	الاجتماع الحادى عشر	٢٩/أبريل/٢٠٠٤م
١٢	الاجتماع الثانى عشر	١٦/يونيه/٢٠٠٤م
١٣	الاجتماع الثالث عشر	١١/أكتوبر/٢٠٠٥م
١٤	الاجتماع الرابع عشر	٢٨/أكتوبر/٢٠٠٥م

و- الأنظمة واللوائح والإجراءات ذات العلاقة:

كان من متطلبات الانضمام وجود ووضـوح الأنظمة والإجراءات واللوائح الخاصة ذات العلاقة باتفاقيات المنظمة الأساسية؛ ولذا فقد كان هناك جهود محلية مصاحبة لعمليـة التفاوض تم من خلالها إصدار الأنظمـة والإجراءات واللوائح ذات العلاقات، حيث تم إصدار (٤٢) نظامًا ولائحة وإجراء ودليلاً خلال مسيرة التفاوض، منها (١٩) نظامًا ولائحة وإجراء ودليلاً ذات علاقة باتفاقيات المنظمة الأساسية.

هذا وقد كان للقطاع الزراعى نصيب من هذه الأنظمة واللوائح والإجراءات والأدلة بشـكل مباشر وغير مباشـر (جدول رقم ٣). ولا شـك أن صدور مثل هذه الأنظمة واللوائح والإجراءات والأدلة كان خطوة مهمة وكبيرة تؤكد مسيرة الإصلاح الاقتصادى فى المملكة، كما تؤكد المصداقية والشفافية والوضوح، ولا يقتصر نفعها على المستثمرين الأجانب وعمليات الاسـتيراد فحسب، وإنما تخدم أيضًا المستثمرين المحليين والحركة التجارية المحلية عمومًا.

جدول رقم (٣) الأنظمة واللوائح والإجراءات والأدلة ذات العلاقة بالقطاع الزراعى

م	النظام / اللائحة / الإجراء / الدليل	تاريخ الصدور
١	دليل تراخيص الاستيراد	١٤٢١/٤/١هـ
٢	إجراءات تراخيص الاستيراد	١٤٢٣/٤/٦هـ
٣	تطبيقات تدابير الصحة والصحة النباتية	١٤٢١/٤/١هـ
٤	لائحة تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية	١٤٢٤/٥/١هـ
٥	لوائح التثمين الجمركى	١٤٢٥/٥/٩هـ
٦	نظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية	١٤٢٥/٥/٢٩هـ
٧	نظام المنافسة	١٤٢٥/٥/٢٩هـ
٨	مشروع اللائحة التنفيذية لنظام المنافسة	-
٩	نظام استثمار رأس المال الأجنبى	١٤٢١/١/٥هـ
١٠	اللائحة التنفيذية لنظام استثمار رأس المال الأجنبى	١٤٢٣/٤/١٣هـ
١١	نظام المختبرات الخاصة	١٤٢٣/٢/٨هـ
١٢	اللائحة التنفيذية لنظام المختبرات الخاصة	١٤٢٤/٢/٢١هـ
١٣	نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره	١٤٢١/٤/٨هـ
١٤	إجراءات عملية نشر الأنظمة فى الجريدة الرسمية	١٤٢٥/١/١٧هـ
١٥	إنشاء الهيئة العامة للرقابة الغذائية والدوائية	١٤٢٤/١/٧هـ

رابعاً - الزراعة والوضع النهائى للمفاوضات «الاستثناءات والالتزامات»:

نظراً لأهميــة المواضيع الزراعية فقد كانت محوراً أساســياً فى جميع مفاوضات المملكة، ســواء كانت مفاوضات ثنائية (Bilateral)، أو عديدة الأطراف (Plurilateral) أو متعــددة الأطراف (Multilateral). هذا ولقد جاءت نتائج المفاوضات الزراعية فى ثلاث وثائق مهمة هى:

- تقرير فريق العمل WT/ACC/SAU/61.
- الجداول الموحدة للسلع WT/ACC/SAU/61/ADD.1.
- وثيقة الدعم الزراعى المحلى ACC/4.

هذا ويمكن إيجاز أهم ما يتعلق بالقطاع الزراعى فى هذه الوثائق على النحو التالى:

أ- تقرير فريق العمل The Working Party Report:

يعتبر هذا التقرير أهم وثائق الانضمام، وهو نتاج المفاوضات عديدة الأطراف خلال اجتماعات فريق العمل التى بلغت أربعة عشر اجتماعاً على مدى عشر سنوات. وهذا التقرير يحتوى على الكثير من المعلومات والبيانات عن الاقتصاد السعودى وما يتعلق به من أنشطة وإجراءات وأنظمة ولوائح وسياسات وبرامج، كما يحتوى على استفسارات الــدول الأعضاء، وعلــى إجابات المملكة عليها، وعلى الالتزامات والاســتثناءات. يقع هذا التقرير فى (١٣٥) صفحة ويحتوى على (٣١٦) فقرة و(١٢) ملحقًا يخص القطاع الزراعى منها (٥٧) فقرة تمثل (١٨٪) من إجمالى فقرات التقرير، وكذلك عشــرة من ملاحق التقرير (انظر ملحق الدراسة رقم ١)

١- من الاستثناءات فى تقرير فريق العمل ما يلى:

- المحافظة على الوضع الحالى للسياسات والبرامج الزراعية الرئيسة.
- استمرار عمل المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق والبنك الزراعى فى أعمالهما الحالية دون تأثير.
- تحديد فترة صلاحية الأغذية سريعة التلف وعدم تركها للشركات الصانعة.
- استثناءات أخرى متعلقة بالنفاذ إلى الأسواق (قوائم تفصيلية للسلع المقيدة متوافقة مع اتفاقية تراخيص الاستيراد) ومنها:

- قائمة بالسلع الممنوع استيرادها ومنها السلع المحرمة (٦٥سلعة) وتشمل الخمور ولحوم الخنزير ومشتقاتها، وجميع الأغذية الداخل فى تكوينها الخمور أو الخنزير، وهذه السلع ليس عليها رسوم جمركية حيث وضع أمامها حرف (P) ويعنى محرم (Prohibited)، وكذلك سلع أخرى يمنع استيرادها ومنها الأسمدة العضوية، الأغذية المحتوية على دماء الحيوانات والإطارات المستعملة، والقرآن الكريم وغيرها.
- قائمة السلع التى يحتاج استيرادها إلى تراخيص مسبقة مثل البذور والأسمدة الكيماوية والمبيدات والمعدات والآلات الزراعية وغيرها.
- قائمة السلع الممنوع تصديرها ومنها الأعلاف الخضراء، الحطب، إناث الحيوانيات، ماء زمزم وغيرها..
- قائمة السلع التى يحتاج تصديرها إلى موافقات مسبقة، ومنها القمح والدقيق والشعير والذرة الصفراء ومسحوق فول الصويا والآلات الزراعية نظراً لوجود إعانات عليها.
- قائمة بقرارات الحظر الحالية على بعض الدول على سلع حيوانية أو نباتية لأسباب صحية أو وقائية.
- مواصفات وشروط بذور النباتات المستوردة.

- المحافظة على الوضع الحالى للصيد التقليدى للأسماك كما هو موجود فى القائمة السلبية وعدم فتحه للاستثمار الأجنبى.
- عدم حماية حقوق الملكية الفكرية للدلالات الجغرافية للسلع المحرمة مثل الخمور والمشروبات الكحولية.

٢- من الالتزامات فى تقرير فريق العمل:

(١٥) التزامًا يخص الزراعة من أصل (٥٩) التزامًا تمثل (٢٥٪)، ومنها:

- توافق إجراءات تراخيص الاستيراد لاتفاقية تراخيص الاستيراد.
- توافق إجراءات الصحة والصحة النباتية لاتفاقية الصحة والصحة النباتية (SPS).
- تقديم تقرير سنوى عن برنامج تخصص الصوامع.

- العمالة الأجنبية حتى (٢٥٪) من إجمالى العمالة.
- تـرك تحديد فترة صلاحيـة الأغذية (غير القابلة للتلف) للشـركات الصانعة وفق مواصفات إرشادية من الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس.

ب- الجداول الموحدة للسلع The Unified Schedules of Goods:

الجداول الموحدة للسلع هى الوثيقة الثانية من وثائق انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالميـة، وهذه الجـداول هى نتاج المفاوضـات الثنائية مع جميع الـدول التى طلبت مفاوضـات ثنائيـة Bilateral Negotiations مع المملكـة (٣٨ دولة) وفق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN)، أى أقل الرسـوم الجمركية التى تم منحها لأى دولة فى أثناء التفاوض. تضم هذه الجداول (٧٥٥٩) سـلعة وفق النظام المنسـق العام لعام ٢٠٠٢م، منها (١٣٢٠) سلعة زراعية (بما فيها الأسماك) تمثل نحو (١٨٪) من إجمالى السلع.

١- من الاستثناءات فى الجداول الموحدة للسلع:

- رسـوم حمائية مناسـبة على السـلع الزراعية الحساسـة ومنها الدواجن والبيض، التمـور، الحليب السـائل فى عبوات أكبـر من واحد لتر، القمح ومشـتقاته وبعض الخضروات والفواكه.
- (٨٩٪) من إجمالى عدد السـلع الزراعية رسـومها المثبتة (Bound Rates) أعلى من الرسوم المطبقة حالياً Applied Rates.
- (٦٥) سلعة محرمة وليس عليها رسوم جمركية.
- (٣) سلع فقط رسومها المثبتة (صفر٪)، فى حين أن المطبق حالياً بهذا الرسم (٢٢٣) سلعة.
- (٤٩) سلعة رسومها المثبتة (٥٪)، فى حين أن المطبق حالياً بهذا الرسم (٧١٩) سلعة.
- الدواجن وبيض المائدة (١٣سلعة) تتمتع برسوم حمائية مناسبة (٢٠-٢٥٪) أو رسم نوعى.
- أصبح متوسط الرسوم الجمركية المثبتة على جميع السلع الزراعية (١٥,٦٪) مقارنة بالمطبق حالياً (٧,٤٪).

٢- من الالتزامات فى الجداول الموحدة للسلع:

- رسوم جمركية مثبتة على جميع السلع الزراعية ما عدا السلع المحرمة.

- (٧٢) سلعة زراعية خضعت رسومها الجمركية المطبقة حاليًا للتخفيض الفورى.
- منح حق المفاوض الأول (INR) لبعض الدول على (٦٣٧) سلعة زراعية تمثل (٤٨,٣٪) من إجمالى السلع الزراعية بما فيها الأسماك.
- تخفيض الرسوم الجمركية مرحلياً على (٢١) سلعة زراعية حتى عام ٢٠٠٨م.
- تخفيض الرسوم الجمركية مرحلياً على (٢٥) سلعة زراعية حتى عام ٢٠١٠م.

جـ- وثيقة الدعم الزراعى المحلى:

إحدى الوثائق الرسمية للانضمام وتتعلق برصد وتصنيف جميع أنواع دعم القطاع الزراعى المحلى، سواء كان دعماً مباشراً أو غير مباشر، أو دعمًا للصادرات وفق نماذج محددة أصدرتها المنظمة. هذا وقد كان متوسط فترة هذا الدعم للأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٣م، وهى آخر ثلاث سنوات توافرت فيها بيانات عن جميع أنواع هذا الدعم. هذا وقد اتضح وجود دعم مباشر خاضع للتخفيض قدره (٣,٧) بليون ريال. وبالمقابل لايوجد فى المملكة دعم مباشر للصادرات الزراعية ولا دعم مباشر وفق إجراءات الصندوق الأزرق (مدفوعات تعويضية للحد من الإنتاج).

١- من الاستثناءات فى وثيقة الدعم الزراعى المحلى:

- الاستفادة الكاملة من المرونات الخاصة والتفضيلية للدول النامية، ومنها:
  - تقديم دعم مباشر ضئيل غير قابل للتخفيض حتى (١٠٪) (De Minimis).
  - تخفيض الدعم المباشر على مدى (١٠) سنوات.
  - نسبة التخفيض السنوى (٣,١٪).

٢- من الالتزامات فى وثيقة الدعم الزراعى المحلى:

- تخفيض الدعم المباشر بنسبة محددة.
- عدم تقديم دعم مباشر للصادرات الزراعية.
- تحديث بيانات وثيقة الدعم الزراعى المحلى دوريًا.
- إخطار المنظمة عن أى وسائل دعم جديدة.

خامسًا - تحديات وفرص ومتطلبات القطاع الزراعى فى المرحلة القادمة:

لقد حظى القطاع الزراعى فى المملكة ومنذ فترة طويلة بقدر جيد من الدعم والحماية عبر وسائل وبرامج متنوعة؛ وهذا ما مكنه - بحمد الله - من تحقيق إنجازات ومكتسبات كثيرة انعكست إيجاباً على الاقتصاد السعودى وعلى برامج التنمية الشاملة. ومع تنامى توجهات العولمة من خلال الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية والانضمام لمنظمة التجارة العالمية، هذا بالإضافة إلى بروز الكثير من المتغيرات المحلية، وفى مقدمتها وضع الموارد المتاحة، وخاصة المياه، فقد أصبح هذا القطاع يواجه تحديات كبيرة. وبالمقابل فإن هناك فرصاً كثيرة ستفرزها تداعيات المرحلة الجديدة يمكن استغلالها والاستفادة منها. وهذا ما سنتحدث عنه بإيجاز فى النقاط التالية:

أ- التحديات:

التحديات التى أصبحت تواجه القطاع الزراعى فى المملكة كثيرة ومتنوعة وهى على الصعيدين المحلى والدولى، ولعل من أهمها ما يلى:

١- زيادة النفاذ إلى الأسواق المحلية واشتداد المنافسة.

٢- انخفاض الرسوم الجمركية على بعض السلع الزراعية.

٣- إمكانية الوفاء بمتطلبات الالتزامات الجديدة.

٤- قدرة الأجهزة التنفيذية (الإشرافية والرقابية) على التطبيق والمتابعة.

٥- ترك فترة صلاحية المواد الغذائية (غير القابلة للتلف) للشركات الصانعة.

٦- ضعف الجهاز التسويقى والخدمات التسويقية.

٧- تنامى الفكر المضاد لاستمرار دعم وحماية القطاع الزراعى.

٨- ضعف وتواضع الخدمات المساندة (الإرشاد، الوقاية، البيطرة، المحاجر، الأبحاث، التدريب،... إلخ).

٩- قلة وضعف الكوادر الوطنية المؤهلة.

١٠- تخفيض الحد الأدنى للاستثمار الأجنبى فى الاستثمارات الزراعية.

١١- عدم إمكانية تقديم دعم مباشر للصادرات الزراعية.

١٢- التزامات المرحلة القادمة وفق نتائج المفاوضات الشاملة «لأجندة الدوحة للتنمية» وقرارات المؤتمر الوزارى السادس للمنظمة.

ب- الفرص:

رغم التحديات الكثيرة التى أصبحت تواجه القطاع الزراعى فى المملكة، والتى تم استعراض أهمها أعلاه مما قد تحد من نموه وتطوره، إلا أن هناك فرصًا كثيرة تتيحها ظروف المرحلة الجديدة. ومتى تم تحديد هذه الفرص واستغلالها وترتيب أولوياتها والاستفادة منها فإنها ستنعكس إيجابًا - إن شاء الله تعالى - على مسيرة التنمية الزراعية المستدامة. ومن هذه الفرص على سبيل المثال لا الحصر ما يلى:

١- استمرار قدر مناسب من الحماية.

٢- تواصل الكثير من برامج وسياسات الدعم الحالية (المباشر وغير المباشر).

٣- وجود البنية الأساسية الجيدة واستمرار التوسع فيها (السدود، الكهرباء، الاتصالات، الطرق، مشاريع الرى والصرف.. إلخ).

٤- الخبرة التراكمية الواسعة والتأهيل الجيد للكثير من المزارعين والشركات الزراعية.

٥- وجود الميز النسبية فى بعض الأنشطة (التمور والصناعات التحويلية لها، الروبيان، البطاطس، الألبان، الدواجن، البيوت المحمية.. إلخ).

٦- إمكانية الوصول إلى أسواق (١٤٩) دولة عضو فى منظمة التجارة العالمية دون تمييز وفق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN).

٧- الاستفادة من جهاز فض المنازعات التجارية فى المنظمة عند مواجهة ممارسات الإغراق فى السوق المحلى أو وجود عوائق غير نظامية تحد من الصادرات (WTO.2003).

جـ- متطلبات المرحلة القادمة (التوصيات):

لا شك أن المرحلة القادمة بتحدياتها المحلية والدولية تعتبر مرحلة صعبة وحرجة على القطاع الزراعى فى المملكة وتتطلب التعامل الخاص معها من خلال البرامج والسياسات المناسبة والمخطط لها من قبل القطاعين العام والخاص كلاً حسب اختصاصة ومسؤولياته.

١- دور القطاع العام:

يلعب القطاع العام دوراً كبيراً فى ظل ظروف المرحلة الجديدة حتى يسهم بفعالية فى جعل القطاع الزراعى يحقق أهدافه ويسهم بفعالية فى مسيرة التنمية الاقتصادية الشاملة. ولعل من أهم المهام والمسؤوليات التى ينبغى للقطاع العام القيام بها ما يلى:

١- تكثيف التوعية والإعلام وتوفير المعلومات والتوجيه والإرشـــاد، وخاصة أن القطاع الزراعى الخاص يجهل الكثير عن التزامات المرحلة الجديدة واســتثناءاتها وكيفية التعامل الإيجابى معها.

٢- التدريب وبناء القدرات ســواء كان ذلك لمنسوبى الأجهزة الحكومية ذات العلاقة أو للمزارعين والمستثمرين فى القطاع الزراعى.

٣- إجراء وتمويل البحوث والدراسات لرصد الآثار المتوقعة وللتقييم ورسم الخطط.

٤- الوفاء بمتطلبات الالتزامات الجديدة ذات العلاقة حتى يتم اســتغلالها والاستفادة منهـــا، فمثلاً اتفاقية إجـــراءات الصحة والصحة النباتية SPS تحتاج إلى إنشـــاء المعامل والمختبرات والمحاجر المجهزة وتدعيمها بالكفاءات المتخصصة.

٥- إكمال المواصفات والمقاييس على جميع السلع الغذائية مع التطبيق الحازم.

٦- اســتمرار وسائل الدعم والحماية وبما تسمح به أنظمة واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وهى كثيرة ومتنوعة نظراً لوجود المبررات والاعتبارات اللازمة.

٧- تكييف السياسات والبرامج الحالية (وإعداد وتطبيق سياسات وبرامج جديدة) بما يعظم من مكاسب الانضمام، وبما يقلل من الأضرار المحتملة.

٨- المشـــاركة الفعالة فى لجان المنظمة ذات العلاقة مثل لجنة الزراعة ولجنة الصحة والصحة النباتية (SPS) وغير ذلك من اللجان الأخرى.

٩- متابعة تطورات المفاوضات الجديدة والمشاركة فيها لتأكيد مصالح المملكة والدفاع عنها.

٢- دور القطاع الخاص:

القطاع الخاص يتحمل العبء الأكبر لمواجهـــة متطلبات المرحلة الجديدة والتعامل الإيجابى معها لضمان اســتمرار النمو والتطـــور، ولعل من أهم الإجراءات التى ينبغى للقطاع الخاص القيام بها ما يلى:

١- الفهم والاستيعاب والإدراك لواقع ومتطلبات المرحلة الجديدة.

٢- رفع كفاءة الإنتاج وتخفيض التكاليف لمواجهة أضرار المنافسة.

٣- تطوير المنتجات ومتابعة رغبات المستهلكين.

٤- الاندماجات لاستغلال اقتصاديات الحجم Economies of Scale.

٥- استغلال الميز النسبية فى الإنتاج والاستفادة من الفرص المتاحة للتصدير.

٦- رفع كفاءة التسويق والخدمات التسويقية.

٧- إنشاء وتفعيل الجمعيات التعاونية الزراعية للاستفادة من إيجابياتها.

٨- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة فى القطاع العام لإيجاد التكامل المطلوب.

المراجع

1- Centre for Community Economies and Development Consultants Society (CECOEDECON) **«Food Security: Some Issues of Relevance to the Developing Countries in WTO Negotiations»**, India , 2005.

2- Food and Agriculture Organization of the United Nations **(FAO) «FAO papers on Selected Issues Relating to the WTO Negotiations on Agriculture»**, Rome,2002

3- Goode, **«Walter Dictionary of Trade Policy Terms»**, Center for International Economic Studies , University of Adelaide, 1998.

4- World Bank **«Global Economic Prospects and the Developing Countries 2004: Realizing the Development promise of the Doha Agenda»**, July 2003.

5- World Trade Organization (WTO) **Doha Declarations**,2005a.Geneva.

6- World Trade Organization (WTO), **Draft Ministerial Declaration, Ministerial Conference, 6th Session Hong Kong** 13-18/12/2005b. Geneva.

7- World Trade Organization (WTO) **Understanding WTO,** October 2005c

8- World Trade Organization (WTO) **10 Benefits of WTO Trading System,** 2003,Geneva.

9- UNCTAD, Thė International Trade Center; **«Business Guide to the Uruguay Round»**, 1995.

الملاحق

الملحق (١) الفقرات وملاحق التقرير ذات العلاقة بالقطاع الزراعى

أ- الفقرات ذات العلاقة بالقطاع الزراعى:

- الفقرة (٣) الوثائق المقدمة عن القطاع الزراعى.
- الفقرة (٣٨) الأنشطة والخدمات الحكومية المحددة للتخصيص، ومنها بعض الأنشطة والخدمات التابعة لوزارة الزراعة.
- الفقرات (٣٨، ٤٤، ٥٢، ١٢٥، ٢٣٩، ٢٤٢) ذات العلاقة بالمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق.
- الفقرات (٤٤، ٥٠، ٥٢، ٢٣٧، ٢٣٨) ذات العلاقة بعمل البنك الزراعى العربى السعودى.
- الفقرة (٥٦) إلغاء الحد الأدنى للاستثمار الأجنبى فى القطاع الزراعى.
- الفقرة (٧٧) دور ومسؤولية وزارة الزراعة فى التنمية الزراعية بالمملكة.
- الفقرات (٩٠، ٩٨، ٩٩) الوضع القانونى لمستوردى الآلات الزراعية.
- الفقرات (١٢٤، ١٢٥، ١٣٣، ١٤٣، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣) تتعلق بإجراءات تراخيص الاستيراد للمدخلات الزراعية.
- الفقرة (١٥٧) القيود الكمية على الواردات.
- الفقرات (من ٢٠٦ وحتى ٢٢٤) متعلقة بإجراءات الصحة والصحة النباتية.
- الفقرات (٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣) السياسة الزراعية فى المملكة.
- الفقرتان (٢٥٢، ٢٥٩) حماية الأصناف النباتية (حقوق الملكية).
- الفقرة (٢٦٥) أكدت أن الدلالات الجغرافية Geographical Indicators للخمور والمشروبات الكحولية غير محمية فى المملكة لأنها سلع محرمة.
- الفقرة (٣٠٦) الالتزام بتقديم الإخطارات المطلوبة للمنظمة فى مواعيدها (ومن ضمن ذلك وثيقة الدعم الزراعي).
- الفقرة (٣١٥) استعراض الفقرات التى فيها التزامات (٥٩ فقرة)، ومن ضمنها (١٥) فقرة التزام خاصة بالزراعة، وهى تحديدًا الفقرات ذات الأرقام التالية: (٢٥، ١٥٣، ١٧٩، ١٨٣، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٣٠٦).

ب- ملاحق التقرير ذات العلاقة بالقطاع الزراعى:

- ملحق (A) قائمة السلع والخدمات التى عليها قيود سعرية (ومنها الدقيق).
- ملحق (C) القائمة السلبية الخاصة بالاستثمار الأجنبى فى المملكة ومنها نشاط الصيد التقليدى للأسماك (حيث يقتصر على السعوديين فقط).
- ملحق (E) قائمة السلع التى تحتاج إلى تراخيص استيراد مسبقة.
- ملحق (F) قائمة السلع المحظور استيرادها.
- ملحق (G) مواصفات وشروط استيراد بذور الإنبات.
- ملحق (H) قائمة السلع التى يتطلب استيرادها شهادات مخبرية.
- ملحق (I) قائمة السلع المحظور تصديرها.
- ملحق (J) قائمة السلع التى يتطلب تصديرها موافقات مسبقة
- ملحق (K) قائمة اللجان الفنية فى الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس والوزارة مشاركة فى بعض لجانها ذات العلاقة.
- ملحق (L) قائمة قرارات وإجراءات الحظر المفروض على بعض الدول لاستيراد منتجات نباتية وحيوانية محددة.

تقييم لنتائج المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية
من سنغافورة حتى هونج كونج
للفترة من (١٩٩٦-٢٠٠٥م)

الدكتور خليل عليان عبدالرحيم
جامعة الطائف - كلية العلوم المالية والإدارية

● دوريـة الإدارة العـــامـــة
● المجلد السابع والأربعون
● الـــعـــــــدد الأول
● محـــــــــرم ١٤٢٨هـ
● ينايـــــــــر ٢٠٠٧م

تقييم لنتائج المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية من سنغافورة حتى هونج كونج للفترة (١٩٩٦-٢٠٠٥)

د. خليل عليان عبدالرحيم❖

ملخص:

تنص اتفاقية مراكش لتأسيس منظمة التجارة العالمية أول يناير ١٩٩٥ على عقد مؤتمر وزارى كل سنتين على الأقل لبحث القضايا المطروحة، ويعد المؤتمر الوزارى أعلى سـلطة فى المنظمة تقوم باتخاذ القرارات، و تنبع أهمية المؤتمرات الوزارية للمنظمة من أن قراراتها نافذة على جميع الدول الأعضاء كما أن أى اتفاقية تصدر عن هذه المؤتمرات بالإجماع تعد إلزامية، والمؤتمرات الوزارية تضع الإطار العام للمفاوضات التجارية الشـاملة متعددة الأطراف. والمنظمة ما زالت تواجـه تحديات كبيرة فى محاولاتهـا تحرير التجارة العالمية والوصول إلى التوافق العام فى القضايا الشـائكة كقضايا الدواء والغذاء والعمل والبيئة والاسـتثمار والصادرات السـلعية والخدمية وحقوق الملكية الفكرية والتنمية. اسـتغرقت مفاوضات المؤتمرات السـتة الوزارية عشـر سـنوات وتبين أن هناك تفاوتاً فى تطبيق التزامات الدول تجاه الاتفاقيات الموقعة، وهناك تعارض بين مصالح الدول تجاه القضايا المطروحة فالدول المتقدمة تدفع باتجاه قضايا جديدة يتم بحثها كالبيئة ومعايير العمل وحقوق الإنسان والاستثمارات الأجنبية، فى حين تعارض الدول النامية مناقشة هذه القضايا قبل وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها وخاصة فى قضايا مكافحة الإغراق والمساعدة الفنية للدول النامية ورفع دعم الزراعة، كما أن هناك تبايناً فى المصالح والمواقف بين دول المجموعة الواحدة سـواء كانت دولاً متقدمة أو نامية، وهناك مشـاعر معاديـة تجاه المنظمة من قبل فئات المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية ومن أنصار البيئة والمسـتهلكين والمزارعين وغيرهم فى شتى بلدان العالم احتجاجا على العولمة الاقتصادية. وقد لوحظ أن اتخاذ قرارات المؤتمرات الوزارية بطريقة الإجمـاع قـد يعوق التوصل إلى قرارات نهائية، لذلك لا بد من إعادة النظر فى آلية المفاوضات وطريقة اتخاذ القرارات والتقليل من زخم القضايا المطروحة بحيث يتم التركيز فى كل مرة على عدد محدود من القضايا بعد الإعداد الجيد لها من قبل الوفود المشاركة على أن يتم توعية الشعوب بهذه القضايا قبل عقد المؤتمرات الوزارية.

يعد المجلس الوزارى لمنظمة التجارة العالمية أعلى هيئة فى المنظمة الدولية، ويعقد المجلس مؤتمـرات وزارية كل سـنتين يحضرها وزراء الصناعة والتجـارة فى الدول الأعضاء ويكون الاجتماع فى أحد عواصم الدول الأعضاء. وهناك لجان متخصصة فى منظمة التجارة العالميـة تهتم وتتابع قضايا التنمية والتكتلات الإقليمية والدول النامية والميزانية والإدارة وفى عـدد من القطاعـات المتخصصة مثل: الطيران المدنى والمشـتريات الحكوميـة وتكنولوجية المعلومـات والقطاع المالـى، بالإضافة إلى لجان متخصصة فى قضايا المديونية والاسـتثمار والمنافسـة والشـفافية. وتجتمع هذه اللجان قرابة (٢١٤) مرة فـى كل عام فى مقر المنظمة الدولية أو فى أحد عواصم الدول الأعضاء. وتشمل منظمة التجارة العالمية فرق العمل الفنية ومن أهمها: فريق عمل انضمام الدول (Accession Working Party)، وفريق عمل المؤسسات الحكوميـة (Working Party on State Trading Enterprises)، وفرق عمل أخرى،

❖ جامعة الطائف - كلية العلوم المالية والإدارية.

وتجتمع فرق العمل هذه (١٧٢٠) مرة كل عام فى مقر المنظمة. وآلية اتخاذ القرارات فى المؤتمرات الوزارى لمنظمة التجارة العالمية هى التوافق العام (إجماع الأعضاء) وهى القاعدة الرئيسة لاتخاذ القرارات، وأحيانا هناك قرارات بالأغلبية ولكنها نادرة.

وتنبع أهمية المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية من كونها صاحبة السلطة التشريعية العليا فى المنظمة وما يصدر عنها من قرارات تصبح نافذة على جميع الدول الأعضاء فى المنظمة، كما أن أى اتفاقية تصدر عن هذه المؤتمرات الوزارية بالإجماع المطلق تعد إلزامية على جميع الدول تحت مبدأ الالتزام الشامل الموحد الذى يعد أهم مبدأ من مبادئ الانضمام للمنظمة. وفى الوقت نفسه فإن المؤتمرات الوزارية تضع الإطار العام للمفاوضات التجارية الشاملة متعددة الأطراف.

وقد سبق انبثاق منظمة التجارة العالمية جولة مفاوضات الأوروغواى (١٩٨٦- ١٩٩٤) التى استغرقت سبع سنوات وتمخض عنها عدد من الاتفاقيات المتعلقة بتخفيض التعريفة الجمركية، ورفع الدعم عن السلع الزراعية، والتوصل إلى اتفاقية التجارة فى الخدمات، واتفاقية حقوق الملكية الفكرية، وقادت هذه الجولة إلى توقيع اتفاقية مراكش لتأسيس منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٤، ومن المآخذ على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) ضعف الإرادة السياسية للدول الأعضاء فى القضايا الحساسة مثل: الدعم الزراعى، واقتصار الجات على التجارة فى السلع دون الخدمات ودون شمولها حقوق الملكية الفكرية، وكذلك عدم إعطاء الاهتمام الكافى لمصالح الدول النامية وخاصة قضايا التنمية.

باشرت منظمة التجارة العالمية (WTO) أعمالها فى ١ يناير ١٩٩٥ ومقر المنظمة الرئيسي والوحيد جنيف بسويسرا وهى منظمة دولية تابعة للأمم المتحدة وكانت ثمرة جهود ومحصلة لمفاوضات استمرت سبع سنوات وقد بلغ أعضاؤها (١٤٩) دولة بانضمام المملكة العربية السعودية للمنظمة العالمية فى نهاية عام ٢٠٠٥م. وتقوم المنظمة بالاهتمام بقضايا التعريفة الجمركية على السلع والتجارة فى الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وقضايا فرعية كالاستثمار، والبيئة، ونقل التكنولوجيا، والطيران المدنى، والمشتريات الحكومية، وانتقال العمالة، وتعد هذه المنظمة من أهم المنظمات الدولية بجانب البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. وتهدف المنظمة إلى تحرير التجارة فى السلع والخدمات، وخفض التعريفة الجمركية، ومساعدة الدول على فض المنازعات التجارية فيما بينها والعمل على أنها إطار للمفاوضات ومراجعة السياسات التجارية للدول، ومساعدة الدول النامية من خلال المساعدات الفنية والتدريب والتعاون مع بقية المنظمات الدولية. والمنظمة تقوم على مبادئ الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية وعدم التمييز بين أعضائها وتجنب الإغراق ورفع الدعم والعمل بشفافية وتشجيع المنافسة العادلة . (http//www.wto.org.understandingofwto)

لقد عقدت منظمة التجارة العالمية منذ تأسيسها قبل عشر سنوات ستة مؤتمرات وزارية فى ست مدن عالمية وهى: سنغافورة، وجنيف، وسياتل، والدوحة، وكانكون، وهونج كونج وهذه المدن موزعة فى عدة قارات فى أوروبا، وأمريكا الشمالية، وأمريكا الجنوبية، والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.

الهدف من هذه الدراسة تقييم لنتائج جولات مفاوضات المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية للفترة (١٩٩٦-٢٠٠٥) من أجل التعرف على القضايا التى واجهت وما زالت تواجه منظمة التجارة العالمية، وكيفية التصدى لها، ومعالجتها من قبل الدول الأعضاء فى المنظمة والتى بلغ عددها (١٤٩) دولة تشكل تجارتها نحو (٩٠٪) من التجارة العالمية، ويمثل هذه الدول فى المفاوضات وزراء الصناعة والتجارة وهم أصحاب القرار فى دولهم فى قضايا الصناعة والتجارة. كذلك تهدف الدراسة إلى التعرف على مواقف الدول والتكتلات الاقتصادية من القضايا الشائكة التى لم يتم التوصل إلى حلول لها والتى تم تأجيل البت فيها إلى مؤتمرات وزارية قادمة. (العلمى، ٢٠٠٥)

كما تهدف الدراسة إلى التوصل لاستنتاجات يمكن أن تفيد صانع السياسة الاقتصادية حول تعامله مع قضايا منظمة التجارة العالمية.

وقد جمعت بيانات الدراسة من مصادر ثانوية متمثلة فى: سكرتارية منظمة التجارة العالمية، وتصريحات أعضاء الوفود المفاوضة، بالإضافة إلى إعلانات البيانات الختامية للمؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، ومن المنظمات غير الحكومية المناهضة لمخاطر العولمة الاقتصادية، وكذلك من أعمال المؤلفين والتقارير الصحفية والإخبارية لمراسلى الصحف والمحطات التلفزيونية المسئولة عن تغطية أخبار المؤتمرات الوزارية للمنظمة.

وتشمل الدراسة بالإضافة إلى المقدمة المواضيع التالية:

(١) تقييم لنتائج مفاوضات المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية فى سنغافورة عام ١٩٩٦م.

(٢) تقييم لنتائج مفاوضات المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية فى جنيف عام ١٩٩٨م.

(٣) تقييم لنتائج مفاوضات المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية فى سياتل عام ١٩٩٩م.

(٤) تقييم لنتائج مفاوضات المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية فى الدوحة عام٢٠٠١م.

(٥) تقييم لنتائج مفاوضات المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية فى كانكون / المكسيك عام ٢٠٠٣م.

(٦) تقييم لنتائج مفاوضات المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية فى هونج كونج عام٢٠٠٥م.

(٧) الاستنتاجات وتأثير السياسات.

(١) تقييم لنتائج مفاوضات المؤتمر الوزارى الأول لمنظمة التجارة العالمية فى سنغافورة عام ١٩٩٦م.

يعد المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية والمعقود فى سنغافورة فى ديسمبر عام ١٩٩٦م هو المؤتمر الأول الذى جاء مباشرة بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية فى بداية عام ١٩٩٥، وكانت أجندته مثقلة بالبنود والقضايا التى لم تجد حلولاً لها فى جولة مفاوضات الأورغواى والتى انتهت فى عام ١٩٩٤ والتى تم تأجيلها ونقلها لأجندة المؤتمر الوزارى الأول فى سنغافورة.

الهدف الرئيسى من عقد مؤتمر سنغافورة إجراء مراجعة لمدى تنفيذ الدول الأعضاء التزاماتها، وكذلك تقييم السياسات التجارية المتعددة الأطراف فى إطار ما اتفق عليه فى جولة الأورغواى، وكذلك استكمال المفاوضات الخاصة بتحرير تجارة الخدمات واختبار آليات عمل منظمة التجارة العالمية باعتبار أن هذا المؤتمر هو المؤتمر الأول للمنظمة.

ومن الموضوعات التى طرحت على المؤتمر التجارة والبيئة، والعلاقة بين التجارة وسياسات المنافسة، وإجراءات تسهيل التجارة، والعلاقة بين التجارة والاستثمار، ومعايير العمل والشفافية فى المشتريات الحكومية.

فموضوع العلاقة بين التجارة والبيئة تم طرحه من قبل الدول المتقدمة لوضع معايير واشتراطات بيئية معينة يجب الالتزام بها من جميع الأطراف، وقد سارعت الدول النامية إلى الاعتراض على مناقشة الموضوع خشية من قيام الدول المتقدمة بفرض إجراءات حمائية بحجة عدم التزام الدول النامية بمعايير البيئة.

أما موضوع العلاقة بين التجارة وسياسة المنافسة فقد قامت بطرحه دول الاتحاد الأوروبى للبحث فى مدى الحاجة إلى إنشاء مجموعة عمل لدراسة هذا الموضوع فى إطار منظمة التجارة العالمية. وقد رأت عدد من الدول النامية بأن يترك هذا الموضوع إلى التشريعات الوطنية.

وحول إجراءات تسهيل التجارة فقد طرح الاتحاد الأوروبى إمكانية التوصل إلى اتفاقية متعددة الأطراف تعمل على تبسيط وتذليل المعوقات الإدارية والبيروقراطية المتعلقة بالتجارة الدولية. ولم تعارض الدول النامية هذا المطلب.

وحول العلاقة بين التجارة والاستثمار فقد طالبت عدد من الدول المتقدمة التوصل إلى إطار دولى متعدد الأطراف حول القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبى المباشر، ولكن معظم الدول النامية عارضت مثل هذا التوجه باعتبار أن الموضوع تم تغطيته ضمن منظمة التجارة العالمية فى إطار اتفاقية الجوانب التجارية ذات العلاقة بالاستثمار.

أمـا موضوع التجارة والعمل فقد طالبت الولايات المتحـدة بإدراجه لمنع عمالة الأطفال وقد عارضته الدول النامية باعتبار أن عمالة الأطفال يعطى ميزة تكلفة نسبية لصالح الدول الناميـة. ومن الجدير بالملاحظة أن المؤتمر الوزارى الأول للمنظمة فى سـنغافورة أعطى اهتمامـاً خاصاً بمعايير العمل المطبقة وضرورة الأخذ فى الاعتبار ما تم إنجازه من أعمال فى منظمة العمل الدولية (ILO) وخاصة البعد الاجتماعى للعولمة.

اعتبر هـذا المؤتمر الوزارى من المؤتمـرات التى تعمل لغير صالـح الدول النامية ودول العالم الثالث وأنه يعمل لصالح الدول المتقدمة حيث أعطيت دول مثل: الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى لنفسـها الحق فى فحص ورقابة ظروف البيئة والعمل وخطط التنمية والاستثمار فى الدول النامية. (الحمزاوى، ٢٠٠٠)

وفى ظل المواقف المختلفة للأطراف المتفاوضة عكس إعلان مؤتمر سنغافورة إنشاء مجموعات عمل لدراسة الموضوعات التى تم الاختلاف حولها وضرورة الاستمرار فى المفاوضات فى المسـائل التى لم يتم الانتهاء منها فى المفاوضات، ومحاولة التوفيق بين المقترحات المختلفة للدول الأعضاء فى المنظمة.

(٢) تقييم لنتائج مفاوضات المؤتمر الوزارى الثانى لمنظمة التجارة العالمية فى جنيف / سويسرا عام ١٩٩٨م.

المؤتمـر الوزارى الثانى لمنظمة التجارة العالمية عقد فى مدينة جنيف فى سويسـرا فى مقر منظمة التجارة العالمية فى عام ١٩٩٨م، وقد ركز الوزراء المشاركون فى الدول الأعضاء فى المنظمة على استكمال بحث القضايا الرئيسة المنقولة من مؤتمر سنغافورة وهى:

١ - تخفيض سقوف التعريفة الجمركية على السلع الصناعية والزراعية.

٢ - موضوع التجارة الإلكترونية (Electronic Commerce).

٣ - ومدى التناسـق بين منظمة التجارة العالمية والمنظمـات الدولية الأخرى، كالبنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، والأنكتاد.

٤ - بحث الشفافية فى عمل منظمة التجارة العالمية.

٥ - مواضيـع التجـارة والمديونيـة ونقل التكنولوجيـا باعتبار أن هـذه المواضيع من اختصاص العديد من مجالس ولجان منظمة التجارة العالمية.

وحول خفض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية فقد أدرج هذا البند بطلب من الدول المتقدمـة، بينما رأت الدول النامية ألا داعى لمزيد من التخفيضات فى التعريفة

الجمركية على السلع الصناعية فى الوقت الراهن؛ لأن الدول المتقدمة لم تقدم الكثير للدول النامية فى مجال النفاذ لسلعها للأسواق العالمية وأن الخفض الجمركى المقترح يخفض من الإيرادات الجمركية التى تستخدمها الدول النامية فى أغراض برامج التنمية، وأن الدول المتقدمة مازالت تقوم بسياسات الإغراق لأسواق الدول النامية.

وموضوع التجارة الإلكترونية طرح للمرة الأولى فى مؤتمر جنيف، حيث رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن خضوع المنتجات الإلكترونية لمبادئ منظمة التجارة الدولية يعتبر أمرا ضروريا وألاّ يتم فرض رسوم جمركية على الرسائل الإلكترونية، ولكن الدول النامية رأت أن موضوع التجارة الإلكترونية من المواضيع المرتبطة باتفاقيات أخرى مثل تجارة الخدمات ولا داعى لبحثها منفصلة وأن على المنظمة التأكيد على أهمية الدعم الفنى والمالى للدول النامية لتمكينها من إنشاء بنية أساسية تمكنها من المشاركة فى التجارة الإلكترونية.

أما موضوع التنسيق بين منظمة التجارة العالمية وبقية المنظمات الدولية فقد اعتبر أن التنسيق قائم بين المنظمة والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى.

وحول موضوع الشفافية فى عمل منظمة التجارة العالمية فقد تم الاتفاق بين الدول المشاركة على أهمية توافر الشفافية فى أعمال منظمة التجارة العالمية.

وحول موضوع اتفاقيات التجارة الإقليمية فقد طالبت الدول النامية بإعطائها مرونة فى مجال إبرام اتفاقيات وترتيبات إقليمية لتحقيق المزيد من تحرير التجارة ودعم عمليات التكامل.

أما موضوع التجارة والتمويل فقد طالبت ببحثه الدول النامية لدراسة العلاقة بين نظام التجارة العالمى وبين نظم التمويل الضرورية لبرامج التنمية، وقد اعترضت الدول المتقدمة على هذا الاقتراح من الدول النامية.

أما موضوع التجارة والمديونية فقد اقترحت الدول النامية إنشاء مجموعة عمل فى إطار منظمة التجارة العالمية لدراسة العلاقة بين التجارة والمديونية الخارجية للدول النامية لتحديد مدى إسهام نظام التجارة العالمية فى التغلب على مشكلة المديونية فى الدول النامية. وقد اعترضت الدول المتقدمة على هذا البند بحجة عدم اختصاص منظمة التجارة العالمية بهذا الموضوع.

وحول موضوع نقل التكنولوجيا فقد اقترحت الدول النامية إنشاء مجموعة عمل فى إطار منظمة التجارة العالمية لنقل التكنولوجيا لمعرفة أثر تطبيق اتفاقيات المنظمة

فـى عملية نقـل التكنولوجيا للدول النامية. وقد اعترضت الـدول المتقدمة على هذا البند بحجة عدم اختصاص منظمة التجارة العالمية بهذا الموضوع.

ومن الجدير بالملاحظة أن مشـاركة الدول النامية فـى المفاوضات قد ازدادت حيث إن أربعة موضوعات من الموضوعات التى طرحت على المؤتمر كانت مقدمة من الدول النامية.

وقـد عكس الإعلان الختامى لمؤتمـر المنظمة فى جنيف المواقـف المختلفة للدول المشـاركة، وأكد على ضرورة الالتزام بتنفيـذ الاتفاقيات الموقعة ورفض طرح موضوع معايير العمل وتكليف مجلس المنظمة بإعداد جدول أعمال المؤتمر الثالث فى سياتل.

(٣) تقييم لنتائج مفاوضات المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية فى سياتل / الولايات المتحدة الأمريكية فى ٣٠ نوفمبر ١٩٩٩.

اجتمع ممثلو (١٣٤) دولة عضو فى منظمة التجارة العالمية فى أواخر شـهر نوفمبر من عام ١٩٩٩ فى مدينة سياتل فى ولاية واشنطون فى الولايات المتحدة الأمريكية والتى تحوى أكبر الشركات المتعددة الجنسية فى العالم كميكروسوفت، والبوينج وغيرها، وقد جاء توقيت المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية بعد الأزمة العالمية فى شـرق أسـيا عام ١٩٩٧ وانخفاض معدلات النمو الاقتصادى العالمى وما صاحب العولمة الاقتصادية من آثار سلبية فى الدول النامية وعدم التنفيذ الكامل لاتفاقيات الأورغواى.

يعد مؤتمر سـياتل المؤتمر الثالث لمنظمة التجارة العالمية بعد مؤتمرات سـنغافورة وجنيف وبعد مرور خمس سـنوات من تأسـيس منظمة التجـارة العالمية، وقد افتتح المؤتمـر الوزارى فى سـياتل/ الولايات المتحدة الأمريكية فى عهـد الرئيس كلينتون، وقد أطلق على هذا المؤتمر جولة الألفية للدلالة على أن ما يصدر عن هذا المؤتمر من قرارات وقواعد وضوابط سـتؤثر مباشـرة فى حياة الغالبية العظمى من سكان الكرة الأرضية مع نهاية الألفية الثانية.

وتشـمل أجندة مؤتمر سـياتل العديد مـن الموضوعات أهمها: قضايـا الزراعة، والخدمات، ومراجعة بعض الاتفاقيات، بالإضافة إلى موضوعات المنافسة، والاستثمار، والتجارة الإلكترونية، وتسـهيل التجارة. ويهدف مؤتمر سـياتل إلى إحداث المزيد من التحسـين فى النظام التجارى العالمى وخاصة فى اتفاقية الخدمات والنفاذ للأسواق ودعم الصادرات ومستويات التعريفات الجمركية على المستوردات وإجراءات مكافحة الإغـراق وإطـلاق جولة جدية فى بدايـة عام ٢٠٠٠ حول تحرير التجارة فى السـلع

الزراعيــة، وتجارة الخدمات، والمفاوضات التجارية متعددة الأطراف المتعلقة بالترابط بين السياســات التجاريــة، والنقدية، والماليــة، والتنموية، والتأثيــر المتبادل فى هذه السياســات، ومراجعة أعمال منظمة التجارة العالمية عن الفترات الســابقة، وتحديد ماهية المفاوضات التجارية للألفية الثالثة، كما يهدف المؤتمر إلى التوصل لخطة عمل مســتقبلية للمنظمة لتوســيع صلاحيات منظمة التجارة العالمية فى مجالات التعليم، والثقافة، والخدمات الصحية، والاســتثمارات المالية المتعددة الأطراف، والمشــتريات الحكومية بهدف إطلاق مباحثات حول المواضيع المستجدة مثل: حقوق الإنسان، وحماية المنتجات البيولوجية والتكنولوجية والبيئة، ومزيد من تحرير القطاع الزراعى.

ويمكن إعطاء فكرة موجزة عن القضايا الرئيسة التى طرحت فى سياتل على النحو التالى:

١ - استكمال تحرير قطاع الزراعة:

كان الملف الزراعى هو المحور الرئيسى فى المفاوضات لأهميته الخاصة لمعظم الدول. ويلاحظ أن هناك مســألتين تشــغل المفاوضات فى القطاع الزراعى وتختلف مواقف الدول حولهما وهما: تحرير القطاع الزراعى بالمزيد من خفض التعريفة الجمركية بما يزيد عن المعدلات الســابقة والتى تبلغ (٣٦٪)، وتخفيض الدعم الزراعى بنسب تزيد عــن (٢٠٪)، وقد ظهر هناك اختلاف فى وجهات النظــر حول هذين الموضوعين بين الدول النامية والمتقدمة وبين أمريكا ودول الاتحاد الأوروبى حول مســتويات التخفيض فى الدعم والمزيد من التخفيضات فى التعريفة الجمركية. (عبدالحميد، ٢٠٠٥)

٢ - تحرير المزيد من قطاع الخدمات:

كل مــن الــدول المتقدمة والنامية تتفــق على تحرير قطاع الخدمــات ولكن الاختلاف فى درجات التحرير، فالدول المتقدمة وعلى رأســها الولايات المتحدة الأمريكية ترغب فى التحرير الشامل لقطاعات الخدمات على مستوى عالمى سواء التحرير الرأسى والأفقى لأن الدول المتقدمة تملك على ســبيل المثال (٩٦٪) من براءات الاختراع فى العالم، فى حين أن الدول النامية تهتم بفتح قطاعات معينة من الخدمات وليس جميعها وبدرجات متفاوتة.

٣ - قضايا مكافحة الإغراق:

تعانــى الدول النامية من القضايا العديدة المرفوعة ضدها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبى مقابل عدم تمكنها إلا من رفع قضايا قليلة ضد الدول

المتقدمــة نظرا للقدرات القانونية الكبيرة للــدول المتقدمة فى مجال مكافحة الإغراق وخاصة فى قطاع المنسوجات والملابس التى تتمتع فيه الدول النامية بميزة نسبية.

٤ - قضايا ربط التجارة بمعايير العمل والبيئة:

مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً كبيرة على الدول النامية لإدخال قضايا معاييــر البيئة والعمــل وضرورة فرض عقوبات تجارية على الــدول التى تخالف هذه المعايير، فى حين عارضت الدول النامية إدراج هذه القضايا خشــية تعرضها لعقوبات تجارية لاستخدامها عمالة الأطفال ومخالفتها لبعض معايير البيئة.

٥ - التجارة الإلكترونية:

تعد التجارة الإلكترونية من المواضيع التى تم بحثها فى المؤتمر الوزارى فى جنيف، وقد تم تشكيل لجان خاصة لمتابعة موضوعها ضمن منظمة التجارة العالمية، كما تمت الموافقة على عدم فرض تعريفة أو رسوم على الرسائل الإلكترونية ولكن الدول النامية تخشى من ضعف قدراتها التنافسية فى مجال الاتصالات وشبكات الإنترنت وسيطرة الدول المتقدمة على هذا القطاع .

٦ - المسائل الخاصة بتنفيذ نتائج جولة الأورغواي:

تم إدراج هــذا الموضوع نتيجة لإصرار الدول الناميــة بأنها تعانى من قصر الفترة الانتقاليــة المعطاة لها للالتزام بتنفيذ بعض اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وخاصة تلك المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

٧ - العوائق الفنية المتصلة بالتجارة:

رفضت الولايات المتحدة الأمريكية إدخال أى تعديلات فى المســائل الفنية المتعلقة بالإغراق والدعم والمنسوجات، فى حين أظهرت مرونة فى التعديلات الفنية للاستثمار والتقييم الجمركى.

٨ - التجارة والاستثمار:

أصرت دول الاتحاد الأوروبى تؤيدها عدد من الدول على ضرورة دراســة العلاقة بين الاســتثمار والتجارة ضمن نطاق عمل منظمة التجارة العالمية، فى حين لم تشــجع الولايات المتحدة هذا الموضوع.

٩ - التجارة وسياسة المنافسة:

يعـد هذا الموضوع محل اهتمام دول الاتحاد الأوروبـى والولايات المتحدة الأمريكية، فى حين عارضته عدد من الدول النامية، وتم الاتفاق على الاستمرار فى دراسة هذا الموضوع.

١٠ - الشفافية فى المشتريات الحكومية:

أصـرت الولايـات المتحدة الأمريكية على ضـرورة التوصل إلـى اتفاق حول ذات الموضوع فى جولة مؤتمر سـياتل تؤيدها فى ذلك دول الاتحاد الأوروبى، فى حين رأت الدول النامية ضرورة استكمال الدراسة حول الموضوع أولاً.

هذا ويمكن إيجاز الملاحظات المتعلقة بهذا المؤتمر فيما يلى:

١ - وجـود خلافـات حادة بين الـدول المتقدمة والدول النامية حـول معظم القضايا المطروحة. ونظراً لأن هذه القضايا تهم قطاعات كبيرة من السـكان كالمستهلكين والمدافعـين عن قضايا البيئـة والمنظمات غير الحكومية، فقد اسـتقطب المؤتمر المعارضين من شتى أطياف المجتمع ومن جميع الجنسيات.

٢ - فشـل المؤتمـر إلى حد بعيد فى تحقيق الهدف المعلن للمؤتمـر ألا وهو تحرير التجارة الدولية مـن كل القيود، مما يعنـى تخفيف الجمارك وإلغاء جميـع إجراءات الحماية وتخفيف القيود المعوقة لانتقال السلع والخدمات والتبادل التجارى الحر بصفة عامة.

٣ - ظهـر للدول الناميـة أن الدول المتقدمـة ترغب فى الهيمنة، وقـد اعترضت الدول الأفريقيـة وطالبت الدول المتقدمة بتنفيذ التزاماتها تجاه الدول النامية وتقليل فجوة التكنولوجيا بين الدول النامية والمتقدمة، وألاّ تسـعى المنظمة إلى فرض قيود مفرطة على الدول النامية والمطالبة بمراعاة أوضاع الدول النامية وخاصة فى القارة الأفريقية، وضرورة تمديد الفترة الانتقالية لتنفيذ حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وحركة الاسـتثمار واتفاقيات التقييم الجمركى ووصفت بلد مثل الهند المنظمة الدولية بأنها تحولت إلى نادى للأغنياء دون الفقراء. (jim Phillis 2000)

٤ - ظهرت خلافات بين الدول المتقدمة فى أوروبا وأمريكا حول قضايا الدعم الزراعى وطالبت فرنسا بعدم تطبيق القواعد التجارية البحتة على المنتج الثقافى أى بمعنى اسـتثناء المنتج الثقافى من هذه القواعد، ومن المعلوم أن لفرنسـا ميزة نسبية فى المجالات الثقافية.

٥ - بصفة عامة، لم يتفق أعضاء المؤتمر البالغ عددهم (١٣٥) دولة مشاركة على تقرير المزيد من حرية التجارة.

٦ - واجه المؤتمر مظاهرات عنيفة من قبل المتظاهرين والمعارضين لحرية التجارة والذين بلغ عددهم (٣٥٠٠٠) شخص مما سبب إحراجا للولايات المتحدة الأمريكية ولرئيسها كلينتون. وقد اضطرت رئيسة المؤتمر إلى إيقاف جلسات المؤتمر نتيجة لأعمال الشغب التى رافقت المظاهرات حيث تم اعتقال ما يزيد عن (٦٠٠) معارض للمؤتمر.

٧ - كان مصدر المعارضة للمؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية فى سياتل الأسباب التالية:
(http: //www. thirdworldtraveler. com/wto-mai/what-after-seattle. html)

أ - المعارضة من قبل عدد من الدول النامية بسبب القوانين الصارمة لحماية البيئة.

ب - معارضة الغالبية من عمال العالم خاصة فى الدول النامية لتأثير تحرير التجارة فى تخفيض مستوى الأجور والقيود على انتقال عمال الدول النامية والمنع الكامل لعمالة الأطفال دون إيجاد حل لمشكلاتهم الاجتماعية.

ت - خشية المدافعين عن حقوق الإنسان من دخول الصين وغيرها من الدول إلى منظمة التجارة العالمية لعدم احترامها لحقوق الإنسان من وجهة نظرهم.

ث - التضييق على المستهلكين نتيجة للقيود والمعايير الصارمة على الغذاء.

ج - اعتبر الكثيرون أن منظمة التجارة العالمية وجدت لخدمة النخبة الذين يملكون الشركات المتعددة الجنسية.

ح - اعتبرت الدول النامية أن تركيز الدول المتقدمة على قضايا حقوق الإنسان ومعايير العمل وحماية البيئة وعمالة الأطفال المقصود فيها التضييق على تجارة الدول النامية وفرض هيمنة الدول المتقدمة على الدول النامية خاصة فى قضايا الغذاء والدواء والملكية الفكرية.

خ - تلقت جهود تحرير التجارة العالمية صدمة قوية فى الأيام الأخيرة من نهاية القرن العشرين نتيجة لفشل المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية فى سياتل.

(٤) تقييم لنتائج مفاوضات المؤتمر الوزارى الرابع لمنظمة التجارة العالمية فى الدوحة / قطر عام ٢٠٠١م.

يعد مؤتمر الدوحة هو المؤتمر الوزارى الرابع لمنظمة التجارة العالمية والمنعقد فى الفترة من ٩-١٤ من شهر نوفمبر ٢٠٠١م بمشاركة (١٤٢) دولة من بينها (١١) دولة عربية. وقد جاء المؤتمر بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة والتى

سببت إرباكاً فى الأسواق العالمية وأصبحت الحاجة أكثر إلحاحاً فى التوصل إلى نظام اقتصادى عالمى جديد. وقد جاء هذا المؤتمر بعد فشل المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية المنعقد فى سياتل فى أواخر ١٩٩٩م فى تحقيق معظم أهدافه فى توسيع مجال عمل المنظمة ورسم خطة عمل مستقبلية للمنظمة، فقد وافقت الكثير من الدول على مضض على حضور المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية فى الدوحة / قطر وخاصة الدول النامية، لأن أجندة مؤتمر الدوحة والتى تحتوى على (٢١) موضوعاً هى امتداد لجداول أعمال المؤتمرات الوزارية السابقة فى سنغافورة، وجنيف، وسياتل التى لم يكتب لها النجاح والتى تضمنت قضايا الزراعة، والتجارة فى السلع غير الزراعية، والخدمات، والنفاذ لأسواق المواد المصنعة غير الزراعية، وقضايا الملكية الفكرية، والعلاقة بين التجارة والاستثمار وبين التجارة والسياسة التنافسية والشفافية فى المشتريات الحكومية، وتسهيلات التجارة، وقواعد حل النزاعات وقضايا البيئة المتعلقة بالتجارة، والتجارة الإلكترونية ومشكلات الاقتصاديات الصغيرة، وقضايا التمويل والديون المتعلقة بالتجارة، ونقل التكنولوجيا والتعاون الفني، وبناء القدرات، وقضايا الدول الأقل نمواً، والمعاملة التفضيلية، بالإضافة إلى قضايا التنمية.

وقد هدف المؤتمر بالدرجة الأولى إلى تمهيد الطريق إلى جولة جديدة من المحادثات للتوصل إلى المزيد من تحرير التجارة الدولية وإزالة المعوقات التجارية، وإلى تفعيل وزيادة كفاءة منظمة التجارة العالمية وتحديد مصير منظمة التجارة العالمية بعد أن منيت مؤتمراتها السابقة بقدر كبير من الفشل.

أطلق على جولة مباحثات هذا المؤتمر « جولة التنمية»(Doha Development Round)، أو إعلان الدوحة، أو أجندة الدوحة للتنمية (Doha Development Agenda) اشتملت على (٢١) موضوعا تتضمن مواضيع مستجدة ومواضيع قديمة لم تستكمل عليها المباحثات، وقد وضع لها إطار زمنى للمفاوضات حولها أقصاه ١ /١ /٢٠٠٥، ثم تم تمديده إلى نهاية عام ٢٠٠٦ بعد عدم التمكن من استكمال المباحثات حول هذه المواضيع فى المؤتمرات الوزارية فى كانكون وهونج كونج، وهذه المواضيع تشمل القضايا التالى: (Trade Topics. Doha Development Agenda. www.wto.org)

١ - قضايا تحت التطبيق أو التنفيذ تتعلق باتفاقية الجات ١٩٩٤ وهى مفصلة كالتالى: ميزان المدفوعات والنفاذ للأسواق والزراعة والإجراءات الصحية والمنسوجات والملابس والعوائق الفنية والاستثمار المتعلق بالتجارة ومكافحة الإغراق والتقييم الجمركى والإجراءات التعويضية (الفقرات ١٢، ١٣، ١٤ من إعلان الدوحة).

٢ - التجارة فى الخدمات (الفقرة ١٥من إعلان الدوحة).

٣ - حمايـة حقـوق الملكية الفكرية وتشـمل: اتفاقيـة (التريبـس) والصحة العامة والمؤشـرات الجغرافية ومراجعة بنود اتفاقية (التريبس) من (الفقرات من ١٧إلى ١٩ من إعلان الدوحة).

٤ - العلاقة بين التجارة والاستثمار (الفقرات من ٢٠ إلى ٢٢ من إعلان الدوحة).

٥ - العلاقة بين التجارة والسياسة التنافسية (الفقرات من ٢٣ إلى ٢٥ من إعلان الدوحة).

٦ - الشفافية فى المشتريات الحكومية (الفقرة ٢٦ من إعلان الدوحة).

٧ - التسهيلات التجارية (الفقرة ٢٧ من إعلان الدوحة).

٨ - الاتفاقيات التجارية الإقليمية (الفقرة ٢٩ من إعلان الدوحة).

٩ - البيئة والتجارة (الفقرات ٣١ إلى ٣٣ من إعلان الدوحة).

١٠- التجارة الإلكترونية (الفقرة ٣٤ من إعلان الدوحة).

١١- الاقتصاديات الصغيرة (الفقرة ٣٥ من إعلان الدوحة).

١٢- التجارة والمديونية والتمويل (الفقرة ٣٦ من إعلان الدوحة).

١٣- التجارة ونقل التكنولوجيا (الفقرة ٣٧ من إعلان الدوحة).

١٤- التعاون الفنى وبناء القدرات (الفقرات ٣٨ إلى ٤١ من إعلان الدوحة).

١٥- الدول الأقل نموا (الفقرتين ٤٢ و٤٣ من إعلان الدوحة).

١٦- المعاملة الخاصة والمختلفة (الفقرة ٤٤ من إعلان الدوحة).

وفيما يلى نبذة عن سير المباحثات فى القضايا الرئيسة للمؤتمر:

١ - تجارة السلع الزراعية:

دافعـت دول الاتحاد الأوروبى عن سياسـة دعمها للسـلع الزراعية ولم ترغب فى تقـديم تنازلات فى هذه القضية التى تهم مزارعيها، فى حين طالبت الولايات المتحدة الأمريكيـة بتحرير المزيد من قطاع الزراعة، أما الدول النامية فقد طالبت بوقف دعم القطاع الزراعى لتمكينها من التصدير للأسواق الدولية. وفى النهاية تم التوصل إلى نصوص غير حاسمة تقضى بإحالة القضية إلى مفاوضات مستقبلية موسعة.

٢ - قضايا البيئة:

تم التوفيـق بين رغبات الـدول المتقدمة فى ضرورة الالتـزام بمعايير بيئية وترك الحريـة للدول النامية فى اختيار الإجراءات البيئية المناسـبة لحماية البيئة والصحة فيها فى ظل منظمة التجارة العالمية.

٣ - تجارة المنسوجات:

اعترضت الدول النامية وعلى رأسها الهند على القيود التى تضعها الدول المتقدمة أمام صادرات الدول النامية وطالبت بإلغاء نظام الحصص الذى تقوم بممارسته بعض الدول المتقدمة، ولم يتم حل هذه المعضلة وتم الإشـارة الغامضة باسـتمرار التفاوض حول هذا الموضوع مستقبلاً.

٤ - الصحة العامة وحقوق الملكية الفكرية:

حققت الدول الأقل نمواً إنجازاً كبيراً فى البيان الوزارى فى المؤتمر يؤكد حقها فى اتخـاذ التدابير اللازمة لحماية الصحة العامـة فيها وعدم تقييد الصناعات الدوائية بقيود مصطنعة، وإصرارها على الحق فى الترخيص الإجبارى للأدوية المقاومة للأوبئة بدون الحصول على الموافقة المسبقة لشركات الأدوية العالمية صاحبة براءات الاختراع لهذه الأدوية.

٥ - علاقة التجارة الدولية بالاستثمار والمنافسة والمشتريات الحكومية:

هذه القضايا من المسائل الرئيسة التى تصر عليها الدول المتقدمة وتعارضها الدول النامية، وقد تم الاتفاق على الاسـتمرار فى التفاوض المتعدد الأطراف حولها وإعطاء الاهتمام للآليات التى تربط التجارة العالمية بالاستثمار والمشتريات الحكومية فى ظل اتفاقية الخدمات (GATS).

وقـد ظهر من المفاوضات أن الدول الناميـة خاصة فى منطقة الكاريبى والدول الأفريقية لم تكن مسـتعدة للدخول فى اتفاقيات متعددة تزيد من التزامات بلدانها فى قضايا تصب فى مصلحة الدول المتقدمة بشكل رئيسى كالاستثمارات الأجنبية، والبيئة، والمشتريات الحكومية، ومعايير العمل والبيئة، والغذاء؛ لأن الدول النامية ترى أن الدخول فى اتفاقيات جديدة متعددة الأطراف سيضيف عليها أعباء جديدة.

WTO, Doha 4 Ministerial Declaration. (http//wto.org.minist_e/min_e/mindecl.htm.)

وقد تمخض المؤتمر الوزارى فى الدوحة عن نتائج غامضة تتعلق بالدعوة إلى مزيد مـن تحرير التجارة للدول النامية والرغبة فـى إدخال مواضيع جديدة من قبل الدول المتقدمة، وقد أصرت الدول النامية على ضرورة سماع صوتها ومناقشة قضايا التنمية فيها قبل الشروع فى اتفاقيات جديدة.

وقد تضمن البيان الختامى للمؤتمر الوزارى للمنظمة المعقود فى الدوحة فى الفقرتين (١٣ و١٤) على أهمية أن يتم التوصل إلى تحقيق تحسينات جوهرية فى النفاذ للأسواق وإجـراء تخفيضات على مراحل فى دعـم الصادرات تمهيدا لإلغائها وعمل تخفيضات جوهرية فى الدعم الزراعى المحلى المشـوه للتجارة الدولية فى السلع الزراعية على أن يتم التوصل إلى نماذج تحقق هذا التوجه فى نهاية ٢٠٠٣/٣/٣١م، على أن يؤخذ بعين الاعتبار المعاملة الخاصة للدول النامية وكذلك الاعتبارات غير التجارية من أجل الأمن الغذائـى والتنمية الريفية والمحافظة على البيئـة، ولكن المفاوضات حول هذه القضايا تعثرت ولم يتم التوصل إلى اتفاق يرضى الأطراف فى المفاوضات. (العبيد، ٢٠٠٦)

وقـد تم تأجيل ونقـل معظم القضايا المعلقة التى لم يتم التوصل إلى حلول لها إلى المؤتمرات الوزارية اللاحقة.

(٥) تقييم لنتائج مفاوضات المؤتمر الوزارى الخامس لمنظمة التجارة العالمية فى كانكون / المكسيك عام ٢٠٠٣م.

انعقدت جولـة مفاوضات المؤتمر الـوزارى الخامس لمنظمة التجـارة العالمية فى كانكون / المكسـيك فى شـهر سـبتمبر من عام ٢٠٠٣م، وقد اعتبرت أجندة المؤتمر الـوزارى الخامس لمنظمة التجـارة العالمية فى كانكون امتـداداً لأجندة الدوحة التى لم يكتب لها النجاح المتوقع والتى تضمنت قضايا الاسـتثمار، والمشـتريات الحكومية، والغذاء، والزراعة، والبيئة، بالإضافة إلى قضايا التنمية .

وقد شـهد المؤتمر الـوزارى الخامس لمنظمة التجارة العالميـة انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية باعتبارها دولة نامية، مما أعطى قوة دفع كبيرة لمواقف الدول النامية فى المؤتمر رغم عدم التوافق التام بين مصالح الصين وبقية الدول النامية.

وقد ظهرت فى المؤتمر بـوادر تصادم مصالح الدول النامية والدول المتقدمة حيث أصرت الدول المتقدمة وعلى رأسـها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى واليابان بأنها لم توافق بشـكل نهائى علـى موضوع إعطاء الأولوية لقضايـا التنمية التى تهم

الدول النامية ودافعت بقوة عن قضايا تم استحداثها فى مؤتمر الدوحة مثل: معايير العمل، والبيئة، وحقوق الإنسان، والغذاء وأن يتم إعطاء الأولية لهذه المواضيع قبل قضايا التنمية، حتى إن دول الاتحاد الأوروبى أنكرت أنها ترى التخلص من الإعانات الزراعية التى وعدت بها الدول النامية، كما أن اليابان أصرت على موقفها بعدم إجراء تخفيضات على الأرز على أنه سلعة زراعية.

ومن جانب الدول النامية وعلى رأسها الهند والدول الأفريقية ودول البحر الكاريبى أبدت عدم موافقتها النهائية على إدراج البنود التى طالبت باستحداثها الدول المتقدمة أثناء مؤتمر سنغافورة عام ١٩٩٦ وخاصة تلك المتعلقة بالاستثمار والتنافسية والمشتريات الحكومية وإجراءات التسهيلات التجارة، وقد وافقت دول الاتحاد الأوروبى على التخلى عن إدراج بعض هذه القضايا والإبقاء على تسهيلات التجارة والشفافية فى المشتريات الحكومية. (http//www.ThirdWorld Traveler.Com. Wto Derailed. html).

وقد أظهرت مجموعة (٢١) للدول النامية (G٢١) وعلى رأسها البرازيل والهند والصين قوة تفاوض معتبرة وصوتاً قوياً للدفاع عن مصالح الدول النامية، حيث تخوفت الهند من تخفيض الجمارك على المنتجات الزراعية كما أصرت الدول النامية مجتمعة على ضرورة قيام الدول المتقدمة بإيقاف الدعم للسلع الزراعية حيث بلغ هذا الدعم ما يزيد عن (٣٠٠) مليار دولار لأن من شأن هذا الدعم أن يغرق أسواق الدول النامية بالسلع الزراعية الرخيصة وخاصة القطن فى الدول الأفريقية، إلا أن الدول المتقدمة رفضت هذه المطالب مما سبب فى انهيار وفشل مؤتمر كانكون.

وقد حاول وزير تجارة المكسيك إنقاذ المؤتمر بتقديمه اقتراحات حول الالتزامات الجديدة فى اتفاقية الزراعة ولكن مقترحاته واجهت معارضة من جانب بقية الدول النامية وخاصة مجموعة (٢١) التى تفاوض باسم الدول النامية. (العبيد ٢٠٠٦)

بالرغم من أن نتائج مفاوضات المؤتمر الوزارى الخامس لمنظمة التجارة العالمية فى كانكون فى المكسيك كانت مخيبة للآمال، إلا أن الدول النامية بقيادة مجموعة (٢١) قد أثبتت صلابة مواقفها فى المؤتمر ودافعت بفعالية عن مصالح الدول النامية. وقد استمدت الدول النامية قوة إضافية بانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية باعتبارها محسوبة على الدول النامية.

وقد عكس البيان الختامى للمؤتمر الوزارى فى كانكون ضآلة النتائج التى حققها المؤتمر حيث كانت الإشارة إلى موضوع الدعم الزراعى وخاصة للقطن غامضة، ووعد البيان

الختامى للمؤتمر بمراجعة سياسات قطاع المنسوجات ولم يتم ذكر أى تعويضات للدول النامية عن أضرار سياسات الإغراق للسلع الزراعية التى تمارسها الدول المتقدمة.

(٦) تقييم لنتائج مفاوضات المؤتمر الوزارى السادس لمنظمة التجارة العالمية فى هونج كونج / الصين عام ٢٠٠٥م.

انطلقت مفاوضات المؤتمر الوزارى السادس لمنظمة التجارة العالمية فى هونج كونج الصين فى الفترة من ١٣-١٨ من شهر ديسمبر ٢٠٠٥ اعتماداً على ما يسمى بأجندة الدوحة للتنمية التى أطلقت فى المؤتمر الوزارى الرابع فى الدوحة عاصمة قطر فى عام ٢٠٠١، والمؤتمر الوزارى السادس لمنظمة التجارة العالمية فى هونج كونج يهتم بإطار المفاوضات التجارية الشاملة المتعددة الأطراف التى بدأت فى أجندة الدوحة للتنمية والتى تشمل بنوداً أهمها: زيادة التحرر التجارى فى قطاعات الزراعة والخدمات والسلع الصناعية وتوفير التنمية المستدامة للدول الأقل نمواً وفتح الأسواق أمام صادرات الدول النامية وخاصة الأقل نمواً منها.

ويأتى المؤتمر الوزارى السادس للمنظمة فى هونج كونج على أنه مؤتمر إنقاذ للمؤتمرات السابقة والتى حالف معظمها الفشل فى سياتل وكانكون . وقد شاركت فى المؤتمر (١٤٩) دولة عضو فى المنظمة الدولية من بينها المملكة العربية السعودية والتى تم قبولها مؤخرا قبل أسبوع من بداية المؤتمر باعتبارها العضو (١٤٩) .

وقد تصدى المؤتمر السادس إلى أهم القضايا الحساسة كإلغاء الدعم الزراعى حيث تنادى الاتفاقية الزراعية على إلغاء الدعم للصادرات الزراعية الذى يتم معظمه فى الدول المتقدمة والذى يبلغ نحو (٣٠٠) مليار دولار سنوياً، وإتاحة الفرصة للصادرات الزراعية للدول النامية لكى تنافس بشكل عادل فى الأسواق العالمية.

وقد اختلفت وجهات النظر حول المسائل المطروحة وخاصة مسألة الدعم والإعانات للقطاع الزراعى لكل من الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى من جهة والدول النامية بقيادة الصين والهند والبرازيل والتى تمثل دولها (٧٥٪) من الدول الأعضاء فى المنظمة العالمية، حيث طالبت الدول النامية الدول المتقدمة بوضع جدول زمنى لإيقاف دعم المنتجات الزراعية وأظهرت أن ما يقدم للبقرة من دعم فى بعض الدول المتقدمة يزيد على ما يحصل عليه الإنسان الفقير فى بعض الدول النامية.

وقد احتجت المنظمات غير الحكومية والمتظاهرون من جميع أنحاء العالم على الهجمة الشرسة للعولمة لصالح الشركات المتعددة الجنسية حيث اعتقل ما يزيد عن (٩٠٠) متظاهر.

وقــد طالبت الدول النامية والناشــئة فى مجموعة العشــرين بقيادة وزير خارجية البرازيل بوقف الدعم للسلع الزراعية بحلول عام ٢٠١٠م، إلا أن دول الاتحاد الأوروبى (والــذى يمثل ٢٥ دولة) لم توافق على هذا العــرض. وقد كان موضوع خفض الدعم للصادرات الزراعية فى الدول الغنية يشــكل نقطة الخلاف الرئيسة فى المؤتمر حيث إن هذا الدعم يلحق ضرراً بالمنتجين الرئيسيين فى دول الجنوب.

وقد حاول باســكال لامى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية فى الأيام الأخيرة من المؤتمــر من إنقاذ المؤتمر من الفشــل، وقد تم التوصل إلى حلول وســط تقضى بقيام الدول المتقدمة بإلغاء دعم الصادرات الزراعية تدريجياً وينتهى هذا الدعم بحلول عام ٢٠١٣ م، ووقف الدعم الزراعى للقطن وهو مطلب ملح للدول الأفريقية المنتجة للقطن لتمكينها من التصدير والنفاذ للأسواق العالمية.

وقــد اختتمــت المفاوضات فى المؤتمر الوزارى الســادس لمنظمة التجــارة العالمية فــى هونج كونج ببيان ختامى يتضمن النقــاط التالية: (WTO Delegates Race for Compromise Deal (http://news. Yahoo.com/wto__meeting).

١ - الاتفاق على إلغاء الدعم وقيود الصادرات الزراعية بحلول عام ٢٠١٣. (وهذا يزيل أحد العقبات الرئيسة للوصول إلى اتفاق تجارى كامل حول أجندة الدوحة) .

٢ - رفــع الدعــم عن صادرات القطن (وقد كان هذا مطلــب الدول الأفريقية المنتجة للقطن وقد وافقت الولايات المتحدة الأمريكية أخيراً على هذا المطلب).

٣ - تسمح الدول المتقدمة بدخول (٩٧٪) من وارداتها من الدول الأقل نمواً بدون رسوم جمركية ولا حصص استيراد ابتداء من العام ٢٠٠٨م.

٤ - الإلغاء المتوازى لكل صور دعم الصادرات والقيود على كل إجراءات التصدير على أن تستكمل العملية بنهاية عام ٢٠١٣.

٥ - تحديــد تاريخ ٢٠٠٦/٤/٣٠ م على أنه أقصى موعد للتوصل إلى مســودة اتفاق شامل بشأن أجندة الدوحة.

وما زالت هنــاك قضايا معلقة مثل: التخفيضات الجمركية على الســلع المصنعة بالإضافــة إلى قضايا الخدمات المالية، والمشــتريات الحكوميــة، ومكافحة الإغراق، واتفاقيــة التدابيــر التعويضية، وحماية حقــوق الملكية الفكرية، وقضايا الاســتثمار، والتمويل، والبيئة، والعمل والتى تعدها الدول الأقل نمواً موضوعات تشكل عبئاً عليها لأنها توثر فى ميزتها النســبية فى الوقت الراهن. وقد أجلت هذه القضايا إلى حين

بحثها مجدداً فى نهاية عام ٢٠٠٦ م على أنها جزء من أجندة الدوحة . (Ministerial Declaration of the Sixth Conference of WTO in Hong Kong during 13 -18 December 2005. WT/Min.(05)/w/3/Rev.1 December 17, 2005).

(٧) الاستنتاجات وتأثير السياسيات (Policy &conculusions Implication).

تنبــع أهمية المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية من كونها صاحبة الســلطة التشريعية العليا فى المنظمة وما يصدر عنها من قرارات تصبح نافذة على جميع الدول الأعضــاء فى المنظمة، كما أن أى اتفاقية تصدر عن هذه المؤتمرات الوزارية بالإجماع المطلق تعد إلزامية على جميع الدول تحت مبدأ الالتزام الشامل الموحد الذى يعد أهم مبدأ من مبادئ الانضمام للمنظمة. وفى الوقت نفســه فإن المؤتمرات الوزارية تضع الإطار العام للمفاوضات التجارية الشاملة متعددة الأطراف.

عقدت منظمة التجارة العالمية خلال فترة حياتها التى قاربت عشــر ســنوات منذ تأسيسها فى ١/١/١٩٩٥م ستة مؤتمرات وزارية فى سنغافورة ١٩٩٦، وفى جنيف عام ١٩٩٨، وفى ســياتل عام ١٩٩٩، وفى الدوحــة ٢٠٠١، وفى كانكون عام ٢٠٠٣، وأخيراً فى هونج كونج عام ٢٠٠٥م.

وقد لوحظ من ســير المفاوضات فى المؤتمرات الوزارية أن هناك تبايناً فى مواقف الدول من القضايا المطروحة ســواء بــين المجموعات أو داخــل التجمعات الإقليمية، وهذا التباين فى المواقف يعكس الاختلاف فى المصالح والناجم عن اختلاف المعطيات الاقتصاديــة ودرجة النمو بين البلدان. كما لوحــظ أن مفاوضات المؤتمرات الوزارية أصبحــت أكثر تعقيــداً وصعوبة وتحتاج إلى المتابعة الدقيقــة لمواقف الدول والاطلاع الواسع على التطورات الاقتصادية والسياسية الدولية.

وبالإضافــة إلى صعوبة وتعقــد المفاوضات فــإن منظمة التجــارة العالمية تواجه الاحتجاجات الشعبية من المنظمات غير الحكومية وقطاعات المجتمع المدنى احتجاجاً على العولمة الاقتصادية والتى تصب بشكل رئيسى فى صالح الدول المتقدمة.

ولا يخفى على المراقب والمحلل لنتائج هذه المؤتمرات الوزارية أن منظمة التجارة ما زالت تواجه تحديات كبيرة فى محاولاتها تحرير التجارة العالمية والوصول إلى التوافق العام فى القضايا الشــائكة المطروحة والمتعلقة بمســائل حيوية تهم الملايين من البشر كقضايا الدواء، والغذاء، والعمل، والبيئة، والاســتثمار، والصادرات، والدعم الزراعي، وحقوق الملكية الفكرية.

وقد لوحظ أن اتخاذ قرارات المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية بطريقة الإجماع (Consensus) قد يعوق التوصل إلى قرارات نهائية لمعظم القضايا المطروحة على جداول أعمال المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية.

ومن هنا يمكننا القول: إن النظام التجارى العالمى الذى تتبناه منظمة التجارة العالمية يمر فى مأزق حقيقى، لذلك لا بد من إعادة النظر فى آلية المفاوضات واستبدال طريقة اتخاذ القرارات فى المنظمة الدولية من التوافق العام بالإجماع إلى اتخاذ القرارات بالأغلبية والتقليل من زخم القضايا المطروحة بحيث يتم التركيز فى كل مرة على عدد محدود من القضايا بعد الإعداد الجيد لها من قبل الوفود المشاركة على أن يتم توعية الشعوب بهذه القضايا، وهذا يحتاج إلى حملات توعية مكثفة من قبل المنظمة الدولية ومن قبل حكومات الدول الأعضاء.

المراجع

أولاً - المراجع العربية:

١- الحمزاوى، محمد كمال خليل (٢٠٠٠) اقتصاديات الائتمان المصرفي: دراسات تطبيقية للنشاط الائتمانى ومحدداته. منشأة المعارف. الإسكندرية.

٢- العبيد، عبد الله بن عبد الله (٢٠٠٦) القطاع الزراعى فى ظل منظمة التجارة العالمية: الأستثناءات والالتزامات والتحديات والفرص. وزارة الزراعة. الرياض.

٣- العلمى، فواز عبد الستار (٢٠٠٥) نتائج انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية: رئيس الفريق الفنى السعودى لمفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وزارة التجارة والصناعة. الرياض.

٤- عبد الحميد، عبد المطلب (٢٠٠٥) الجات وآليات منظمة التجارة العالمية. الدار الجامعية. الإسكندرية.

ثانياً - المراجع الإنجليزية:

1 - Ministerial Declaration of the Fourth Session Doha: 9-14 November 2001(WT/MIN (01) DEC/1).

(http//www.wto.org Understanding of the WTO).

2- Trade Topics, Doha Development Agenda, (www.wto.org).

3- Phillips, Jim (2000), What Happens After Seattle, Dollars& Sènse Magazine, January-February, 2000.

4- WTO (2000), What Happens After Seattle, (http://www.thirdworld traveler.com/WTO_MAI/what_after_Seatle.html).

com.wto_derailed.html. http//www. third world traveler.

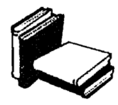
5- WTO, Doha 4th Ministerial Declaration, (http//wto.org.minist_e/min01_e/mindecl.htm).

6- WTO (2000), What Happens after Seattle, (http://www.thirdworld traveler.com/WTO_MAI/what_after_Seatle.html).

7- WTO Delegates Race for Compromise Deal. (http://news. Yahoo.com/wto_ meeting).

8- Ministerial Declaration of the Sixth Conference of WTO in Hong Kong during, 13-18 December 2005, (WT/Min.(05)/w/3/Rev.1 December 17, 2005).

من الإصدارات الجديدة للمعهد



كتاب



الجودة بلا معاناة

تـأليـف: فيليب ب. كروسبي

ترجمـة: أ. محسن إبراهيم الدسوقي

راجع الترجمة: د. سعيد بن عبدالله القرني

الناشـر: معهد الإدارة العامة

سنة النشـر: ١٤٢٧هـ

عدد الصفحات: ٢٤٨ صفحة

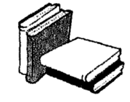
عمل على توضيح المدخل إلى تحسين الجودة، وهو يتمثل في الفهم الصحيح لمعنى الجودة، وليس وضع نظام معقد. وأراد المؤلف تأكيد أن تحقيق الجودة جزء عادى من عمل الإدارة، وليس شيئاً يفترض أن تقوم به جماعة خاصة. وأكد أنه يمكن تحقيق كل هذا دون التشديد علي الموظفين، متبعاً فى ذلك منهجاً مختلفاً بعض الشيء عن غيره من المؤلفين. وهو منهج استخدم فيه القصص وضرب الأمثلة؛ بغرض التوضيح للإدارة أن انعدام الجودة هو المشكلة. وكان السؤال هو: كيف يمكن القيام بذلك، حتى لا يكون مجرد فكرة مبتذلة؟.

واستطلع المؤلف رأى القراء في جميع أنحاء العالم – حيث كان الكتاب يترجم إلى لغات متعددة – مستفسراً فيما إذا كان الكتاب قد حقق هدفه. فأشار القراء فى إجاباتهم إلى أن الكتاب يعكس مشكلة شائعة فى العالم. وأعجب الجميع بالتفسير المرن للمبادئ الأربعة لإدارة الجودة فى المنظمة.

لقد باتت الحاجة إلى اهتمام الإدارة بالجودة واضحة لهم، منذ نشر كتاب: الجودة مجاناً Quality is Free فى عام ١٩٧٩م، وهو للمؤلف نفسه. ولقد تحقق الكثير من التقدم منذ ذلك الوقت، واستعادت شركات كثيرة أسهمها وسمعتها فى السوق فيما يتعلق بالجودة. إن التوجه هو إيجاد " نظام يعمل على تحقيق الجودة عند تبنيها فى المنظمة، والتقدم للحصول على جائزة الجودة؛ ليكون ذلك دليلاً على وجود الجودة". ولا يوجد الآن، كما هو معهود من قبل، أى نظام يضمن أى شىء فى الإدارة. ولا شك أن استيعاب المفاهيم يؤدى إلى تحقيق النتائج المرغوب فيها.

وتبدأ كتب عديدة بشهرة كبيرة واستقبال حافل، ثم ينتهى بها الأمر إلى زاوية النسيان. ولقد بدأ كتاب "الجودة بلا معاناة" بداية متواضعة، ولكنه اكتسب شهرة بمرور السنوات؛ لأنه بوسع الجميع استخدامه دليلاً عملياً لتحقيق الجودة. ويشرح الكتاب مفاهيم الجودة بلغة سلسلة – هى لغة الحياة اليومية – ويقدم قصصاً تحتوى على أمثلة ترتبط بالواقع.

من الإصدارات الجديدة للمعهد



كتاب



الخروج من الأزمة

تـــألـيـــــف: وليام إدواردز ديمنغ
ترجمـــــــة: حمد بن ناصر القضيب
راجـــع الترجمة: د. صالح بن إبراهيم الخضير
الـنـاشـــــر: معهد الإدارة العامة
ســنـة النشــر: ١٤٢٧هـ
عـدد الصفحات: ٥١٦ صفحة

يعتبر ديمنغ أحد أهم رواد الجودة إن لم يكن أهمهم على الإطلاق. وينســب البعض إليه الفضل فى حصول المنتجات اليابانية على ميزتها التنافسية التى تتمتع بها حاليًا؛ ذلك أن أفكاره التى قدمها لليابانيين لعبت دوراً مهماً فى إعادة بناء الصناعة اليابانية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، من خلال مســاهمته فى إرســاء مبادئ الجودة فــى الصناعة. وقد أدى نجاح التجربــة اليابانية إلى أن قامت الولايات المتحدة - موطنه الأصلى - بدعوته للمساهمة فى تطوير الصناعة وأساليب الإدارة.

وتتلخص أفكار ديمنغ فى أن على المنظمات التركيز على إدارة الجودة، وهذا يتطلب عملية تحول فى الفكر الإدارى للقائمين على الإدارة فى المنظمات.

ويخلص ديمنغ فى نقاطه الأربع عشرة المبادئ الأساسية لهذا التحول، ويوضح فى هذا الكتاب ما يجب على الإدارة أن تقوم به، فالإدارة وظيفة لا يمكن فصلها عن مصلحة الشــركة، ولا يمكن للإدارة أن تتعلم عملية التحول وتحســين الجودة الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية للشركة من خلال الخبرة فحســب، بــل عليها أن تتعلم كيفية إحداث التغير، وهذا لا يتأتــى إلا من خلال تطبيق النقاط الأربع عشرة، ومعالجة مواطن الضعف التى تؤثر سلبياً فى منشآت المنظمة. ويتناول هذا الكتاب الأساليب التى يجب أن يتبعها المديرون فى تطبيق الجودة والتحسين المستمر لها.

إن هذا الكتاب ضرورة لكل باحث ومدير وموظف يهتم بالجودة؛ لكونه حجر الأساس للفكر العالمى فى مجال الجودة.

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في الدورية لمدة:

☐ سنة واحدة ☐ سنتين ☐ ثلاث سنوات ☐ خمس سنوات

الاسم: ....

المهنة / الوظيفة: ....

العنوان: .... هاتف: ....

مرفق شيك مصدق بمبلغ (..................) مقبول الدفع لمعهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، وهو يمثل القيمة عن مدة الاشتراك.

التاريخ: / / التوقيع: ....

تعاد هذه القسيمة إلى:

الإدارة العامة للطباعة والنشر، معهد الإدارة العامة - ١١١٤١ المملكة العربية السعودية

ملاحظة: في حالة تغيير العنوان يرجى الإخطار بالعنوان الجديد.

PUBLIC ADMINISTRATION

Subscription Form

I would like to subscribe to your journal for:

☐ one year ☐ two years ☐ three years ☐ five years

Name: ....

Organization: ....

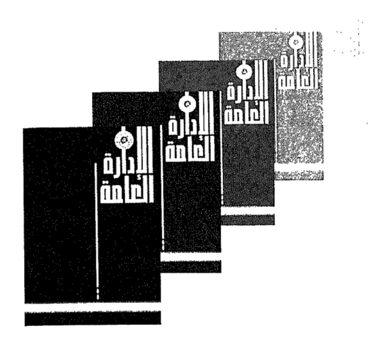
Address: ....

Please find a bank draft for $ ...., payable to the IPA, Riyadh, Saudi Arabia, in payment for this subscription.

City .... State .... Zipcode: .... Telephone: ....

Date: .... / .... / 20 .... Signature: ....

Order Address: Institute of Public Administration, General Department of Printing and Publishing
Riyadh 11141 Saudi Arabia
Please notify if postal address changes.



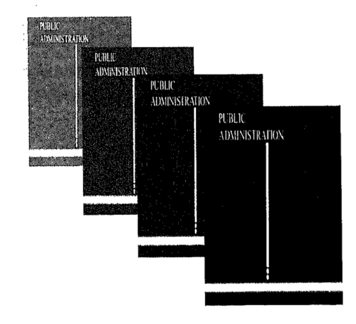


مركز البحوث

دورية علمية متخصصة و محكمة
يصدرها كل ثلاثة أشهر معهد الإدارة العامة
الرياض - المملكة العربية السعودية



Research Center



A professional Quarterly journal
published by
the Institute of Public Administration
Riyadh, Saudi Arabia

● **ثمن العدد:**

- فـي المملكة العربية السعودية وبقية الدول العربية الأخرى: ١٠ ريالات أو ما يعادلها بالدولار.
- خارج البلاد العربية : ٤ دولارات.

● **الاشتراكات السنوية:**

الاشتراكات	لمدة سنة	لمدة سنتين	لمدة ثلاث سنوات	لمدة خمس سنوات
❖ الأفراد:				
- فى المملكة العربية السعودية.	٤٠ ريالاً	٧٠ ريالاً	١٠٠ ريالاً	١٥٠ ريالاً
- فى البلاد العربية بالريال أو ما يعادله بالدولار.	٤٥ ريالاً	٨٠ ريالاً	١١٥ ريالاً	١٨٠ ريالاً
- فى البلاد الأخرى.	١٦ دولارًا	٣٠ دولارًا	٤٤ دولارًا	٧٠ دولارًا
❖ المؤسسات:				
- فى المملكة العربية السعودية.	٨٠ ريالاً	١٥٠ ريالاً	٢٢٠ ريالاً	٣٥٠ ريالاً
- فى البلاد الأخرى.	٢٨ دولارًا	٥٠ دولارًا	٧٤ دولارًا	١٠٠ دولار

توجه المراسلات المتعلقة بالاشتراك فى الدورية إلى العنوان التالى:

الإدارة العامة للطباعة والنشر، معهد الإدارة العامة - الرياض ١١١٤١، المملكة العربية السعودية
مدير عام الإدارة العامة للطباعة والنشر - هاتف: ٤٧٧٨٩٤٠
إدارة النشر - هاتف: ٤٧٤٥٢٨٦ أو ٤٧٤٥٤٥٦ - فاكس: ٤٧٤٥٥٤٢
E-Mail : publish@ipa.edu.sa

Research, studies and articles published in the Journal express the opinion of their authors and do not necessarily express the opinion of the Institute of Public Administration.

• Price Per Issue:

- Saudi Arabia and other Arab countries (10) Saudi Riyals or equivalent in U. S. Dollars .
- Other countries (4) U. S. Dollars .

• Subscriptions:

Subscription	One Year	Two Years	Three Years	Five Years
* Individuals :				
- Saudi Arabia	40 Riyals	70 Riyals	100 Riyals	150 Riyals
- Arab countries (or equivalent in U. S. Dollars) .	45 Riyals	80 Riyals	115 Riyals	180 Riyals
- Other countries	16 U. S. Dollars	30 U. S. Dollars	40 U. S. Dollars	70 U. S. Dollars
* Institutions :				
- Saudi Arabia	80 Riyals	150 Riyals	220 Riyals	350 Riyals
- Other countries	28 U. S. Dollars	50 U. S. Dollars	74 U. S. Dollars	100 U. S. Dollars

* Correspondence for subscription should be addressed to :
General Department for Printing and Publishing
P. O. Box 205, Riyadh 11141, Saudi Arabia.
* Publication Department Tel. : 4745456 - 4745286 - Fax : 4745542
E-Mail : publish@ipa.edu.sa

Abstract

Assessment of the Outcome of the Ministerial Conferences of the World Trade Organization from Singapore to Hong Kong (1996 – 2005)

Dr. Khalil Olayan Abd Al-Rahim

The Marrakesh Conference, which established the World Trade Organization (WTO) on January 1, 1995, called for a ministerial conference to be held at least once every two years to discuss current issues. The ministerial conference is the highest WTO authority. It is a decision-making authority, and the importance of its decisions lies in the fact that they are obligatory to all member countries. Any agreement unanimously ratified in these conferences is also obligatory. In addition, ministerial conferences draw the general framework for trade negotiations that involve several parties.

WTO still faces serious challenges in its efforts to liberate world trade and reach a general consensus over intricate issues, such as medicines, food, labor, the environment, investment, commodity and service exports, intellectual ownership rights, and development.

The negotiations of the six ministerial conferences went on over a period of ten years. It is clear by now that there is some discrepancy in implementing commitments of member countries to the ratified agreements, and there is also a conflict of the interests of these countries in regards to emerging issues. Developed countries promote new issues for discussion, such as the environment, labor standards, human rights, and foreign investments. Meanwhile, developing countries object to the discussion of such topics before developed countries meet their commitments, particularly in issues such as anti over-flooding measures, technical assistance to developing countries, and higher support for agriculture.

Likewise, there is a conflict of interests among countries belonging to the same group, whether developed or developing. There are also some antagonistic sentiments against WTO, entertained by civil society groups, non-governmental organizations, environment supporters, consumers, farmers, and others in all world countries. They all object to economic globalization.

It has been noted that decision-making at ministerial conferences by unanimous voting may impede final decisions. Therefore, the mechanism of negotiations and the decision-making method must be reconsidered, and the intensity of issues under discussion must be reduced, so that fewer issues can be considered each time, after being thoroughly reviewed by participating delegations. The peoples of the countries involved must be made aware of these issues after the ministerial conferences.

Abstract

The Current Status of the Saudi Agricultural Sector on the Shadow of the Kingdom's Admission to the WTO: Exemptions, Obligations, Challenges and Opportunities

Dr. Abdullah Abdullah Al-Obaid

WTO is considered one of the most influential organizations in the world. The Kingdom experienced hard negotiations with the WTO till it could fulfill all the admission requirements. Agriculture was one of the most important topics in all negotiation levels. The following article strives to assess the final results of negotiation concerning the agricultural sector and this will include assessing the exemptions made and the obligations imposed.

To achieve this end, an overview of the agricultural sector status during the GATT and the WTO was introduced, in addition to the status of agriculture in the Saudi economy and a look at the final negotiations including obligations and exemptions. The article concludes by tackling the future of the agricultural sector in regard to challenges and potential opportunities. Moreover, it discusses the requirements of the upcoming phase and the role of both the public and private sectors after admission is finalized.

Abstract

The Impacts of the Kingdom's Admission to the WTO (Admission Features and Results – Challenges and Opportunities)

Dr. Yehia A. Abouel -Futooh

With Kingdom's admission to the WTO, it became a necessity for citizens –as consumers and investors- and for the private sector to illustrate the negotiation circumstances and to uncover the results, challenges and opportunities that will emerge as a result of this admission. This article aims at analyzing the features of this admission, as well as the major results of negotiations in the different sectors; in addition to surveying the pro and against admission opinions.

For that end, the analytical descriptive approach was used depending on library resources and negotiation team's comments on the process published at books and journals.

The article is divided into four sections. The first section tackles the definition of the WTO. The second section tackles the issues of features and obstacles of the Kingdom's admission. The third one is concerned with analyzing the negotiation results ; while the fourth is about the opportunities and challenges of the admission.

Abstract

The Impact Of the Kingdom of Saudi Arabia's Admission to the Word Trade Organization on Saudi Banking Sector.

Dr. Fahad kh. Al-Badi

This study aims to investigate the impact of Saudi Arabia admission to the World Trade Organization (WTO) on the Saudi's banking sector. To achieve this objective, the study went through the main tasks and operations of the WTO, and discussed the nature of services provided in the admission accord, as well as the obligations and committments of member states. Moreover, the study looked at the structure of the Saudi banking sector and investigated the challenges it may had after the admission to the WTO. Further to that, the study examined the negative and positive outcomes that may take place in this sector after the admission.

The study concludes that the cost banking services are expected to decrease after the entrance of foreign banking institutions in the Saudi's banking sector. It also expects that the fierce competition brought by the foreign banks will lead to the Enhancement and diversity in banking services provided by local Saudi banks. Moreover, a merger among some local banks would be important to increase their competitiveness worldwide through enhancing their efficiencies. In addition to that, the study reached a conclusion that Saudi banks must put more attention on training and enabling human resources, and they must increase their investment on the recent banking technologies since that can be translated into better and more efficient banking services, not to mention the diversity. Above that all, they must innovate new services that meet customers' needs and aspirations.

CONTENTS

Page

- The Impact of the Kingdom of Saudi Arabia's Admission to the Word Trade Organization on Saudi Banking Sector.
  Dr. Fahad k. Al-Badi **1**

- The Impacts of the Kingdom's Admission to the WTO (Admission Features and Results – Challenges and Opportunities).
  Dr. Yehia A. Abouel -Futooh **31**

- The Current Status of the Saudi Agricultural Sector on the Shadow of the Kingdom's Admission to the WTO: Exemptions, Obligations, Challenges and Opportunities.
  Dr. Abdullah A. Al-Obaid **65**

- Assessment of the Outcome of the Ministerial Conferences of the World Trade Organization from Singapore to Hong Kong (1996 – 2005).
  Dr. Khalil O. Abd Al-Rahim **101**

PUBLIC ADMINISTRATION

•Volume Forty Seven
•Issue Number 1

*** Correspondence:**

Correspondence concerning editing should be addressed to: Editor, *Public Administration,* Institute of Public Administration, P. O. Box 205, Riyadh, Saudi Arabia. Fax: 4792136

PUBLIC ADMINISTRATION

A Professional Quarterly Journal
published by
The Institute of Public Administration,
Riyadh, Saudi Arabia

CONTENTS:

• The Impact of the Kingdom of Saudi Arabia's Admission to the Word Trade Organization on Saudi Banking Sector.
Dr. Fahad kh. Al-Badi

• The Impacts of the Kingdom's Admission to the WTO (Admission Features and Results – Challenges and Opportunities).
Dr. Yehia A. Abouel -Futooh

• The Current Status of the Saudi Agricultural Sector on the Shadow of the Kingdom's Admission to the WTO: Exemptions, Obligations, Challenges and Opportunities.
Dr. Abdullah Abdullah Al-Obaid

• Assessment of the Outcome of the Ministerial Conferences of the World Trade Organization from Singapore to Hong Kong (1996 – 2005).
Dr.Khalil Olayan Abd Al-Rahim

ISSN : 0256 - 9035

• Volume Forty Seven • Number 1 • Muharram 1428 • Jan. 2007

Special Issue

PUBLIC ADMINISTRATION

A Professional Quarterly Journal
published by
the Institute of Public Administration,
Riyadh, Saudi Arabia

- **The Impact of the Kingdom of Saudi Arabia's Admission to the Word Trade Organzation on Saudi Banking Sector.**
  Dr. Fahad k. Al-BADI

- **The Impact of the Kingdom's Admission to the WTO (Admission Features and Results - Challenges and Opportunities).**
  Dr. Yehia A. Abouel- Futooh

- **The Current Status of the Saudi Agricultural Sector on the Shadow of the Kingdom's Admission to the WTO: Exemptions, Obligations, Challenges and Opportunities.**
  Dr. Abdullah A. Al-Obaid

- **Assessment of the Outcome of the Ministerial Conferences of the World Trade Organization from Singapore to Hong Kong (1996 - 2005).**
  Dr. Khalil O. Abd Al-Rahim

● Volume Forty Seven ● Number 1 ● Muharram 1428 ● Jan. 2007

تم التصميم والإخراج الفنى والطباعة فى الإدارة العامة للطباعة والنشر بمعهد الإدارة العامة ١٤٢٨هـ

ص.ب. ٢٠٥ - الرياض ١١١٤١